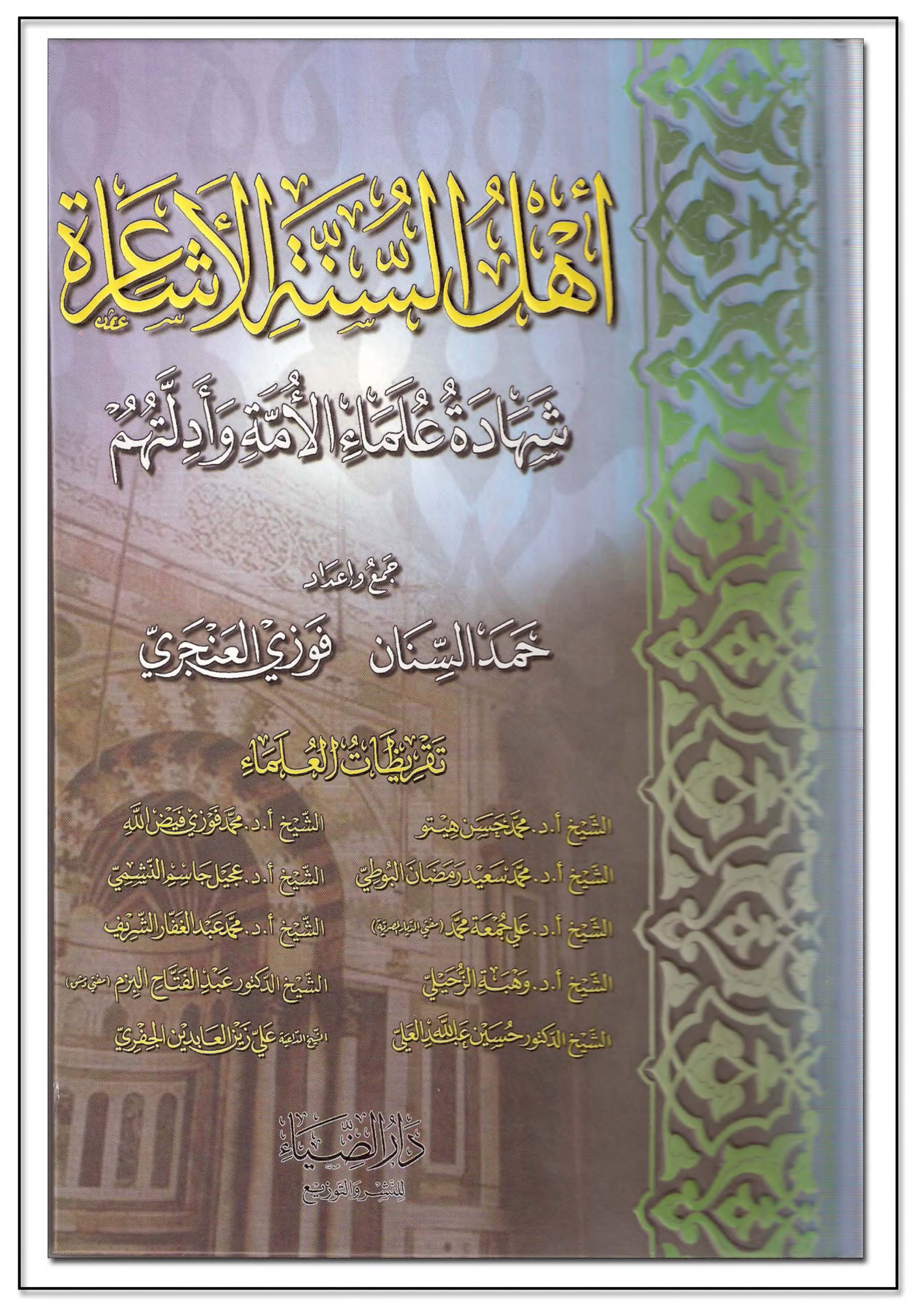

أهل السنة الأشاعرة
شهادة علماء الأمة وأدلتهم
جمع وإعداد
حمد السنان
فوزي العنجري
تقريظات العلماء
الشيخ أ.د. محمد حسن هيتو
الشيخ أ.د. محمد فوزي فيض الله
الشيخ أ.د. محمد سعيد رمضان البوطي
الشيخ أ.د. عجيل جاسم النشمي
الشيخ أ.د. علي جمعة محمد (مفتي الديار المصرية)
الشيخ أ.د. محمد عبد الغفار الشريف
الشيخ أ.د. وهبة الزحيلي
الشيخ الدكتور عبد الفتاح البزم (مفتي دمشق)
الشيخ الدكتور حسين عبد الله العلي
الشيخ الداعية علي زين العابدين الجفري
دار الضياء
للنشر والتوزيع

رسائل منهجية







نحو علم مؤصل وحوار بناء

أهل السنة الأشاعرة
شهادة علماء الأمة وأدلتهم

أهل السنة الأشاعرة

شهادة علماء الأمة وأدلتهم

جمع وإعداد

حمد السنان فوزي العنجري

تقريظات العلماء

الشيخ أ.د. محمد حسن هيتو

الشيخ أ.د. محمد فوزي فيض الله

الشيخ أ.د. محمد سعيد رمضان البوطي

الشيخ أ.د. عجيل جاسم النشمي

الشيخ أ.د. علي جمعة محمد (مفتي الديار المصرية)

الشيخ أ.د. محمد عبد الغفار الشريف

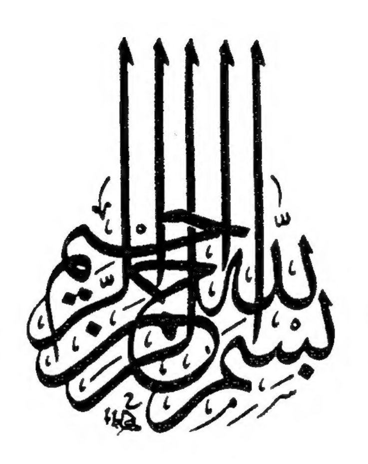
الشيخ أ.د. وهبة الزحيلي

الشيخ الدكتور عبد الفتاح البزم (مفتي دمشق)

الشيخ الدكتور حسين عبد الله العلي

الشيخ الداعية علي زين العابدين الجفري

دار الضياء
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم
الشيخ الدكتور محمد حسن هيتو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،

فإن أغرب سؤال وجه إلي في حياتي العلمية هو: هل يعتبر الأشاعرة من أهل السنة والجماعة ؟

لقد استوقفتني صيغة هذا السؤال طويلا، إذ وجدتها فارغة من معنى السؤال العلمي الصحيح، مما يدل على سذاجة السائل وجهله بتاريخ هذه الأمة وعقيدتها.

وذلك أن ما يعرفه كل من شم للعلم رائحة، على مدى تاريخ أمتنا الطويل هو أن الأشاعرة هم أهل السنة والجماعة.

وأنه إذا أطلقت كلمة أهل السنة في كتب العلم ـ على اختلاف أنواعها ـ فإنهم هم الذين يرادون بها.

وهم الذين تردد الخلافات بينهم وبين المعتزلة، أو غيرهم من الفرق الإسلامية في كتب العقيدة، والفقه، والأصول، والتفسير، والحديث، بل في كتب اللغة، وغير ذلك من كتب العلم التي تعرض للخلاف في العقيدة.

وذلك أن الأشاعرة هم الذين وقفوا في وجه المعتزلة، فزيفوا أقوالهم، وأبطلوا شبههم، وأعادوا الحق إلى نصابه على طريق سلف هذه الأمة ومنهجهم.

والإمام أبو الحسن الأشعري لم يؤسس في الإسلام مذهباً جديدا في العقيدة، يخالف مذهب سلف هذه الأمة، وإنما هداه الله تعالى لالتزام مذهب أهل السنة بعد أن أمضى أربعين سنة من حياته على مذاهب الاعتزال، عرف من خلالها حقيقة مذهبهم، وتمرس بفنونهم وأساليبهم في الجدال، والنقاش، والنظر، مما مكّنه من الرد عليهم، وإبطال شبههم.

فوجد فيه أهل السنة ضالتهم التي طالما بحثوا عنها فاتبعوه، وساروا على نهجه، لما رأوا فيه من القدرة على إفحام خصومهم، والدفاع عنهم، وتثبيت مذاهبهم.

وعقيدة الإمام أبي الحسن الأشعري التي سار عليها هي عقيدة الإمام أحمد بن حنبل، والشافعي، ومالك، وأبي حنيفة وأصحابه، وهي عقيدة السلف الصالح، كما نص على ذلك أئمة أهل العلم ممن سار على هذه العقيدة، على كر العصور ومر الدهور.

ولذلك كان الصواب في السؤال أن يقول السائل: من يدخل مع **الأشاعرة في أهل السنة والجماعة ؟**

والجواب على هذا : أنه يدخل معهم كل من سار على نهجهم، وسلك سبيلهم، وإن وقع شيء من الخلاف في بعض المسائل بينهم.

فالماتريدية من أهل السنة، والأثريون من أهل السنة، إلا أن الذي ظهر من أهل السنة وَمَثَّلَهم في كتب العلم هم الأشاعرة، ولذلك كانت كلمة أهل السنة إذا أطلقت انصرفت في الغالب إليهم.

على أن جمهرة أهل السنة منهم .

فالمالكية كلهم أشاعرة...

والشافعية كلهم أشاعرة...

والحنفية كلهم أشاعرة أو ماتريدية ولا خلاف بينهم...

وجملة كبيرة من أئمة الحنابلة المتقدمين من الأشاعرة.

وهذا على الجملة.

وأما على التفصيل فعظماء أمة محمد صلى الله عليه وسلم من الأشاعرة، كالباقلاني، والقشيري، وأبي إسحاق الشيرازي، وأبي الوفاء بن عقيل الحنبلي، وأبي محمد الجويني، وولده أبي المعالي إمام الحرمين، وحجة الإسلام الغزالي، والقاضي أبي بكر بن العربي، وفخر الدين الرازي، وابن عساكر، والعز بن عبد السلام، وأبناء الأثير، والرافعي، والنووي، والسبكي وأولاده، والمزي، والعراقي، وابنا حجر ـ العسقلاني والهيتمي ـ، والسيوطي، وما لا يحصيه العد مما تنقطع بذكره الأنفاس، ويضيق بعده القرطاس.

فإن كان كل هؤلاء ممن ذكرنا، وأضعافا مضاعفة ممن لم نذكر ليسوا من أهل السنة، فمن هم أهل السنة في التاريخ ؟

لم يبق بعد هذا إلا أن يقال : إنهم كانوا وهما جسده الجهل المعاصر، وهكذا تنقلب الحقائق آخر الزمان، فيقذف العالم بالجهل ويترك، ويوصف الجاهل بالعلم فيسأل، ليضل ويضل، وتنقض عرى الإسلام عروة عروة.

وقد سخر الله تعالى الإخوة الذين ألفوا هذا الكتاب لبيان الحق وإظهاره، ودحض الباطل وفضحه بما ذكروه من الحقائق العلمية عن الأشاعرة في نشأتهم وعقيدتهم، مما يحتاج إليه كل من لم يعرف شيئا عنهم، أو عرف عنهم شيئاً من الأباطيل التي يروجها أدعياء العلم والمعرفة، مما يتنافى مع الأمانة العلمية التي أمر الله بها .

وهم لم يبتدعوا شيئا جديدا في هذا الكتاب لأنه ليس الأول من نوعه في هذا الموضوع وإنما أظهروا فيه ما كان خافيا على من لم يعلم، أو يتعامى عنه من علم، فجزاهم الله على ما بذلوه فيه خير الجزاء، وأجزل لهم بمنه البذل والعطاء .

وكتبه

الشيخ أ.د. محمد حسن هيتو

تقريظ الشيخ الأستاذ
الدكتور محمد فوزي فيض الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فقد نشرت صحيفة كويتية قبل فترة، مقالاً لأستاذ جامعي، ذكر فيه أن الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والقدرية والصوفية والجهمية... أنها كلها من الفرق الضالة، وهذا يعني أن متبعيها من الضالين؛ وهذا كلام خطير جداً لأن معناه أن محصل المسلمين وجماعتهم على غير هدى من الله، ولم يحدد لنا أهل الهدى والصراط المستقيم؛ وهذا يشكك المسلمين في دينهم فلا يدرون أنهم من أهل الضلال أو من أهل الهدى!!

فهل يستطيع الكاتب أن يبين لنا من حفظ من العلماء هذا الدين وعقيدته ولغته وتاريخه من وقت ظهوره إلى يومنا هذا، وهل كانوا من أهل الضلال أم كانوا من أهل الهدى والرشاد؟

إن أهل السنة والجماعة يبلغون تسعة أعشار المسلمين وهم السواد الأعظم، فإذا حكمنا عليهم بالضلال فبماذا نحكم على سائر المسلمين!

وبماذا يصف الكاتب أمثال الإمام الجويني والإسفراييني والرازي والطبري والغزالي وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وابن جرير وابن عبد البر والذهبي والبخاري ومسلم والأوزاعي والدارقطني والخطيب البغدادي وابن حجر والسيوطي والعيني والسخاوي والمناوي

وسيبويه والأخفش والزجاج والمبرد والفارابي والكسائي والأصمعي وابن هشام والكلاباذي وغيرهم من الأئمة في العقيدة وأصولها وأصول الفقه والتاريخ والأدب، ممن عدهم العلماء والمؤرخون في تاريخ الإسلام واللغة العربية ووسموهم لأنهم من أهل السنة والجماعة؛ فهل يصف الكاتب هؤلاء الأعلام بأنهم من أهل الضلال والفرق الضالة؟

وقد أطبقت الأمة ممثلة في علمائها في مختلف العلوم على أنهم كانوا من أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية.

وفي العصر الحديث رأينا من الأعلام في مصر والشام من يفخرون بنسبتهم إلى أهل السنة والجماعة أمثال شيوخ الأزهر: الباجوري والشرقاوي والمراغي وشلتوت وعلي الخفيف وعمداء الكليات كالشافعي الظواهري والسبكي والديناري وبدر المتولي والسايس، وكذلك مصطفى الزرقا ومعروف الدواليبي ومصطفى السباعي والسلقيني وسراج الدين.

وقد أدركت خلال النصف من القرن الماضي "القرن المتمم للعشرين" أكثر أهل العلم ممن يدعو الله تعالى بأن يميته على مذهب أهل السنة والجماعة، فيقول بعد الحمدلة والتصلية على النبي صلى الله عليه وسلم ـ ما نصه بهذا اللفظ: " اللهم بفضلك العميم عمنا، واكفنا اللهم شر ما أهمنا وأغمنا، وعلى الإيمان الكامل والسنة والجماعة توفنا نلقاك وأنت راض عنا "

فكانت أمنيتهم فراق الدنيا وهم على مذهب أهل السنة والجماعة، الذين عناهم الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بقوله: "لا تجتمع أمتي على ضلالة" في الحديث المتواتر معنىً؛ والمتواتر في المعنى كالمتواتر في اللفظ، في قطعية دلالته.

فلعله اشتبه على كاتب المقال ما رآه في كتب الإمام الأشعري من مطاعن ودسات رخيصة كما نقل المؤلفان الشيخان "حمد السنان وفوزي العنجري" عن الإمام الكوثري في ص١٨ أنه دخل التحريف والنقص والزيادة على "الإبانة" وهي أشهر كتبه.

هدانا الله وإياه إلى اتباع الحق وأهله أصحاب الفرقة الناجية بنص الحديث السابق .

وصلى الله على صفوة خلقه سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم

الجمعة ٩ من شوال ١٤٢٦هـ

٢٠٠٥/١١/١١ م

الشيخ أ.د. محمد فوزي فيض الله

تقريظ الشيخ الأستاذ

الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أرسل رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن الإمام أبا الحسن علياً بن إسماعيل الأشعري (٢٦٠-٣٣٠هـ) واحد من عيون رجال السلف، ومن أبرزهم علماً واستقامةً على نهج كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

فمن تجاهل هذه الحقيقة فقد خاصم التاريخ وتعامى عن الواقع المرئيِّ لكل ذي عينين.

وإن الإمام الأشعري لم يبتدع رأياً، ولم ينشئ مذهباً، وإنما كان مقرراً لمذهب السلف، مناضلاً عن الحقِ الذي ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه أصحابه، شهد له بذلك كل أئمة التفسير والحديث والفقه الذين كانوا في عصره.

فمن ركب رأسه في إنكار هذا الذي شهد له به أئمة السلف، فهو مفتئِتٌ على السلف، كاذب في دعوى اقتدائه بهم ومحبته لهم. وإن أتباعه الذين جاؤوا من بعده، لم يكونوا في سيرهم على نهجه إلا كأتباعه الذين اتبعوه وأحدقوا به في عصره، فمن سفههم أو انتقصهم

أو نسبهم إلى ابتداع، فقد رمى بذلك الأئمة الذين هم لباب السلف وخيرتهم في عصره، والذين كانوا السواد الأعظم والأمناء على كتاب الله وسنة رسوله.

وقد سألت واحداً من هؤلاء الذين يبدِّعون أتباع الإمام الأشعري ويسفهونهم، ويلقون الكلام في ذلك على عواهنه: ما الذي تنقمه منهم؟ وما البدعة التي ابتدعوها ففسقتهم؟

فقال لي: تعطيلهم القرآن بالتأويل الذي ابتدعوه... قلت له: ما من كلمة أوَّلُوها إلا وفي أئمة السلف من أوَّلها، إذ كان السبيل إلى فهمها اجتهاداً يتسع لأكثر من فهم واحد.

ألا تعلم أن في السلف من أوَّل كلمة " استوى " في مثل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾.

ومن أوَّل كلمة " الوجه " في قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾.

وأوَّل " الضحك " في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ضحك ربكما الليلة من فعالكما ".

وأوَّل الفراغ في قوله تعالى: ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾[1].

---

(١) انظر الأسماء والصفات للبيهقي، وانظر شرح أبي داود للخطابي عند شرحه لحديث: " ضحك ربكما الليلة من فعالكما ".

وهل في هؤلاء الذين يعتزون بنسبتهم وَحْدَهُم إلى السلف من لم يؤول كلمة " يحبهم " في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾. ومن لم يؤول"المعية" في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾. ومن لم يؤول"القرب" في قوله تعالى:﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾.

فلماذا تبررون لأنفسكم هذا الذي لا تبررونه لمن هم ليسوا أقل منكم علماً، بل إنكم لتعلمون أنهم القدوة الصالحة لهذه الأمة ؟!..

لماذا يكون تأويل الأشاعرة لما بَرْهَن الدليل الاجتهادي على صحة تأويله تعطيلاً وابتداعاً، ويكون تأويلكم لما قد لا نؤيدكم فيه سلفية صافية ملتزمة لا تعطيل فيها ولا تأويل؟!

كنا نقول بالأمس: قاتل الله الجهالة، كم تحجب العقل عن الحق، ولكنا نقول اليوم: قاتل الله العصبية العمياء، كم تحجب العين المبصرة عن رؤية الشمس صافيةً لألاءةً في كبد السماء !..

على كلٍّ، إني أشكر لهذين الأخوين جهودهما في إبراز البدهيات والتدليل عليها، وإنها لجهود شاقَّة تقتضي مع الشكر عليها الإعجاب بها، ألم يقولوا من قبل: مِن أشكل المشكلات إيضاح الواضحات ؟! فلقد استطاعا أن يخترقا هذا الإشكال وأن يزيدا هذا الحقيقة الواضحة وضوحاً، وأن يضاعفا من بداهتها أمام سائر العقول والأبصار.

وإني لعلى يقين بأن الجهل لا يستطيع أن يقاوم هذه البداهة ويتغلب عليها... أما العصبية العمياء فإني لعلى يقين بأنها على

استعداد لأن تكتسح في طريقها كلاً من الدنيا والآخرة، وأن لا تبقي أمامها إلا أطيافاً من الوهم، تتعامل معها وتدافع عنها.

إنني بمقدار ما أشكر هذين الأخوين وأدعو الله لهما، أدعو لمن يقبعون في سجن هذه العصبية أن يكرمهم الله بانطلاقة آمنة وسريعة منه، قبل أن يفوت الأوان وَيَدْلَهِمَّ من حولهم الليل، ويختلط ظلام السجن الذي يتطوحون فيه بظلام العاقبة التي لا يجدي معها أي شيء.

الشيخ أ.د. محمد سعيد رمضان البوطي

تقريظ الشيخ الأستاذ
الدكتور عجيل جاسم النشمي

بسم الله الرحمن الرحيم

ما من أمر يجتمع عليه المسلمون أهم من العقيدة، وما من أمر أشد فرقة لرابطتهم واتحادهم من اختلافهم في أمر العقيدة، هذه حقيقة شرعية تاريخية.

لقد قرأت هذا الكتاب فألفيته ذا قيمة علمية كبيرة، من حيث توثيق الأقوال ونسبتها، وقوة الاستدلال، وحسن العرض لقضاياه، والمناقشات الرائعة مع أدب وسمو عبارة، يزينه جمالاً مقصده في نصرة علماء الأمة، وتوحيد كلمتها في شأن العقيدة الصحيحة، في وقت هي أشد ما تكون إلى ذلك.

والكتاب، وإن كان مؤلفاه الشيخان الفاضلان قد ادعيا جهد الجمع والإعداد إلا أن الناظر في جهدهما يجد علماً وفهماً وفقهاً بدا جلياً ليس في الجمع والإعداد فحسب، وإنما في فهم وتوجيه العبارات الفقهية، وسوق الأدلة منها، وترتيب نتائجها العلمية، ثم لم يخل الجهد من التعليق والاستنباط والاستنتاج، وهذا مما لا يحسنه كل أحد إلا علماء فقهاء دربوا على الصياغات الفقهية، وفهم مناهج الفقهاء ومذاهبهم، فجزاهما الله خيرا على هذا الصنيع.

والكتاب في مضمونه تجديد لمعلوم قديم مستقر عند أهل العلم لا يكادون يختلفون فيه، وهو عد الأشاعرة من السلف، أهل السنة والجماعة، كيف لا وعلماؤهم فقهاء الأمة وجمهرتهم.

وعقيدتهم ـ بلا ريب ـ عقيدة أهل السنة المنضبطة على الكتاب والسنة، ولا يخرجهم من ذلك دعواهم التأويل لآيات وأحاديث الصفات المتشابهات ما دام التأويل وفق ضوابط محددة، ومقاصد مقررة.

والتأويل ترجيح لا ينكر الخلاف فيه، ولذا لم يعب أحدهم على غيره، ولم يفسقه، أو يبدعه، لأن مبنى الاختلاف ههنا ترجيح مسلك على آخر، وكلاهما صحيح، وكلاهما مذهب أهل السنة.

والعناية بذلك وأدلته مبسوطة في الكتاب، وهي غايته ومبنى الموضوع ومحوره.

وأظن أن الكتاب قد حقق مقصوده من الناحية العلمية الفقهية العقدية، وتمكن مؤلفاه من إثبات مرادهم بنصوص موثقة مستندة إلى أدلة ناصعة محررة. فجزاهما الله خيرا.

كتبه

الشيخ أ.د. عجيل جاسم النشمي

تقريظ الشيخ الأستاذ الدكتور علي جمعة
مفتي الديار المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نور قلوب أحبابه بحسن الاعتقاد، فبصرهم بحقائق الإيمان به فكان عين الإسعاد، فعبدوه مخلصين له الدين فصاروا خير عباد. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي إلى سبيل الرشاد، وعلى آله وصحبه المتزودين بخير زاد.

أما بعد،

فقد أبان الله سبحانه وتعالى لخلقه من مكونات خزائن جوده وكرمه ما أبرز لهم به جميل صفاته وأسمائه فتعرفوا بها وعاشوا فيها متولهين به حباً وشوقاً، فصرف جميل الصفات البارزة تجلياتها في الكون أهل الله عن التفكر في ذاته سبحانه وتعالى، وانشغلوا بالتفكر في آلائه، فكانوا على قدم الاتباع للحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في إرشاده لهم عندما قال : " **تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في ذاته** ". رواه البيهقي في (الشعب) والطبراني في الأوسط.

وسارت على هذا المنهج الأمة المحبة لله سبحانه وتعالى، سلفاً وخلفاً لم يحد عن ذلك إلا غافل أو هالك، وكان هذا المنهج منهجاً وسطاً بين من أساؤوا الظن بالله فتفكروا في ذاته، فوقعوا في التجسيم

ـ والعياذ بالله ـ أو كادوا، وبين من أنكروا صفاته العلية سبحانه وتعالى. وهكذا كان السادة الأشاعرة رحمهم الله سلفاً وخلفاً على المنهج الوسط، والبصيرة التي أبصروا بها حقيقة الوقوف بالأدب في المعاملة مع الله سبحانه. وهذا ما جعل العلماء قاطبة يطلقون على السادة الأشاعرة أنهم أصحاب المذهب الحق، فكانوا أحق بها وأهلها. واستقر التدريس في كل معاهد العلم العريقة في الأمة الإسلامية مثل الأزهر الشريف، والزيتونة، والقيروان على تدريس مذهب السادة الأشاعرة اعترافاً من المحققين من علماء الأمة بأنه المذهب الحق. وإيمان العلماء هذا هو الذي دفع كثيراً منهم إلى الدفاع عن مذهب السادة الأشاعرة ، فألَّف الحافظ ابن عساكر كتابه الماتع (تبيين كذب المفتري) في نصرة مذهبهم. وصنَّف العلامة أبو حامد المرزوقي ـ وهو الشيخ العربي التباني ـ كتاباً أسماه (براءة الأشعريين). فكانت نصرتهم هذه نصرة للحق وأهله، وقد توالت المصنفات من العلماء المحققين في بيان مذهب أهل الحق (الأشاعرة) والدفاع عنهم. ومن هذه المصنفات هذا المصنف المبارك الذي سار على هذا الدرب المبارك من نصرة أهل الحق ومذهبهم. فبارك الله فيه وفي مصنفيه ونفع بهما في الدارين. آمين

كتبه

الشيخ أ.د. علي جمعة محمد (مفتي الديار المصرية)

٢٧رمضان ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠٠٤/١١/١٠م

تقريظ الشيخ الأستاذ
الدكتور محمد عبد الغفار الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين، وصحبه الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فقد عرض عليَّ الأخ الكريم، فضيلة الشيخ حمد السنان ـ حفظه الله ـ مسودة الكتاب الذي أعدَّه هو وأخوه الشيخ فوزي العنجري ـ حفظه الله ـ بعنوان (أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم).

فرأيت فيه :

١- غيرةً على دين الله من أن يتعدى عليه الجاهلون والمغرضون.

٢- انتصاراً لعلماء الإسلام وحماة الدين من تهجم بعض من غُرِّرَ بهم من أبناء المسلمين عليهم.

٣- عفة لسان ودعوة صادقة إلى توحيد صفوف المسلمين.

٤- بياناً لعقيدة أهل السنة والجماعة حسب ما تلقاه العلماء الأثبات عبر أربعة عشر قرناً عن السلف الصالح.

لذا أنصح كل طالب علم بالاطلاع عليه، والعمل على نشره بين المسلمين للاستفادة منه.

والله يحفظ الإسلام والمسلمين من كيد أعدائه وجهل أبنائه.

وصلى الله وسلم على سيد الوجود سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

الشيخ أ.د. محمد عبد الغفار الشريف

تقريظ الشيخ الأستاذ
الدكتور وهبه الزحيلي

أخوي الكريمين الأستاذ حمد السنان والأستاذ فوزي العنجري أيدهما الله.

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أشكر لكما رسالتكما الكريمة، وأقدر لكما تقديراً بالغاً هذا الجهد الطيب الذي بذل في جمع مقالات العلماء والأئمة الثقات حول الأشاعرة والإمامين أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي.

لقد أنصفتم الحقيقة، وأوضحتم وجه الحق وطريق السداد والصواب، وبيان تاريخ نشوء هذين المذهبين المتقاربين جداً، من غير خلاف جوهري، وقد شاع بين المسلمين قاطبة اتباع هذين الإمامين، لأن القرآن حمَّال أوجه، والنصوص الشرعية محتملة، ويستحيل على أهل المعرفة والعلم إنكار وجود المجاز في القرآن والسنة النبوية.

ومن أنواع المجاز النصوص المتشابهة، ولكن مع التزام النص وتفويض الشأن إلى الله عز وجل، فلا تعطيل كالجهمية، ولا تشبيه كالمجسمة، ولا مساس بجوهر الاعتقاد بالذات العلية والإيمان بالأسماء الحسنى والصفات العليا، في ضوء الآية الكريمة: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ .[الشورى:١١]

لكن ابتليت الأمة الإسلامية بفئة تسرعت في التخطئة، وبادرت إلى القول بالتضليل، دون تثبت ولا رويّة، مع أن أهل السنة والجماعة كلهم يفوضون إلى الله تعالى بيان المراد القطعي، ونحن مع جمهور السلف في التفويض، والتأويل اجتهاد، وسندنا فيه ما اتجه إليه جماعة من الصحابة، علماً بأنه لو كان هناك خطأ واضح أو مساس بالاعتقاد لأنكر الصحابة الكرام على من جنح إلى التأويل المقبول من غير مساس بمدلول النصوص الواردة ولا خروج عنها، فما أجدرنا وأحرى بفئة تكفير أو تضليل بقية المسلمين أن يتريثوا ويتئدوا، حتى لا يقعوا في الكفر.

هدانا الله وإياهم سواء السبيل.

الشيخ أ.د. وهبة الزحيلي

تقريظ الشيخ الدكتور عبد الفتاح البزم
مفتي دمشق ومدير معهد الفتح الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القديم الذي لا أول لوجوده، الباقي الذي لا نهاية لبقائه، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، المنفرد بالإيجاد والإعدام، المنزَّه عن صفات النقص، المتصف بصفات الكمال.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، إمام المرسلين، وسيد ولد آدم أجمعين، وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الغرِّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،

فقد أرسل إليَّ الأستاذان الجليلان حمد السنان وفوزي العنجري كتابهما (**أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم**) وطلبا مني ـ وهما يحسنان الظن بي ـ أن أبدي الرأي بعد الاطلاع على عملهما المبرور إن شاء الله تعالى، فنزلت عند رغبتهما ـ مستعينا بالله ـ فخرجت بنتائج لعل من أهمها أن المؤلفيْن حرصا على بيان الحقيقة دون تجريح أو تعريض بفرقة أو طائفة أو جماعة، غير ذامين ولا قادحين ولا منتقصين بل ملتزمين المنهج العلمي من حيث الشكل

والمضمون، ينسبون الأقوال إلى أصحابها مع العزو والتوثيق، بلغة سليمة صحيحة بعيدة في تراكيبها عن الحشو والتعقيد، فجاء هذا الصنيع المشكور سِفراً ثميناً منضمًّا إلى سلسلة مباركة من أعمال مبرورة نذر أصحابها أنفسهم للدفاع عن الحق وأهله أهل السنة والجماعة الفرقة الناجية التي سلكت ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام رضي الله عنهم، والتي استثناها عليه الصلاة والسلام من سائر الفرق التي افترقت عليها أمته، ولقد أجمع كثير من أهل العلم على أنها أهل السنة والجماعة من أشاعرة وماتريدية وسلف ومحدثين وفقهاء وأصوليين خلا مذهبهم من الأهواء والبدع، وقد أورد المؤلفان في ذلك قول صاحب (لوامع الأنوار البهية) فقال: هم ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي. رحمهم الله جميعاً ونفعنا بهم وبجميع العلماء العاملين المخلصين. وإني لجد شاكر للأستاذين الفاضلين ما بذلاه من جهد محمود في بيان عقيدة الأشاعرة وفضل إمامهم أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى. سائلاً الله سبحانه أن يتقبل عملهم، وأن ينفع به، وأن يجعل هذه الأسطر التي أجراها على يدي خالصة لوجهه الكريم. إنه سبحانه خير سميع وخير مجيب. والحمد لله رب العالمين.

الشيخ الدكتور عبد الفتاح البزم (مفتي دمشق)

ومدير معهد الفتح الإسلامي بدمشق

تقريظ الشيخ الدكتور حسين عبد الله العلي

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار وعلى آله وأصحابه المصطفين الأخيار.

أما بعد ،

فهذا الكتاب النافع المبارك إن شاء الله تعالى كاشفٌ ومبيّنٌ لما كان عليه شيخ الإسلام وإمام الأئمة أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله تعالى ـ من العقيدة التي سلكها ودافع عنها وصفّاها من بين فرث التجسيم ودم التعطيل ألا وهي عقيدة السلف الصالح، وقد أظهر هذا الكتاب بحقٍ مزيداً من وضوح الرؤية في هذا الجانب ؛ لما اشتمل عليه من الحجج الدامغة ، والنقول المعتبرة، فهو إذاً سهم مرميّ يُضم إلى الكتب التي أُلّفت في الدفاع عن ساحة الإمام؛ إذ من المعلوم أن كبار علماء الأمة من محدثين ومتكلمين دافعوا عنه كابن عساكر في كتابه (تبيين كذب المفتري)، والبيهقي في التصريح في كتبه (الاعتقاد) وغيره، مبيناً فيها أن تأويل بعض الصفات جائز ومنقول عن سلف هذه الأمة، والمغرضون وأهل الأهواء يُلْغون في مقدار هذا الإمام، وينسبون إليه ما لم يقُلْه!

والكتاب الذي بين أيدينا شاهدُ حقٍّ على درء تلك الشبهة المنسوبة إليه، والذي حملهم على ذلك التعصب والهوى؛ ولو جئتهم بكل آية!

وقد شهد شاهد وهو إمام في مذهبهم وهو ابن الجوزي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه (دفع شبه التشبيه): أن المجسمة من الحنابلة كابن حامد والفراء وأبي يعلى وابن الزاغوني لطخوا مذهب الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ بما قالوه، وجلبوا له عاراً لا يمحى إلى يوم القيامة. أو بمعناه !

فجزى الله المؤلفيْن خيراً على غيرتهما على عقيدة السواد الأعظم من أهل الإسلام بجمعهما هذا الكتاب المبارك، ليكون تبصرة ومرشداً لمن أراد معرفة الحقيقة التي لا يصح غيرها.

هدانا الله إلى اتباع الحق واجتناب الباطل. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الشيخ الدكتور حسين عبد الله العلي

الكويت ـ ضحى الأربعاء

١٧ من شعبان ١٤٢٦هـ

الموافق ٢٠٠٥/٩/٢١م

تقريظ الشيخ الداعية
علي زين العابدين الجفري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد،،

فقد أمسكت بهذا الكتاب عندما كنت في الطائرة متوجهاً من عمّان إلى أبوظبي لإلقاء محاضرة (**حي في قلوبنا** ﷺ) ثم أعود في اليوم التالي إلى عمّان للمشاركة في مؤتمر دعاة المسلمين الصحفي الثاني حول موضوع الرسومات الكرتونية التي تجرأت على جناب سيدنا محمد ﷺ في إحدى الصحف الدنمركية وهو وقت ضجت فيه الأمة ولا تزال إلى حين كتابة هذه الأسطر.

فترددت في كتابة المقدمة التي طلبها مؤلفا الكتاب الشيخان الفاضلان حمد سنان وفوزي العنجري. وهو من باب حُسن ظنهم وإلا فلست أهلاً لذلك، والسبب في هذا التردد هو أن الأمة الآن تشهد اجتماعاً غير مسبوق منذ قرون، فجميع أتباع المذاهب على قلب واحد، واجتمع الحكام والشعوب في قضية واحدة، حتى التاجر والمستهلك اصطلحا على نصرة رسول الله ﷺ.

وعنوان الكتاب يتعلق بقضية حدثت منذ قرنين فقط وما زالت محل نزاع بين مجاميع من المسلمين، وكل منهم يرى أنه هو أهل السنة!

فهل يا تُرى يكون هذا الوقت مناسباً لطرح هذا النزاع!

فلما سرحت نظري في الكتاب ولا حظت الأسلوب العلمي الرصين مع الأدب الراقي، وجدت أنه من المهم نشر مثل هذا البحث الذي يسعى نحو **تصحيح وتوسيع**.

أما التصحيح: فكل من قرأ هذا الكتاب سيتضح له بما لا يدع مجالاً للشك أن الأشاعرة هم غالبية علماء أهل السنة، وبالتالي هم غالبية الأمة، وليس كما يتم نشره الآن من أن الأشاعرة من الفِرق الأخرى أو من الفِرق الضالة.

أما التوسيع: فهو نتاج للتصحيح، على أن من يتضح له أن مفهوم أهل السنة غير محصور على مدرسة معينة لها صلة بأهل السنة، وإنما مفهوم السواد الأعظم من الأمة سوف يجد اتساعاً في دائرة أهل السنة ليتمكن من خلاله أن يستوعب التعامل مع الشريحة الأكبر من الأمة، وهي خطوة نحو التقريب بل نحو الوحدة الإسلامية.

لهذا سارعت في كتابة هذه الأسطر على عجل وفي سفر رغبة في التأكيد على هذين المفهومين وكذلك رغبة مشاركة الإخوان في هذا الخير والأجر.

وأسال الله أن يعظم النفع بهذا الكتاب، وأن يبارك في مؤلفيه، وأن يتقبل منهما، إنه هو ولي ذلك والقادر عليه.

وكتبه الأقل

الشيخ الداعية علي زين العابدين الجفري

المقدّمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا كبيرًا يبلغ رضاه، والصلاة والسلام على خيرته من خلقه ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

فأصل هذا البحث ونواته ورقات مختصرة أجبنا فيها على بعض الأسئلة التي وردتنا من بعض طلبة الجامعة عن حقيقة الأشاعرة، وهل هم من جملة أهل السنة والجماعة؟

وكنا نظن أن تلك الورقات ستروي الغلة وتشفي العلة، لكننا تبيّنا خطأ ذلك الظن حين تتابعت التساؤلات حول نفس الموضوع، بعد أن أصبح يلقى على أسماع عوامِّ الناس ومثقفيهم، وقد تفاقم الأمر وتعاظم الخطب حتى بلغ إلى حدٍّ هجر المسلم أخاه المسلم، وعدم التسليم عليه والصلاة خلفه لكونه من الأشاعرة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فأصبح مذهب أهل السنة الأشاعرة تهمة وسُبَّة يتبرَّؤ منها من نسبت إليه أو نسب إليها!

هذا المذهب الذي ما فتئ رافعاً لواء أهل السنة والجماعة، منافحًا عن ثوابت الأمة وعقائدها، واقفاً في وجه طوفان البدع والزيغ وأهله.

هذا المذهب الذي هو في حقيقة الأمر امتداد لما كان عليه

الصحابة والتابعون ومن بعدهم من أهل السنة.

هذا المذهب الذي يدين به تسعة أعشار أمة الإسلام وسوادها الأعظم وعلماؤها ودهماؤها.

مما اقتضى كتابة هذا البحث مساهمة منا في إزاحة سجف الجهالة التي غَشَّت على العقول المسلمة في أمور هي من الأهمية بمكان، أمور كانت بالأمس معلومة للكافة، فباتت في عصرنا من القضايا التي لا يكاد يعرفها أحد.

وساهم في هذه الجهالة والظلم الذي وقع على هذا المذهب قوم أرادوا أن يحسنوا فأساءوا، قوم لم يفهموا حقيقة مذهب الأشاعرة في التأويل والتفويض فأساءوا في الحكم عليه بالضلال في قضية لا تستلزم كل هذا التهويل والتضليل.

فقضية التأويل والتفويض لم تكن يوماً تشكل خطرًا يهدد الأمة ويقض مضجعها، ولم تكن مشكلة أمام علماء المسلمين تستوجب التراشق بالتهم والتنابز بالألقاب، وكلٌّ من التأويل والتفويض قد نقل عن علماء السلف الصالح ولم يترتب على ذلك بينهم تضليل ولا تبديع، فلماذا نجعله الآن سببا لذلك؟! لماذا نجعله عقبة أمام وحدة أهل السنة والجماعة في وقت نحن فيه في أمس الحاجة إلى الوحدة؟!

ولقد كنا قبل نتحاشى الخوض في هذه القضايا خشية أن ندخل العامة في متاهات لا حاجة بهم إلى الدخول فيها، سيما موضوع صفات الله تعالى والنصوص المتشابهة التي نهى السلف الصالح عن الخوض فيها، وأمروا الناس بإمرارها وبإرجاعها إلى الآيات

والنصوص المحكمة، أمَا وقد خاض فيها البعض ووصفوا الله تعالى بما لا يليق وبما يستحيل في حقه تعالى، وأدخلوا العامة في ذلك، وضللوا أعلام الدين وعلماء الأمة فلا مناص من ولوج هذا الباب - ولو كنا كارهين - لبيان الحق في ذلك، والدفاع عن علماء الأمة.

إن أسباب الوحدة التي تملكها أمتنا لا تملكها أمة أخرى على الأرض، ودواعي الاجتماع والوفاق كثيرة جدًا، وإنه لمن أشد الظلم والتجني أن نهمل كل هذه الأسباب والموجبات الجامعة الموحدة ونتجاهلها، ثم نركز على أمور فرعية في الفقه والعقائد ونجعلها من الأصول التي ينبني عليها الدين، وتقوم عليها عقائد المسلمين.

إننا اليوم لفي أمس الحاجة إلى الوحدة والتجمع لكي تتخطى أمتنا عصر الظلمات الذي تتخبط فيه، ولن يتم لنا ذلك من خلال مناهج التبديع والتفسيق - جزافاً وبغير حق - لأعلام تاريخنا الذين هم بمنزلة العُمُد والأسس لثقافتنا وحضارتنا، كما لن يتم لنا ذلك من خلال إشاعة المزيد من أسباب الفرقة المفتعلة، وتصنيف المسلمين إلى ضُلال ومبتدعين وزنادقة وقبوريين.. و.. و.. إلخ.

نعم، لن يتم للأمة خلاصها إلا بالرجوع إلى المنابع، والعودة إلى الأصالة والجذور، وإنشاء أجيال مسلمة تعرف للدين وعلماء الأمة أقدارها، أجيال تدرك قيمة الحوار للوصول إلى الحق، وتتسع صدورها للاختلاف الذي هو من طبيعة البشر.

وهو ما كنا دائماً نسعى إلى ترسيخه في جميع بحوثنا، وهو أيضاً ما نَصْبوا إليه في هذا البحث، معرضين عن كل ما قد يثيره البعض،

ضاربين عنه صفحاً، موقنين بأن الحوار الهادئ المعتضد بالدليل والحجة والبرهان هو أقصر طريق للحقيقة.

ولقد اعتمدنا في هذا البحث على جمع أقوال الأئمة الأعلام، وعزونا كل نصٍّ إلى قائله حرصاً على نزاهة المنهج، ولم يكن لنا من جهد ـ في الغالب ـ إلا في التبويب والترتيب وبعض التعليقات هنا وهناك، وما سوى ذلك فهو نصوص العلماء وكلماتهم موجهة إلى القارئ الكريم مخاطبة لعقله.

وعلى الجملة فإن الموضوع أكبر من أن تحيط به صفحات معدودات، بيد أن هذا ما سمح به المقام مراعاةً (لحساسية) الموضوع وخطورته!!.

وأخيراً.. فهذا البحث جهدُ المُقِلِّ عسى الله تعالى أن يبارك فيه وينفع قارئيه، كما بارك في الرسائل والبحوث التي سبقته، وأن يوفق تعالى إلى بحوث أخرى تساعد في إنارة الطريق إلى الله تعالى، وتساهم في توعيةٍ شرعيةٍ أصيلةٍ.

وبالله الحول والقوة، وإليه المفزع في درك كل طَلِبَة، به نعتضد وعليه نعتمد، هو حسبنا ونعم الوكيل.

* * * * *

مصطلح الأشاعرة

لفظ الأشاعرة يطلق على من سلك مسلك الإمام أبي الحسن الأشعري في الاعتقاد، لا تقليداً بل اهتداءً، فمثل الإمام أبي الحسن - رحمه الله تعالى - كمن عقد على طريق السلف لواءً ليهتدي به من يراه، فالانتساب إليه بمنزلة الانتساب إلى الإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد - رضوان الله عليهم - في الفروع الفقهية، إذ مع كونهم مختلفين في طرق الاستنباط واستخراج الأحكام، إلا أنهم متفقون على المصادر التي يصدرون عنها والموارد التي يردونها، وكذلك الإمام أبو الحسن الأشعري في أبواب أصول الدين، إنما هو آخذ من القرآن الكريم والسنة الشريفة، وسائر على طريق السلف، والانتساب إليه إنما هو من حيث كونه أضاء تلك الطريق ونصب عليها نطاقاً وشهرها في الأمة بعد أن حاول طمسها أصحاب البدع والأهواء.

قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى (الطبقات ٣/ ٣٦٥):

(اعلم أن أبا الحسن لم يبدع رأياً ولم ينشىء مذهباً، وإنما هو مقرر لمذاهب السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقاً وتمسك به وأقام الحجج والبراهين عليه فصار المقتدي به في ذلك السالك سبيله في الدلائل يسمى أشعرياً) اهـ.

ثم قال رحمه الله تعالى مبيناً أن هذه الطريقة عليها جل الأمة:

(وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدته - يعني الأشعري - اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب، وشيخ الحنفية جمال الدين الحصيري) اهـ.

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي رحمه الله تعالى وهو من الطبقة الثالثة من أتباع الإمام الأشعري (تبيين كذب المفتري ١٠٣، الطبقات الكبرى للتاج السبكي ٣/٣٩٧):

(.. إلى أن بلغت النوبة إلى شيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله فلم يحدث في دين الله حَدَثاً، ولم يأت فيه ببدعة، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين فنصرها بزيادة شرح وتبيين، وأن ما قالوا وجاء به الشرع في الأصول صحيح في العقول، بخلاف ما زعم أهل الأهواء من أن بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه تقوية ما لم يدلَّ عليه من أهل السنة والجماعة، ونصرة أقاويل من مضى من الأئمة كأبي حنيفة وسفيان الثوري من أهل الكوفة، والأوزاعي وغيره من أهل الشام، ومالك والشافعي من أهل الحرمين، ومن نحا نحوهما من الحجاز وغيرها من سائر البلاد، وكأحمد بن حنبل وغيره من أهل الحديث، والليث بن سعد وغيره وأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري إمامي أهل الآثار وحفاظ السنن التي عليها مدار الشرع رضي الله عنهم أجمعين) اهـ.

وقال الحافظ ابن عساكر رحمه الله **تعالى** (تبيين كذب المفتري ص ٣٥٩):

(.. ولسنا نُسَلِّم أن أبا الحسن اخترع مذهباً خامساً، وإنما أقام من مذاهب أهل السنة ما صار عند المبتدعة دارساً، وأوضح من أقوال من تقدمه من الأربعة وغيرهم ما غدا ملتبساً، وجدد من معالم الشريعة ما أصبح بتكذيب من اعتدى منطمساً، ولسنا ننتسب بمذهبنا في التوحيد إليه على معنى أنا نقلده فيه ونعتمد عليه، ولكنا نوافقه على ما صار إليه من التوحيد لقيام الأدلة على صحته لا لمجرد التقليد، وإنما ينتسب منا من انتسب إلى مذهبه ليتميز عن المبتدعة الذين لا يقولون به من أصناف المعتزلة والجهمية والكرامية والمشبهة والسالمية، وغيرهم من سائر طوائف المبتدعة وأصحاب المقالات الفاسدة المخترعة، لأن الأشعري هو الذي انتدب للرد عليهم حتى قمعهم وأظهر لمن لا يعرف البدع بدعهم، ولسنا نرى الأئمة الأربعة الذين عنيتم في أصول الدين مختلفين، بل نراهم في القول بتوحيد الله وتنزيهه في ذاته مؤتلفين، وعلى نفي التشبيه عن القديم سبحانه وتعالى مجتمعين، والأشعري - رحمه الله - في الأصول على منهاجهم أجمعين، فما على من انتسب إليه على هذا الوجه جناح، ولا يرجى لمن تبرأ من عقيدته الصحيحة فلاح، فإن عددتم القول بالتنزيه وترك التشبيه تمشعراً فالموحدون بأسرهم أشعرية، ولا يضر عصابة انتمت إلى موحد مجردُ التشنيع عليها بما هي منه بَرِيَّة) اهـ.

فانظر - رحمك الله - كيف جعل الانتساب إلى الإمام الأشعري تميزاً عن أهل البدع والأهواء، وأنه ومن انتسب إليه على ما كان عليه السلف الصالح من الأربعة وغيرهم.

وقال أيضاً رحمه الله تعالى (المصدر السابق ٣٩٧):

(وهم - يعني الأشاعرة - المتمسكون بالكتاب والسنة، التاركون للأسباب الجالبة للفتنة، الصابرون على دينهم عند الابتلاء والمحنة، الظاهرون على عدوهم مع اطراح الانتصار والإحنة، لا يتركون التمسك بالقرآن والحجج الأثرية، ولا يسلكون في المعقولات مسالك المعطلة القدرية، لكنهم يجمعون في مسائل الأصول بين الأدلة السمعية وبراهين العقول، ويتجنبون إفراط المعتزلة ويتنكبون طرق المعطلة، ويَطَّرِحون تفريط المجسمة المشبهة، ويفضحون بالبراهين عقائد الفرق المموهة، وينكرون مذاهب الجهمية وينفرون عن الكرامية والسالمية، ويبطلون مقالات القدرية ويرذلون شُبَهَ الجبرية... فمذهبهم أوسط المذاهب، ومشربهم أعذب المشارب، ومنصبهم أكرم المناصب، ورتبتهم أعظم المراتب فلا يؤثر فيهم قدح قادح، ولا يظهر فيهم جرح جارح) اهـ.

وقال **الإمام المرتضى الزبيدي** رحمه الله تعالى (إتحاف السادة المتقين ٢/٧):

(وليعلم أنّ كلاً من الإمامين أبي الحسن وأبي منصور - رضي الله عنهما - وجزاهما عن الإسلام خيراً لم يبدعا من عندهما رأياً ولم يشتقا مذهباً إنما هما مقرران لمذاهب السلف مناضلان عما كانت

عليه أصحاب رسول الله ﷺ ... وناظَرَ كلٌّ منهما ذوي البدع والضلالات حتى انقطعوا وولوا منهزمين) اهـ.

هـؤلاء هم الأشاعرة أتباع الإمام أبي الحسن الأشعري، فمن هو هذا الإمام الفذ الذي انتسبوا إليه؟

* * * * *

ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري

هو الإمام الحبر، التقي البر، ناصر السنة، وعلم الدين، وشعار المسلمين، علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن صاحب رسول الله ﷺ ـ أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري ـ رضي الله عنه.

شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين، ولد رحمه الله سنة ستين ومئتين، وتبع أول أمره مذهب الجبّائي المعتزلي، واستمر على الاعتزال أربعين سنة أو قريبا من ذلك، وبرع فيه حتى صار للمعتزلة إماماً، وعلى خصومهم حساماً، فلما أراد الله نصر دينه، وتأييد سنة نبيه ﷺ بصره ببطلان مذهب الاعتزال فكانت تعرض له إشكالات على عقائد المعتزلة، فيسأل عنها أستاذِيه فلا يجد عندهم أجوبة شافية، وهكذا إلى أن أراه الله تعالى وجه الحق، فخرج إلى الجامع وصعد المنبر وصاح بأعلى صوته: أيها الناس من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه بنفسي، أنا فلان بن فلان، كنت أقول بخلق القرآن، وأن الله تعالى لا يرى في الآخرة بالأبصار، وأن العباد يخلقون أفعالهم، وهاأنا تائب من الاعتزال معتقد الرد على المعتزلة مخرج لفضائحهم، معاشر الناس إنما تغيبت عنكم هذه المدة لأني نظرت فتكافأت عندي الأدلة، ولم يترجح عندي شيء على

شيء، فاستهديت الله تعالى فهداني إلى اعتقاد ما أودعته كتبي هذه، ولقد انخلعت من جميع ما كنت أعتقده كما انخلعت من ثوبي هذا، وانخلع من ثوب كان عليه ورمى به، ودفـع للناس الكتب التي ألفها على مذاهب أهل الحق، وطريقة الجماعة من الفقهاء والمحدثين.

قال العلماء: إن أهل البدع قبل الإمام أبي الحسن قد رفعوا رؤوسهم فلما ظهر عليهم رحمه الله حجزهم في أقماع السمسم.

وقد أخذ عنه رحمه الله خلق كثير من أعلام الأمة مثل الإمام أبي الحسن الباهلي البصري رحمه الله تعالى، والإمام أبي عبد الله بن مجاهد البصري رحمه الله تعالى، والإمام أبي محمد الطبري المعروف بالعراقي رحمه الله تعالى، والإمام أبي بكر القفال الشاشي رحمه الله تعالى، والإمام أبي سهل الصعلوكي النيسابوري رحمه الله تعالى وغيرهم.

وأخذ عن أصحابه أعلام وأئمة في الإسلام، مثل الإمام القاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله تعالى، والإمام أبي الطيب بن أبي سهل الصعلوكي رحمه الله تعالى، والإمام أبي علي الدقاق رحمه الله تعالى، والإمام الحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى، والإمام أبي بكر بن فورك رحمه الله تعالى والحافظ أبي نعيم الأصبهاني رحمه الله تعالى، وغيرهم ممن تتزين بذكرهم المنابر، وتتعطر بسيرهم الدفاتر وكلهم خلّف تلامذة هم إلى اليوم أعلام الدنيا ونجوم الهدى.

وعلى الجملة فقد انتهض لنصرة مذهبه أهل السنة والجماعة في جميع الأرض، وبلغ مذهبه ما بلغ الليل والنهار، لِمَا كان عليه من

اقتفاءٍ لآثار السلف رضوان الله عليهم، ورفعٍ للواء السنة.

ترك من المؤلفات شيئا كثيرا، قيل إنه بلغت مؤلفاته أكثر من مئتين كتاب [١]

توفي رحمه الله تعالى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وكل أهل السنة باكون عليه، متوجعون لفقده، وكل أهل البدعة مرتاحون منه. رحمه الله ورضي عنه [٢].

* * * * *

---

(١) انظر طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي ٣/٣٦٠ .

(٢) اقتبسنا ترجمته رحمه الله تعالى من تبيين كذب المفتري، وطبقات الشافعية للسبكي ، ومفتاح السعادة .

هل مات الإمام على عقيدة غير العقيدة التي كان عليها بعد توبته من الاعتزال ؟

يرى البعض أن الإمام أبا الحسن الأشعري رحمه الله تعالى قد مرّ في حياته بثلاث مراحل:

الأولى : مرحلة الاعتزال التي دامت إلى ما يقرب من سن الأربعين.

والثانية : مرحلة اتباعه لعبدالله بن سعيد بن كلاّب.

والثالثة : مرحلة رجوعه إلى عقيدة السلف وأهل السنة.

ويبنون على هذه الدعوى أن الأشاعرة اتبعوا الإمام الأشعري في مرحلته الثانية فقط وهي التي كان فيها متبعاً لعبدالله بن سعيد! إذ عندهم أن عبدالله بن سعيد بن كلاّب ليس من أهل السنة، وأن الأشاعرة متبعون له لا للإمام أبي الحسن لأن الإمام رجع عن عقيدة ابن كلاّب في مرحلته الثالثة، وألّف على عقيدة السلف كتابه الإبانة وبعض كتبه الأخرى.

هذا تقرير هذه الدعوى، وقبل الشروع في إثبات بطلانها تاريخياً وعلمياً نفصّل ما ورد فيها من قضايا، ثم نشرع في تفنيدها، لقد تضمنت هذه الدعوى ثلاث قضايا:

- الأولى: الإمام الأشعري مر بثلاث مراحل في حياته، الاعتزال

ثم اتباعه لابن كلاّب ثم أخيراً رجوعه إلى منهج السنة والجماعة، وهذه هي القضية الرئيسية، وهي تتضمن القضيتين التاليتين.

• **الثانية**: عبد الله بن سعيد بن كلاّب ليس على منهج أهل السنة والجماعة.

• **الثالثة**: كتاب الإبانة يمثل المرحلة الأخيرة من حياة الإمام الأشعري[1]، وهي مرحلة العودة إلى طريق السلف الصالح.

وللرد على **القضية الأولى**: وهي مرور الإمام بثلاث مراحل أو ثلاث حالات في حياته نقول:

إن الإمام الأشعري رحمه الله تعالى عَلَمٌ من أعلام المسلمين يشار إليه بالبنان، وتعقد على كلماته الخناصر، فهو ليس بنكرة من الناس، ولا برجل مجهول يخفى على الناس أمره لا سيما في قضية مثل هذه التي نحن بصددها، فلو كان الأمر كما جاء في الدعوى، وأنه مر بثلاث مراحل في حياته فلا بد أن يكون المؤرخون قد ذكروا هذا وبينوه، ولكان ـ حتماً ـ قد اشتهر عنه وانتشر كما ذاع وانتشر أمر

---

(١) نحن نقول هذا من باب التسليم الجدلي، وإلا فإن الذي رجحه المحققون من الباحثين أن كتاب اللمع ألَّفه الإمام الأشعري بعد الإبانة. انظرمقدمة كتاب اللمع للأستاذ حمودة غرابة.

وانظر قول العلامة الكوثري في تعليقه على السيف الصقيل (ص١٢٣)، وفي تعليقه على تبيين كذب المفتري (ص٣٩٢)، والمقدمة التي وضعتها الدكتورة فوقية حسين على كتاب الإبانة ص٧٩-٨٠ وما بعدها.

رجوعه عن الاعتزال؛ إذ لم يَبْقَ أحد ممن ترجم له إلا وذكر قصة صعوده المنبر وتبرِّيه من الاعتزال، فهل ذكر أحد من المؤرخين شيئاً عن رجوع الإمام عن منهج عبدالله بن سعيد بن كلاّب؟

عند الرجوع إلى كتب التاريخ لا نجد أي إشارة إلى هذا لا من قريب ولا من بعيد، بل نجد المؤرخين كلهم مطبقين على أن الإمام أبا الحسن بعد هجره للاعتزال والمعتزلة رجع إلى مذهب السلف الصالح، وصنف على طريقتهم كتبه اللاحقة الإبانة وغيرها من الكتب التي صنفها في نصرة مذهب أهل الحق.

قال الإمام أبو بكر بن فورك رحمه الله تعالى (تبيين كذب المفتري ص١٢٧):

(انتقل الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه من مذاهب المعتزلة إلى نصرة مذاهب أهل السنة والجماعة بالحجج العقلية، وصنَّف في ذلك الكتب..) اهـ.

وقال عنه ابن خلكان (وفيات الأعيان ٣/٢٨٤):

(هو صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب السنة... وكان أبو الحسن أولاً معتزلياً ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة يوم الجمعة) اهـ.

وفي سير أعلام النبلاء (١٥/٨٩) قال عنه الذهبي:

(وبلغنا أن أبا الحسن تاب وصعد منبر البصرة، وقال: إني كنت

أقول بخلق القرآن... وإني تائب معتقد الردّ على المعتزلة) اهـ.

وعند العلامة ابن خلدون رحمه الله (المقدمة ص٨٥٣):

(إلى أن ظهر الشيخ أبو الحسن الأشعري وناظر بعض مشيختهم ـ أي المعتزلة ـ في مسائل الصلاح والأصلح، فرفض طريقتهم وكان على رأي عبدالله بن سعيد بن كلاّب وأبي العباس القلانسي والحارث المحاسبي من أتباع السلف وعلى طريقة السنة) اهـ.

فهو إذاً بعد رجوعه عن الاعتزال كان على رأي عبدالله بن كلاّب والقلانسي والمحاسبي وهؤلاء كلهم على طريقة السلف والسنة.

وهكذا كل كتب التاريخ التي ترجمت للإمام أبي الحسن، مثل تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وطبقات الشافعية للسبكي وشذرات الذهب لابن العماد والكامل لابن الأثير وتبيين كذب المفتري لابن عساكروترتيب المدارك للقاضي عياض وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة وطبقات الشافعية للإسنوي والديباج المذهب لابن فرحون ومرآة الجنان لليافعي وغيرها، كلها مطبقة على أن الإمام أبا الحسن بعد توبته من الاعتزال رجع إلى مذهب السلف والسنة.

أضف إلى ذلك، أن رجوع الإمام المزعومَ هذا لو ثبت عنه لكان أولى الناس بمعرفته ونقله هم أصحابه وتلامذته، لأن أولى الناس بمعرفة الرجل هم خاصته وأصحابه وأتباعه الملازمون له، فهؤلاء هم أقرب الناس إليه وأعرفهم بأحواله وأقواله وآرائه، لا سيما في قضية مهمة مثل هذه القضية التي تتوفر الدواعي على نقلها، وتتحفز

الأسماع على تلقفها، خاصة من إمام كبير مثل الإمام أبي الحسن، وعند الرجوع إلى أقوال أصحابه وأصحاب أصحابه أيضاً لا نجد أي إشارة تفيد ذلك، بل نجدهم متفقين على أن الإمام كان بعد هجره للاعتزال على منهج السلف والسنة الذي كان عليه المحاسبي وابن كلاب والقلانسي والكرابيسي وغيرهم، فهذه مؤلفات ناصر مذهب الأشعري القاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله تعالى كالإنصاف والتمهيد وغيرها، ومؤلفات ابن فورك ومؤلفات أبي بكر القفال الشاشي وأبي إسحق الشيرازي وأبي بكر البيهقي وغيرهم من أصحاب الإمام وأصحاب أصحابه وتلاميذهم ليس فيها أي ذكر أو إشارة لهذا الأمر الذي هو من الأهمية بمكان.

فهل يعقل أن يرجع الإمام عن مذهبه ويهجره ثم لا يكون لهذه الحادثة المهمة أي ذكر عند أحد من أصحابه وتلاميذه وهو من هو جلالة وقدراً؟! أم تُراه قد رجع عن ذلك سراً وهو الذي حين قرر هجر مذهب المعتزلة اعتلى منبر المعتزلة نفسَه ليعلن ذلك على الملأ؟!

كلا، ليس الأمر كما جاء في هذه الدعوى، بل الحق الذي لا مرية فيه هو أن **الإمام لم يمرّ في حياته إلا بمرحلتين**، الاعتزال ثم الرجوع إلى طريق السلف، وليس لمن يقول بخلاف هذا الأمر من دليل ولا شبهة دليل.

ومن يقول بهذه الدعوى يعتمد في قوله هذا على أسلوب الإمام في تأليف كتاب الإبانة وبعض الرسائل الأخرى، فقد اتبع الإمام فيها

طريق التفويض الذي هو طريق جمهور السلف، فبنوا على هذا الأسلوب مخالفة الإمام الأشعري لآراء ابن كُلاّب الذي يتهمونه بأنه لم يكن على طريق السلف.

تُرى هل ما في الإبانة التي هي على طريق جمهور السلف، وهي من أواخر كتب الإمام أو هي آخرها[1]، ما يناقض ما كان عليه عبدالله بن سعيد بن كلاّب؟ أو بتعبير آخر، هل كان ابن كلاّب على خلاف طريق السلف الذي ألَّف الإمام الأشعري الإبانة عليه؟

وهذا يجرُّنا إلى القضية الثانية.

الرد على القضية الثانية:

نسلم أولاً أن الإمام الأشعري بعد تركه للاعتزال كان على طريق عبدالله بن سعيد بن كلاب، وهذا أمر يوافقنا عليه أصحاب الدعوى، ولكنهم يخالفوننا في أن طريق ابن كلاب وطريق السلف هما في حقيقة الأمر طريق واحد، لأن ابن كلاب كان من أئمة أهل السنة والجماعة السائرين على طريق السلف الصالح.

قال التاج السبكي في الطبقات (الطبقات ٢ /٣٠٠):

(وابن كلاّب على كل حال من أهل السنة.... ورأيت الإمام ضياء الدين الخطيب والد الإمام فخر الدين الرازي قد ذكر عبدالله بن سعيد في آخر كتابه "غاية المرام في علم الكلام " فقال: ومن متكلمي

---

(١) انظر الهامش ص٤١.

أهل السنة في أيام المأمون عبدالله بن سعيد التميمي الذي دمّر المعتزلة في مجلس المأمون وفضحهم ببيانه) اهـ.

وقال الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى (تبيين كذب المفتري ص٤٠٥):

(قرأت بخطِّ علي بن بقاء الورّاق المحدث المصري رسالة كتب بها أبو محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني الفقيه المالكي- وكان مقدَّم أصحاب مالك رحمه الله بالمغرب في زمانه- إلى علي بن أحمد بن إسماعيل البغدادي المعتزلي جواباً عن رسالة كتب بها إلى المالكيين من أهل القيروان يظهر نصيحتهم بما يدخلهم به في أقاويل أهل الاعتزال، فذكر الرسالة بطولها في جزءٍ وهي معروفة، فمن جملة جواب ابن أبي زيد له أن قال: **ونسبتَ ابن كلاّب إلى البدعة، ثم لم تحكِ عنه قولاً يعرف أنه بدعة فيوسم بهذا الاسم، وما علمنا من نسب إلى ابن كلاّب البدعة، والذي بلغنا أنه يتقلّد السنة ويتولّى الردَّ على الجهمية وغيرهم من أهل البدع يعني عبدالله بن سعيد بن كلاّب**) اهـ.

وهذه شهادة عظيمة من الإمام ابن أبي زيد رحمه الله لابن كلاب أنه يتقلَّد السنة ويردُّ على المبتدعة، وأنه لم يعلم من نسب إليه البدعة.

وعلّق العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في هامش الصفحة معرِّفاً بابن كلاب قال (المصدر السابق): (.. كان إمام متكلمة السنة في عهد أحمد، وممن يرافق الحارث بن أسد، ويشنع عليه بعض الضعفاء في

أصول الدين..) ثم بيّن المسائل التي يشنع عليه بسببها وأن كلامه فيها ليس ببعيد عن الشرع والعقل.

وقال ابن قاضي شُهْبَة (طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ / ٧٨):

(كان من كبار المتكلمين ومن أهل السنة، وبطريقته وطريقة الحارث المحاسبي اقتدى أبو الحسن الأشعري) اهـ.

وقال عنه جمال الدين الإسنوي (طبقات الشافعية للأسنوي ٢ /١٧٨):

(كان من كبار المتكلمين ومن أهل السنة... ذكره العبادي في طبقة أبي بكر الصيرفي، قال: إنه من أصحابنا المتكلمين) اهـ.

وقال الإمام الحافظ الذهبي (سير أعلام النبلاء ١١ /١٧٥):

(والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة، بل هو في مناظريهم) اهـ.

علّق الشيخ شعيب الأرنؤوط على هذا الكلام قائلاً: **(كان إمام أهل السنة في عصره، وإليه مرجعها، وقد وصفه إمام الحرمين في كتابه " الإرشاد " بأنه من أصحابنا) اهـ.**

ولقد مر معنا قول العلامة ابن خلدون (المقدمة ص ٨٥٣):

(إلى أن ظهر الشيخ أبو الحسن الأشعري.... وكان على رأي عبدالله بن سعيد بن كلاّب وأبي العباس القلانسي والحارث المحاسبي من أتباع السلف وعلى طريقة السنة) اهـ. فوصفه بأنه من أتباع السلف، وأن الإمام الأشعري كان على رأيه ورأي القلانسي والمحاسبي وهؤلاء من **أتباع السلف وعلى طريق السنة.**

وقال العلامة كمال الدين البياضي رحمه الله تعالى (إشارات المرام من عبارات الإمام ص٢٣):

(لأن الماتريدي مفصّل لمذهب الإمام - يعني أبا حنيفة - وأصحابِه المظهرين قبل الأشعري لمذهب أهل السنة، فلم يخلُ زمان من القائمين بنصرة الدين وإظهاره.. وقد سبقه - يعني الأشعري - أيضاً في ذلك - يعني في نصرة مذهب أهل السنة - **الإمام أبو محمد عبدالله بن سعيد القطان**. .) اهـ.

أي أن الإمام ابن كلاب كان قبل الإمام أبي الحسن في نصرة الدين وإظهار السنة.

وقال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان ٣ /٢٩١) **في ترجمته، بعد** أن نقل قول ابن النديم: إنه - يعني ابن كلاب - من الحشوية.

قال الحافظ :(يريد من يكون على طريق السلف في ترك التأويل للآيات والأحاديث المتعلقة بالصفات، ويقال لهم المفوضة) اهـ.

وقال الإمام الشهرستاني رحمه الله تعالى (الملل والنحل ص٨١):

(حتى انتهى الزمان إلى عبدالله بن سعيد الكلابي وأبي العباس القلانسي والحارث بن أسد المحاسبي وهؤلاء كانوا من جملة السلف، إلا أنهم باشروا علم الكلام وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية، وصنَّف بعضهم ودرَّس بعضٌ، حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح، فتخاصما وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة، فأيَّد

مقالتهم بمناهج كلامية، وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية) اهـ.

بل نزيد على ما مرَّ ونقول: ليس الإمام الأشعري وحده الذي كان على طريق الإمام ابن كلاب، كلا، بل كان على نفس المعتقد أئمة كبار مثل الإمام البخاري رحمه الله تعالى.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى (الفتح ١/٢٩٣):

(البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم، وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما، **وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كُلاَّب ونحوهما**) اهـ. هذه نصوص واضحة بينة في أن الإمام عبدالله بن سعيد بن كلاب كان على طريق السلف والسنة.

*** القرآن كلام الله غير مخلوق، واللفظ به مخلوق:**

فإذا كان الأمر كذلك كما بيّن هؤلاء الأئمة، فما السبب في اتهام عبدالله بن سعيد بن كلاب بمخالفة طريق السلف؟

يقول ابن عبدالبر في بيان شيء من ذلك أثناء ترجمة الإمام الكرابيسي (الانتقاء ص١٦٥):

(وكانت بينه - يعني الكرابيسي - وبين أحمد بن حنبل صداقة وكيدة، فلمّا خالفه في القرآن عادت تلك الصداقة عداوة، فكان كلٌّ

واحد منهما يطعن على صاحبه، وذلك أن أحمد كان يقول: من قال القرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال القرآن كلام الله ولا يقول غير مخلوق ولا مخلوق فهو واقفي، ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع. وكان الكرابيسي وعبدالله بن كلاّب وأبو ثور وداود بن علي وطبقاتهم يقولون: إن القرآن الذي تكلم الله به صفة من صفاته لا يجوز عليه الخلق، وإن تلاوة التالي وكلامه بالقرآن كسب له وفعل له وذلك مخلوق وإنه حكاية عن كلام الله... وهجرت الحنبلية أصحابُ أحمد بن حنبل حسيناً الكرابيسي وبدّعوه وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك) اهـ.

هذا هو سبب الطعن والتشنيع على عبدالله بن كلاّب ووصْفِه بأنه لم يكن على طريق السنة والسلف، فإذا انضاف إليه أن هؤلاء الأئمة دخلوا في علم الكلام للرد على الخصوم وفضح زيغهم اتضح الأمر أكثر، وكان أحمد يبغض هذه الطريقة الكلامية في بيان الحق، ويفضل الوقوف حيث وقف السلف. وهذا حق ولا ريب ما لم تدع حاجة .

قال تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى (الطبقات الكبرى ٢/١١٩): (وبما قال أحمد نقول، فنقول : الصواب عدم الكلام في المسألة رأساً، ما لم تدْعُ إلى الكلام حاجة ماسَّة) اهـ.

وعلى أية حال هذا القول الذي بُدّع عبدالله بن كلاب بسببه لا يقتضي وصفه بالبدعة أو أنه على غير طريق السلف، لا سيما أن مسألة اللفظ بالقرآن كان يقول بها ثلة من أكابر أمة الإسلام مثل الذين

ذكرهم ابن عبدالبر، وممن كان يقول بذلك أيضاً الإمام البخاري والإمام مسلم والحارث المحاسبي ومحمد بن نصر المروزي وغيرهم، وما الفتنة التي حدثت بين البخاري وشيخه الذهلي إلا بسبب هذه المسألة، نعني مسألة اللفظ، ولقد صنّف الإمام البخاري في هذه المسألة كتابه " خلق أفعال العباد " لإثبات رأيه فيها والردّ على مخالفيه.

قال التاج السبكي رحمه الله (الطبقات الكبرى ٢/١٣): (فإن الحق في مسألة اللفظ معه[يعني البخاري] إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها) اهـ.

أما الإمام مسلم فقد كان يظهر القول باللفظ ولا يكتمه. (انظر سير أعلام النبلاء ١٢ /٤٥٣ وما بعدها، ٥٧٢/١٢).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في ترجمة الكرابيسي (طبقات الفقهاء الشافعيين ١/١٣٣):

(وأن أحمد بن حنبل كان تكلم فيه بسبب مسألة اللفظ، وكان هو أيضاً يتكلم في أحمد، فتجنَّب الناس الأخذ عنه لهذا السبب. قلت [القول لابن كثير] : الذي رأيت عنه أنه قال كلام الله غير مخلوق من كل الجهات إلا أن لفظي بالقرآن مخلوق، ومن لم يقلْ [أي يعتقد]: إن لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر. وهذا هو المنقول عن البخاري وداود بن على الظاهري، وكان الإمام أحمد يسدُّ في

هذا البابَ لأجل حسم مادة القول بخلق القرآن) اهـ.

وممن كان يقول باللفظ أيضاً الإمام محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى، وهي من المسائل التي نقم عليه بسببها بعض متعصبة الحنابلة، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى (المصدر السابق ١/٢٢٦):

(كان قد وقع بينه - الطبري - وبين الحنابلة أظنه بسبب مسألة اللفظ، واتهم بالتشيع، وطلبوا عقد مناظرة بينهم وبينه، فجاء ابن جرير لذلك ولم يجئ منهم أحد، وقد بالغ الحنابلة في هذه المسألة وتعصبوا لها كثيراً، واعتقدوا أن القول بها يفضي إلى القول بخلق القرآن، وليس كما زعموا، فإن الحق لا يحتاط له بالباطل، والله أعلم) اهـ. (وانظر في محنة ابن جرير مع الحنابلة البداية والنهاية ١١/١٤٥، الكامل لابن الأثير ٧/٨، السير ١٤/٢٧٢ ـ ٢٧٧، الوافي بالوفيات ٢/٢٨٤).

نعم، فإن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق وهو صفة من صفات ذاته العلية، إلا أنه لا يصحُّ أن يحتاط لهذا الحق بالباطل الذي هو إنكار حدوث وخلق ما قام بالمخلوق، ثم التشنيع على من يقول بذلك!

على أية حال الحق في هذه القضية مع الكرابيسي وابن كلاّب والبخاري ومسلم وأبي ثور وداود والمحاسبي والطبري وغيرهم ممن كان على طريقهم، أما الإمام أحمد رضي الله عنه - ومن قال بقوله - فكلامه محمول على سدّ باب الذريعة لكي لا يتوسل بالقول باللفظ إلى القول بخلق القرآن.

قال الإمام الذهبي (السير ١٢/ ٨٢، وانظر أيضاً السير ١١/ ٥١٠):

(ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي وحرره في مسألة اللفظ وأنه مخلوق هو حق، لكن أباه الإمام أحمد لئلا يُتذرع به إلى القول بخلق القرآن فسدّ الباب) اهـ.

وقال أيضاً (ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٤):(وكان يقول- يعني الكرابيسي- القرآن كلام الله غير مخلوق، ولفظي به مخلوق، فإن عنى التلفظ فهذا جيد، فإن أفعالنا مخلوقة، وإن قصد الملفوظ بأنه مخلوق فهذا الذي أنكره أحمد والسلف وعدّوه تجهماً) اهـ.

ولا ريب أن مراد الكرابيسي وابن كلاّب والبخاري ومسلم وأبي ثور وداود ومن كان على قولهم لاريب أن مرادهم هو الأول، وعلى الجملة فإن القضية أهون من أن يُبدَّع من أجلها.

وقال أيضا (السير ١١/ ٥١٠) بعد أن نقل قول الحافظ أبي بكر الأعين: مشايخ خراسان ثلاثة: قتيبة، وعلي بن حجر، ومحمد بن مهران الرازي، ورجالها أربعة: عبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي **ومحمد بن إسماعيل البخاري قبل أن يظهر منه ما ظهر**. . . الخ

قال الذهبي معلّقاً عليه: (والذي ظهر من محمد- يعني البخاري - أمرٌ خفيف من المسائل التي اختلف فيها الأئمة في القول في القرآن **وتسمّى مسألة أفعال التالين**، فجمهور الأئمة والسلف والخلف على أن القرآن كلام الله المنزل غير مخلوق وبهذا ندين الله) اهـ.

ولا يلزم من هجر الإمام أحمد لهؤلاء الأئمة أن يكونوا على غير

طريق السلف، لا سيما أن الحق معهم فيما ذهبوا إليه كما قرَّرَه الإمام الذهبي.

وقال أيضا (سير أعلام النبلاء ١١/٢٩٠):

(فقد كان هذا الإمام [يعني أحمد] لا يرى الخوض في هذا البحث خوفا من أن يُتذرّع به إلى القول بخلق القرآن، والكف عن هذا أولى. آمنا بالله تعالى وبملائكته وبكتبه ورسله وأقداره والبعث والعرض على الله يوم الدين. ولو بسط هذا السطر وحُرِّرَ وقُرِّرَ بأدلته لجاء في خمس مجلدات، بل ذلك موجود مشروح لمن رامه. والقرآن فيه شفاء ورحمة للمؤمنين. ومعلوم أن التلفظ شيء من كسب القارئ غير الملفوظ، والقراءة غير الشيء المقروء، والتلاوة وحسنها وتجويدها غير المتلو، وصوت القارئ من كسبه فهو يُحدث [يعني يفعل، وليس الإحداث المرادف للخلق كما تقول المعتزلة] التلفظ والصوت والحركة والنطق، وإخراج الكلمات من أدواته المخلوقة، ولم يحدث كلمات القرآن ولا ترتيبه ولا تأليفه ولا معانيه).

ثم روى عن الحاكم بسنده إلى فوران صاحب أحمد أنه قال :

سألني الأثرم وأبو عبدالله المعيطي أن أطلب من أبي عبدالله [يعني أحمد] خلوة، فأسأله فيها عن أصحابنا الذين يفرقون بين اللفظ والمحكي. فسألته ، فقال : القرآن كيف تُصُرِّفَ في أقواله وأفعاله فغير مخلوق، فأما أفعالنا فمخلوقة. قلت [القائل فوران]: فاللفظية تعدُّهم يا أبا عبدالله في جملة الجهمية ؟ فقال : لا . الجهمية الذين قالوا: القرآن مخلوق اهـ.

وفي الأسماء والصفات للبيهقي ص٢٦٦ عن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول: (من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو كافر) علق الحافظ البيهقي قائلا : (قلت : هذا تقييد حفظه عنه ابنه عبدالله وهو قوله: يريد به القرآن. فقد غفل عنه غيره ممن حكى عنه في اللفظ خلاف ما حكينا حتى نسب إليه ما تبرأ منه فيما ذكرنا) اهـ.

وقال الإمام البخاري رحمه الله تعالى (خلق أفعال العباد ص ٤٣) :

(فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كل لنفسه فليس بثابت كثير من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله غير مخلوق وما سواه مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنبوا أهل الكلام والخوض والتنازع إلا فيما جاء به العلم وبيّنه رسول الله صلى الله عليه وسلم) ا.هـ

وإننا متيقنون بأنهم رحمهم الله تعالى لم يقولوا هذا القول دون أن تدعو لذلك حاجة، كلا، وحاشاهم أن يتكلموا بشيء سكت عنه الصحابة والتابعون، لكنهم لمَّا رأوا الناس تَقَحَّمُوا هذا الباب، وخاضوا في هذا الأمر، وحملوه على غير وجهه، اضطروا إلى الكلام فيه تبياناً للحق، وكفّاً للناس عن ذلك.

قال العلامة الكوثري رحمه الله تعالى (في تعليقه على تبيين كذب المفتري هامش(٢) من الصفحة / ٤٠٦):

(أما كلام أحمد في ابن كلاب وصاحبه [يعني الحارث المحاسبي] فلكراهته الخوض في الكلام وتورُّعِه منه، ولكن الحق أن الخوض فيه عند الحاجة متعيِّنٌ على خلاف ما يرتئيه أحمد) اهـ.

الخلاصة أن الأمر خفيف كما وصفه الحافظ الذهبي، وأن هذه المسألة مما اختلفت فيها أقوال الأئمة، وهم متفقون جميعاً على أن القرآن الذي هو صفة الرحمن وكلامه تعالى غيرمخلوق.

بهذا يتبين أن الإمام ابن كلاّب لم يكن وحده في هذا الأمر الذي ذهب إليه، بل كان على رأيه كبار أئمة الدين، وبهذا يُعلم أيضاً أنه لم يبتدع أو يخالف منهج السلف والسنة، بل هو من أكابر أهل السنة والجماعة السائرين على خطى السلف الصالح كما مرّ من أقوال العلماء فيه.

فإذا كان الأمر كذلك، فمن أين جاء القول بأن الإمام الأشعري قد ترك طريقته وآراءه؟!

وهذا السؤال يجرنا إلى الحديث عن القضية الثالثة.

الردّ على **القضية الثالثة**:

كتاب الإبانة هو دليل ومعتمد من يقول بمرور الإمام الأشعري بثلاث مراحل في حياته، والذي لا ريب فيه أن الإمام قد سلك في هذا الكتاب وفي غيره من الرسائل التي نسبت له أسلوباً مختلفاً في التأليف، فهو في الغالب قد سلك مسلك جمهور السلف في المتشابهات، نعني بذلك أنه قد أخذ بطريق التفويض، ففهم البعض

من ذلك أن الإمام قد رجع عن طريق ابن كلاب الذي كان عليه إلى طريق السلف!

ونحن قد أثبتنا في الحديث حول القضية الثانية أن ابن كلاب لم يكن مخالفاً للسلف بل هو منهم وعلى طريقهم وسالكٌ لمسلك التفويض كما مر من قول الحافظ ابن حجر في الرد على ابن النديم حين وصف ابن كلاب بأنه من الحشوية، قال: (يريد من يكون على طريق السلف في ترك التأويل ... ويقال لهم المفوضة) ا.هـ (لسان الميزان ٣/٢٩١)، وهذا كافٍ في الردِّ لمن تأمل وأنصف.

لكننا نزيد على ذلك ونقول:

إن كتاب الإبانة الذي هو معتمد أصحاب هذه الدعوى، وهو الدليل عندهم على رجوع الإمام عن طريق ابن كلاب، نقول: إن هذا الكتاب بذاته ينقض دعوى رجوع الإمام عن هذا الطريق، لأنه مؤلَّف على طريقة ابن كلاّب وعلى منهجه، فكيف يرجع عن طريق ابن كلاب ثم يؤلف آخر كتبه على طريقته؟!

قال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان ٣/٢٩١) (**وعلى طريقته ـ يعني ابن كلاّب ـ مشى الأشعري في كتاب الإبانة**) اهـ.

وهذا يزيدنا يقيناً على يقين بأن الإمام ابن كلاب كان على طريق السلف الصالح ومن أئمتهم، لأن الإبانة التي ألَّفها الإمام الأشعري في آخر حياته على منهج السلف هي مؤلَّفة على طريقة الإمام ابن كلاب، وهذا يقتضي قطعاً أن طريق السلف وطريق ابن كلاب هما في حقيقة

الأمر طريق واحد وهو ما كان عليه الإمام الأشعري بعد رجوعه عن الاعتزال.

أي أن الإمام لم يمرَّ بثلاث مراحل في حياته، بل هما مرحلتان فقط، مرحلة الاعتزال ثم أعقبتها مرحلة العودة إلى طريق السلف التي كان عليها ابن كلاب والمحاسبي والقلانسي والكرابيسي والبخاري ومسلم وأبو ثور والطبري وغيرهم، وهي المرحلة التي أَلَّف الإمام فيها كتاب الإبانة.

ويُروى أن الإمام الأشعري عندما أَلَّف الإبانة رفضها بعض حنابلة[1] بغداد تعصّباً ولم يقبلوها منه (انظرسيرأعلام النبلاء ١٥/٩٠، طبقات الحنابلة ١٨/٢، الوافي بالوفيات ١٢/١٤٦) ولعل هذا يؤيد ما مرَّ من أن الإبانة مؤلَّفة على طريقة ابن كلاب الذي هجره بعض الحنابلة

---

(١) قيدنا هذا الرفض بأنه من بعض الحنابلة، لأنه لم تزل طائفة كبيرة من الحنابلة يوالون الإمام الأشعري ويحبونه وينتسبون إليه، قال الحافظ ابن عساكر في " التبيين " ص٣٨٩ أثناء ردّه على الأهوازي الذي استشهد بالقصة من أجل إثبات رفض الحنابلة للإمام الأشعري ولكتابه الإبانة، ما نصّه: (فلو كان الأمر كما قال لنقلوه عن أشياخهم وأظهروه، ولم أزل أسمع ممن يوثق به أنه ـ الإمام ـ كان صديقاً للتميميين سلف أبي محمد رزق الله بن عبدالوهاب ابن عبدالعزيز بن الحارث، وكانوا له مكرمين، وقد ظهر أثر بركة تلك الصحبة على أعقابهم، حتى نسب إلى مذهبه أبو الخطاب الكلوذاني من أصحابهم، وهذا تلميذ أبي الخطاب أحمد الحربي يخبر بصحة ما ذكرته وينبي، وكذلك كان بينهم وبين صاحبه أبي عبدالله بن مجاهد وصاحب صاحبه أبي بكر بن الطيب ـ الباقلاني ـ من المواصلة والمؤاكلة ما يدلّ على الاختلاق من الأهوازي..) اهـ. وانظر أيضاً ص١٦٣ من نفس الكتاب.

فيمن هجروه من الأئمة لأجل مسألة اللفظ وأخذهم بعلم الكلام للرد على المخالفين من المعتزلة وغيرهم.

وهذا الذي ذكرناه عن كتاب الإبانة، إنما أردنا به الإبانة التي صنّفها الإمام، وليست الإبانة المتداولة والمطبوعة اليوم، وذلك لما حدث على هذا الكتاب من التحريف والنقص والزيادة.

قال العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في مقدمة كتاب " تبيين كذب المفتري ":

(والنسخة المطبوعة في الهند من الإبانة نسخة مصحفة محرفة تلاعبت بها الأيدي الأثيمة، فيجب إعادة طبعها من أصل موثوق) اهـ.

وقال أيضاً (مقدمته على كتاب إشارات المرام من عبارات الإمام للعلامة البياضي):

(ومن العزيز جداً الظفر بأصلٍ صحيح من مؤلفاته على كثرتها البالغة، وطبْعُ كتاب الإبانة لم يكن من أصل وثيق، وفي المقالات المنشورة باسمه وقفة) اهـ.(وانظر أيضاً تعليقه على السيف الصقيل ص١٥٥-١٩٦).

وهذا أيضاً ما ذهب إليه الدكتورعبدالرحمن بدوي مؤيداً للعلامة الكوثري (مذاهب الإسلاميين ٥١٦/١) قال:

(وقد لاحظ الشيخ الكوثري بحق أن النسخة المطبوعة في الهند تلاعبت بها الأيدي الأثيمة..) اهـ.

كما لاحظ ذلك غيرهم من الدارسين (انظر مذاهب الإسلاميين ١/٥١٧ وما بعدها).

وللشيخ **وهبي غاوجي** حفظه الله رسالة في هذا الموضوع بعنوان " نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلى الإمام أبي الحسن " أتى فيها بأدلة موضوعية تدل على أن قسماً كبيراً مما في الإبانة المتداولة اليوم بين الناس لا يصح نسبته للإمام الأشعري.

وقد طبع كتاب الإبانة طبعة قوبلت على أربع نسخ خطية بتحقيق الدكتورة فوقية حسين، وهي طبعة وإن كانت أحسن حالاً من المطبوعة قبلُ إلا أنها لم تخلُ من التحريف والنقص والزيادة أيضاً، وهذا لعله يصحح ما ذهب إليه العلامة الكوثري رحمه الله تعالى حين قال: (ومن العزيز جداً الظفر بأصلٍ صحيح من مؤلفاته على كثرتها البالغة).

وقد نقل الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى في كتاب "تبيين كذب المفتري" فصلين من الإبانة، وعند مقارنة الإبانة المطبوعة المتداولة مع طبعة الدكتورة فوقية مع الفصلين المنقولين عند ابن عساكر يتبين بوضوح قدر ذلك التحريف الذي جرى على هذا الكتاب.

وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

* جاء في الإبانة المطبوعة ص١٦ ما نصُّه (وأنكروا أن يكون له **عينان** مع قوله: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾..) ا.هـ. هكذا بالتثنية!

* وعند ابن عساكر ص١٥٧ (وأنكروا أن يكون **له عين**...) بإفراد لفظ العين.

* وجاء في المطبوعة ص١٨ (وأن **له عينين** بلا كيف..)

* وفي طبعة الدكتورة فوقية ص٢٢ (وأن لـه سـبحانه **عيـنين بـلا كيف**) هكذا، كلاهما بالتثنية!

* وعند ابن عساكر ص١٥٨ (وأن له **عيناً بلا كيف**..) بإفراد لفـظ العين.

والإفراد هو الموافق للكتاب والسنة وأقوال السلف، وهـذا نـصٌّ واضح في التلاعب بنسخ الكتاب، ولفظ العينين لم يردْ في القرآن ولا في السنة، ومن ثنَّى فقد قاس الله تعالى على المحسوس المشاهد مـن الخلق، تعالى الله وتقدس عن ذلك.

قـال العلامـة الكـوثري رحمـه الله تعـالى في تعليقـه علـى كتـاب الأسماء والصفات للبيهقي في هامش ص٣١٣ : (لم ترد صيغة التثنيـة في الكتاب ولا في السنة، وما يروى عـن أبي الحسن الأشـعري مـن ذلك فمدسوس في كتبه بالنظر إلى نقل الكافة عنه) ثم قال: (قـال ابـن حزم: لا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بأن له عينين لأن النص لم يـأت بـذلك) اهـ.

وقال ابن عقيل معلقاً على حديث الدجال (دفع شبه التشبيه ص٢٦٣):

(يحسب بعض الجهلة أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما نفى العـور عن الله عز وجل أثبت من دليل الخطاب أنه ذو عينين، وهذا بعيد من

الفهم، إنما نفى العور من حيث نفي النقائص..) اهـ.

وقال ابن الجوزي في الرد على من أثبت لله تعالى عينين (دفع شبه التشبيه ص١١٤):

(**قلت**: وهذا ابتداع لا دليل لهم عليه، وإنما أثبتوا عينين من دليل الخطاب في قوله عليه الصلاة والسلام: " وإن الله ليس بأعور " وإنما أراد نفي النقص عنه تعالى) اهـ.

ومن أمثلة التحريف فيه أيضاً القدح بالإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه:

فقد جاء في الإبانة المطبوعة ص٥٧ (وذكر هارون بن إسحاق الهمداني عن أبي نعيم عن سليمان بن عيسى القاري عن سفيان الثوري، قال: قال لي حماد بن أبي سليمان: **بلِّغ أبا حنيفة المشرك أنِّي منه بريء. قال سليمان: ثم قال سفيان: لأنه كان يقول القرآن مخلوق.**

وذكر سفيان بن وكيع قال عمر بن حماد بن أبي حنيفة قال أخبرني أبي قال: **الكلام الذي استتاب فيه ابن أبي ليلى أبا حنيفة هو قوله: القرآن مخلوق. قال: فتاب منه وطاف به في الخلق. قال أبي: فقلت له كيف صرت إلى هذا؟ قال: خفت أن يقوم عليّ، فأعطيته التقيّة. [هكذا !!]**

وذكر هارون بن إسحاق قال سمعت إسماعيل بن أبي الحكم يذكر عن عمر بن عبيد الطنافسي **أن حمّاداً ـ يعني ابن أبي سليمان ـ**

بعث إلى أبي حنيفة : إني بريء مما تقول، إلا أن تتوب. وكان عنده ابن أبي عقبة، قال، فقال : أخبرني جارك أن أبا حنيفة دعاه إلى ما استتيب منه بعد ما استتيب.

وذكر عن أبي يوسف قال: **ناظرت أبا حنيفة شهرين حتى رجع عن خلق القرآن)** اهـ.

ترى هل نحن بحاجة إلى إثبات كذب مثل هذه الأخبار وأنها مدسوسة في كتاب الإمام الأشعري، أم أنه يكفي عزوها إلى الإبانة المطبوعة لكي يُعلم تحريفها وتلاعب الأيدي بها؟!

وفي طبعة الدكتورة فوقية ص٩٠-٩١ جاء بعد الخبر الأول بعد قول سفيان: لأنه يقول القرآن مخلوق. ما نصُّه: **(وحاشى الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه من هذا القول بل هو زور وباطل فإن أبا حنيفة من أفضل أهل السنة)** اهـ.

وجاء فيها بعد قول ابن أبي عقبة: أخبرني جارك أن أبا حنيفة دعاه لما استتيب منه بعد ما استتيب. ما نصُّه: **(وهذا كذب محض على أبي حنيفة رضي الله عنه)** اهـ.

قال العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على كتاب الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة، في هامش ص٤٩، ما نصُّه **(ومن غريب التحريف ما دُسَّ في بعض نسخ الإبانة للأشعري كما دُسَّ فيها أشياء أخر من أن حمّاد بن أبي سليمان قال " بلِّغ أبا حنيفة المشرك أني بريء من دينه " وكان يقول بخلق القرآن. فإن لفظ حمّاد " بلّغ أبا**

فلان " لا أبا حنيفة! كما في أول خلق الأفعال للبخاري، وجعل من لا يخاف الله لفظ " أبا حنيفة " في موضع " أبا فلان " والله أعلم من هو أبو فلان هذا، وما هي المسألة. .) اهـ.

وفي كتاب الاعتقاد للبيهقي (ص ١١٢) :

(روّينا عن محمد بن سعيد بن سابق أنه قال : سألت أبا يوسف فقلت : أكان أبو حنيفة يقول القرآن مخلوق؟ فقال : معاذ الله، ولا أنا أقوله. فقلت : أكان يرى رأي جهم؟ فقال : معاذ الله، ولا أنا أقوله. رواته ثقات) اهـ.

وهذه الرواية تنقض ما مرَّ ممّا نُسِبَ لأبي يوسف: ناظرت أبا حنيفة شهرين حتى رجع عن خلق القرآن.

وقال الشيخ وهبي غاوجي حفظه الله (نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه... ص٢٠):

(ولا بأس أن نقول: لو كان الإمام الأشعري رحمه الله تعالى نسب حقاً إلى الإمام ـ يعني أبا حنيفة ـ القول بخلق القرآن لما كان للإمام الأشعري تلك المكانة العالية عند الحنفية أتباع الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى. فلا تلتفت أيها القارئ إلى تلك النقول المبتورة مبتدأً والباطلة سنداً، وأحسن الظن بالإمام الأشعري كما تحسن الظن بإمام الأئمة الفقهاء وسائر الأئمة رضوان الله تعالى عليهم. وتذكر أنه أُدخِل الكثيرُ من الأباطيل على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، رُكّبت لها أسانيد باطلة، لكلمات باطلة. كذلك ولا تنس أنه حُشِر في

كتب كثير من العلماء كلماتٌ وعبارات وحذف منها كلمات وعبارات حتى في حياة أصحابها) اهـ.

ومن هذه الأمثلة أيضاً ما جاء في الطبعة المتداولة عند ذكر الاستواء ص٦٩ (إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له نقول: إن الله عز وجل مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾..) وفي طبعة الدكتورة فوقية ص١٠٥ (.. نقول إن الله عز وجل استوى على عرشه **استواءً يليق به من غير حلول ولا استقرار. .**)

فالعبارة الأخيرة محذوفة من الطبعة المتداولة!!

وفي ص٧٣ من الإبانة المتداولة (فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء مستوٍ على عرشه، والسماء بإجماع الناس ليست الأرض، فدل على أن الله تعالى منفرد بوحدانيته مستوٍ على عرشه) اهـ.

وفي طبعة الدكتورة فوقية ص١١٣ (فدل على أنه تعالى منفرد بوحدانيته مستوٍ على عرشه **استواءً منزهاً عن الحلول والاتحاد**) اهـ.

إلى غير ذلك من عشرات الأمثلة الدالَّة دلالة قاطعة على تحريف الكتاب، والقاضية بعدم جواز اعتبار معظمه ممثلاً لعقيدة الإمام الأشعري إلا في ما وافق قول الكافة من أهل العلم والنقل عنه.

فإذا ثبت ـ كما مرَّ معنا ـ تاريخيّاً أن الإمام بعد رجوعه عن الاعتزال كان على منهج السلف وأهل السنة، وإذا ثبت أيضاً أن الإمام ابن كلاب كان من أئمة السلف وعلى نهج السنة، وإذا ثبت أيضاً أن كتاب الإبانة الذي بنيت عليه هذه الدعوى من أساسها هو في حقيقة

الأمر مؤلف على طريقة ابن كلاب التي هي ذاتها طريقة السلف، إذا ثبت ذلك ثبت بناءً عليه أن الإمام لم يمرَّ بثلاث مراحل في حياته، وإنما هما مرحلتان مرحلة الاعتزال في بداية حياته ثم مرحلة عودته ورجوعه إلى طريق السلف.

ولا نعلم لمن يقول بهذه الدعوى دليلاً على ما ذهب إليه إلا الاعتماد على أسلوب الإبانة وبعض الرسائل الأخرى والطريقة التي كتبت عليها، لأن الإمام قد سلك في الإبانة طريق التفويض، وهي طريقة جمهور السلف، وهي في حقيقتها لا تنافي بينها وبين طريق التأويل بشرطه، والأشاعرة يعتقدون كل ما في الإبانة ـ نعني الإبانة الصحيحة التي كتبها الإمام وليست الإبانة المحرفة ـ ويعقدون عليه خناصرهم، إذ كلٌّ من التفويض والتأويل حق لا اعتراض عليه، وكلا الطريقين مأثور عن الصحابة والسلف كما سيأتي بيانه، وكلا الطريقين متفقان على التنزيه بعد إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وكلاهما متفقان على استبعاد الظاهر وما يعهده الخلق من عالمهم.

قال الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى (التبيين ص٣٨٨):

(بل هم ـ يعني الأشاعرة ـ يعتقدون ما فيها ـ أي الإبانة ـ أسدّ اعتقاد، ويعتمدون عليها أشدّ اعتماد، فإنهم بحمد الله ليسوا معتزلة ولا نفاة لصفات الله معطلة، لكنهم يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات، ويصفونه بما اتصف به في محكم الآيات، وبما وصفه به نبيّه صلى الله عليه وسلم في صحيح الروايات، وينزهونه عن سمات النقص والآفات) اهـ. وهذا الذي قاله الحافظ ابن عساكر منطبق على

كتاب الإبانة الذي ألفه الإمام، أما ما يوجد اليوم في أيدي الناس منها فلا ثقة به ولا يصح أن يمثل ـ في الغالب ـ اعتقاد الإمام أو الأشاعرة كما أثبتنا ذلك، إلا فيما وافق قول الكافة.

وقال أيضاً رحمه الله تعالى (تبيين كذب المفتري ص٣٨٩):

(ولم يزل كتاب الإبانة مُستصوباً عند أهل الديانة، وسمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشار البوشنجي المعروف بالخَرْجِرْدِي الفقيه الزاهد يحكي عن بعض شيوخه أن الإمام أبا عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني النيسابوري ما كان يخرج إلى مجلس درسه إلا وبيده كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري، ويظهر الإعجاب به، ويقول: ماذا الذي يُنكر على من هذا الكتاب شرح مذهبه[1]. فهذا قول الإمام أبي عثمان وهو من أعيان أهل الأثر بخراسان.) اهـ.

فانظر إلى قدر كتاب الإبانة وصاحبه عند أعلام الأمة، فهذا شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني رحمه الله تعالى وهو من هو جلالة وعلماً وزهداً[2] يثني هذا الثناء العاطر على الإمام أبي الحسن وكتابه الإبانة، ومنه تعلم أن شيخ الإسلام أبا عثمان الصابوني أيضاً كان على طريق

---

(١) وهذا المذهب هو ما كان عليه ابن كلاب لأن الإبانة مؤلفة على طريقته، وعليه يمكن أن نعتبر ثناء شيخ الإسلام الصابوني هذا على الإبانة وأبي الحسن ثناءً على ابن كلاب - ضمناً - لينضم إلى أقوال الأئمة السابقة في الثناء عليه وتزكيته.

(٢) قال عنه التاج السبكي: الملقب بشيخ الإسلام، لقبه أهل السنة في بلاد خراسان، فلا يعنون عند إطلاقهم هذه اللفظة غيرَه.

الإمام الأشعري، كيف لا وقد تولّى تربيته وتهذيبه الإمام أبو الطيب سهل بن أبي سهل الصعلوكي، وهو ـ أبو الطيب ـ من طبقة أصحاب أصحاب الإمام الأشعري، أي من الطبقة الثانية، وكان يحضر مجالس أبي عثمان أئمةُ الوقت كالأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني والأستاذ الإمام أبي بكر بن فورك وسائر الأئمة، وهؤلاء من أعلام أمة الإسلام من السادة الأشاعرة، وثناؤهم عليه وثناؤه عليهم يدلّ على أنهم على طريق واحد رحمهم الله تعالى ورضي عنهم. (انظر ترجمة شيخ الإسلام الصابوني في تاريخ مدينة دمشق ٩/٣، سير أعلام النبلاء ١٨/٤٠، الطبقات الكبرى للتاج السبكي ٤/٢٧١).

بعد كل ما مرَّ، وبعد كل هذه الأدلة، هل يصح وفقاً للمنهج العلمي للبحث أن تهمل جميع هذه البراهين التاريخية والعقلية والعلمية، ثم يؤخذ بكلام استنباطي لا يرقى إلى مستوى الظن، وليس له ما يؤيده من النقل والعقل؟!

ولو بالغنا واعتبرنا ما اعتمدت عليه هذه الدعوى دليلاً لما أمكن الأخذ به علمياً لأن الدليل متى ما تطرق إليه الاحتمال كساه ثوب الإجمال وسقط به الاستدلال، كما هو مقرر في علم الأصول، هذا إذا تطرق إلى الدليل الاحتمال مجرد تطرق، فكيف يكون الحال إذا قارب هذا الاحتمال حدَّ اليقين كما مرَّ من أدلة تحريف الإبانة؟!

بيد أننا سنبالغ في الافتراض ونقول: هَبْ - جدلاً - أن كتاب الإبانة المتداول غير محرَّف، وأنه ثابت النسبة إلى الإمام الأشعري، وأنه قد رجع فعلاً عن ما كان يعتقده من التنزيه. فهل يلزم الأمة أن

تتابعه في هذا الأمر؟!

إن من يعتقد ذلك يسيء الظن بعقول أكثر من عشرة قرون من العلماء والأئمة، وينسبهم إلى التقليد الأعمى في العقائد، ويغيب عنه أن الأمة نُسِبت إلى الإمام الأشعري من حيث كونه وقف حاملاً لواء السنة على طريق السلف في وجه أصحاب البدع والأهواء، لا لأنهم قلّدوه في ما ذهب إليه، فمتى ما رجع عن اعتقاده رجعوا !

قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى (الطبقات الكبرى ١٤٥/٦): (إن كان هؤلاء [يعني أئمة الأشاعرة] أغماراً والأشعري يخلبهم، فليس بعد الأنبياء والصحابة فطن. فيالله والمسلمين) اهـ.

فهم في الحقيقة منتسبون إلى رسول الله ﷺ والسلف الصالح، وما الإمام الأشعري رحمه الله وغيره من أئمة أهل السنة إلا أدلاّء على الطريق ، ومن يروج لمثل هذه الدعاوى يريد أن يقول بلسان الحال إن لم يكن بلسان المقال إن هذا الذي رجع عنه الإمام لو كان حقاً ما رجع عنه! فالحق عنده يعرف بمن قال به وتبناه وليس بما اعتضد به من أدلة وبراهين! وهل أُتيَ من أتيَ إلا من قبل هذا الأمر الذي هو تعظيم الكبراء إلى الحدِّ الذي أعمى أعينهم عن الأخطاء، فاتبعوهم مقلدين لهم في أخطائهم معتقدين أنها هي الحق الذي لا يأتيه الباطل ولا يتطرق إليه.

ولله درُّ **الإمام ابن الجوزي** ما أصدق عبارته فقد أصاب المَحَزّ وطَبَّق المفصل حيث قال (صيد الخاطر ص١٨٧):

(قد قال أحمد بن حنبل رحمة الله عليه: من ضيق علم الرجل أن

يقلد في دينه الرجال. فلا ينبغي أن تسمع من مُعَظَّمٍ في النفوس شيئاً في الأصول فتقلده فيه، ولو سمعت عن أحدهم ما لا يوافق الأصول الصحيحة، فقل: هذا من الراوي، لأنه قد ثبت عن ذلك الإمام أنه لا يقول بشيء من رأيه. فلو قدَّرنا صحته عنه فإنه لا يُقَلَّد في الأصول، ولا أبو بكر ولا عمر رضي الله عنهما. فهذا أصلٌ يجب البناء عليه، فلا يهولنَّك ذكرُ معظَّمٍ في النفوس) اهـ.

لقد أطنبنا في مناقشة هذه القضية، وما كنا لنفعل ذلك لولا أن تمسك بها البعض واعتبرها أمراً مسلَّماً ثم ذهب يبني عليها ويؤسس، فاقتضى الأمر التفصيل، وإلا فإن القضية أهون من ذلك بكثير، إذ كان يكفينا مؤنة النقاش القول المأثور (البينة على من ادعى) ولا بينة ثمَّ ولا قرينة.

ومهما عظُمَ قدرُ القائل بهذه الدعوى فإنه لن يغير من شأن الحقيقة شيئاً، لأن أي دعوى إنما هي تبعٌ للبراهين والأدلة التي إما تثبتها فتكون حقيقة أو تنفيها فتكون خطأً ووهماً يجب الرجوع عنه، وكلٌّ يؤخذ منه ويردُّ عليه إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، والحق أحق وأثمن ما يطلبه المسلم.

وإذ علمت هذا ـ وفقنا الله تعالى وإياك ـ فَدعْ عنك من قال إذ الحق لا يعرف بالرجال، ولكن اعرف الحق تعرف أهله، وعليك بما قيل إن كان حقاً، وإلاّ فالرجوع إلى الحق أولى من التمادي في الباطل.

* * * * *

دعوى رجوع بعض الأئمة عن عقيدة الأشاعرة:

قريب من هذا الذي نسب إلى إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى، ما ينسب إلى بعض الأئمة كالإمام الجويني والغزالي والرازي رحمهم الله تعالى أنهم رجعوا عن معتقد الأشاعرة وتبرءوا منه!!

ومن يروج لهذه الدعوى يريد أن يقول: إن هذا المعتقد الذي رجع عنه هؤلاء العلماء لو كان حقّاً ما تركوه ولا هجروه!!

فنقول:

إما أن يكون اعتقاد الأشاعرة هذا الذي ينسب إلى هؤلاء الأئمة الرجوع عنه حقّاً في ذاته أو باطلاً.

فإن كان حقّاً فماذا يضيره أو يضير من تمسك به حتى لو تبرأ منه هؤلاء الأئمة على فرض صحة ذلك عنهم؟! أم أنه صار حقّاً حين قالوا به، فلما تركوه انقلب الحق إلى باطل؟!

وإن كان ما رجعوا عنه باطلاً فواهاً ثم واهاً على أمة الإسلام وقد تبنّت طيلة هذه القرون الماضية باطلاً، ثم لم يكتشف بطلانه إلا ثلاثة أو أربعة منهم!! كلا ليس الأمر هكذا، فعلماء الإسلام ليسوا حفنة من مقلدة العوام تغدو بهم كلمة وتروح بهم أخرى دون تَبَصُّرٍ ولا برهان، لكنهم لما رأوا هذين الإمامين الجليلين أبا الحسن الأشعري

وأبا منصور الماتريدي رحمهما الله قد انتصبا دليلين على طريق السلف الصالح ينافحان عن معتقداتهم ويذبان عن الكتاب والسنة هرعوا لنصرتهم وانتهضوا لتأييدهم ونشر طريقتهم في إثبات عقيدة السلف الصالح، لهذا، ولهذا فقط نُسبوا إلى هذين الإمامين، وليس ـ كما يظن البعض ـ لأنهم يقلدونهما فيما ذهبا إليه، فلو افترضنا صحة رجوع هؤلاء الأئمة عن معتقد الأشاعرة، بل لو افترضنا رجوع عشرات غيرهم عن الأشعرية ما كان هذا سيغير من الحقيقة التي أطبقت عليها الأمة شيئاً، غاية ما يقال حينها أن هؤلاء الأئمة قد أخطأوا في ذلك.

على أن هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى لم يرجعوا عن اعتقاد الأشاعرة ولا تبرءوا منه، كيف وهو الامتداد الطبيعي لما كان عليه السلف، وإنما رجعوا عن طريق التأويل في ظواهر المتشابه الذي كانوا يقولون به قبلُ إلى طريق التفويض الذي هو طريق جمهور السلف الصالح بعد تنزيه الله تعالى عما توهمه هذه الظواهر من سمات المخلوق، وكلا الطريقين التفويض والتأويل بشرطه ثابت عن سلف الأمة ـ كما سيأتي بيانه وإثباته من قبل العلماء ـ وكلا المسلكين صحيح لا غبار عليه عند أهل الحق، أما الذي يأباه العقل والنقل فهو نسبة حقائق هذه الألفاظ اللغوية لله تعالى، وحمل هذه الظواهر على ما يعهده الخلق من عوالمهم، وهذا قطعاً لم يقل به أحد من هؤلاء الأئمة الذين ينسب إليهم الرجوع عن معتقد الأشاعرة، بل على العكس من ذلك، فنصوصهم وأقوالهم واضحة وصريحة في الردّ

على من يقول ذلك، بل ومن هذه الكتب التي ينسب إليهم الرجوع فيها!

فهذا الإمام الجويني الذي ينسبون له الرجوع عن معتقد الأشاعرة في رسالته النِّظامية، يصرِّح في نفس هذه الرسالة بإطباق أهل الحق على تنزيه الله تعالى عن ظواهر نصوص المتشابه بقوله (النظامية ص٣٢): (.. وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها..) اهـ.

أضف إلى ذلك أن الرسالة النظامية صنّفها الإمام الجويني رحمه الله للوزير نظام الملك، ولهذا سمّاها بالنظامية نسبة إليه، ولا يخفى أن الوزير نظام الملك أشعري المعتقد، قال عنه الحافظ الذهبي بعد أن أثنى عليه ثناءً عاطراً (السير ٩٦/١٩): (وكان شافعيّاً أشعريّاً) اهـ.

تُرى هل سيهدي الإمام للوزير نظام الملك كتاباً في نقض اعتقاده؟!

ثم نقول: ليس في الرسالة النظامية ما يناقض اعتقاد الأشاعرة في شيء، والذي ذكره الإمام الجويني من ترجيح التفويض على التأويل هو أحد مسلكي الأشاعرة مع نصوص المتشابه، وهو ثابت أيضاً عن أئمة من السلف الصالح كما نقله العلماء عنهم كما سيأتي، قال الإمام ابن السبكي رحمه الله تعالى (الطبقات ١٩١/٥): (ثم أقول: للأشاعرة قولان مشهوران في إثبات الصفات، هل تمرُّ على ظاهرها مع اعتقاد التنزيه، أو تؤوَّل؟ والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزوُّ إلى السلف، وهو اختيار الإمام ـ يعني الجويني ـ في الرسالة النظامية وفي

مواضع من كلامه، فرجوعه معناه الرجوع عن التأويل إلى التفويض، ولا إنكار في ذلك ولا في مقابله - يعني التأويل - فإنها مسألة اجتهادية، أعني مسألة التأويل والتفويض مع اعتقاد التنزيه، إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإمرار على الظاهر والاعتقاد أنه المراد وأنه لا يستحيل على الباري..) اهـ.

ومن يطالع النظامية يعلم موافقتها لاعتقاد أهل السنة الأشاعرة، فمن أمثلة ذلك تنزيه الإمام الجويني لله تعالى عن الجهة والمكان والحيز والحرف والصوت وظواهر المتشابه، وتشديده على القائلين بحوادث لا أول لها في الماضي، إلى غير ذلك من المسائل التي تدل دلالة قاطعة على تمسك الإمام باعتقاد السادة الأشاعرة.

وكذلك الإمام الغزالي رحمه الله تعالى، فكتابه (إلجام العوام) الذي ينسب إليه الرجوع فيه هو في حقيقة الأمر تأصيل لمسلك السادة الأشاعرة من حيث تنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث مثل الجهة والمكان والحروف والأصوات وظواهر المتشابه، بل هو قائل بالتأويل في مواضع من الكتاب وذلك في شرح الوظيفة الخامسة من الوظائف السبع التي يجب على العوام مراعاتها عند سماع شيء من نصوص المتشابه، وذلك من الصفحة (٧١)إلى الصفحة (٨١)، وهو بحق كلام نفيس، وإنّا لنحض القارئ على مطالعة كتاب (إلجام العوام) والرجوع إليه، فهو كتاب قلّ نظيره في بابه، قد ذكر فيه حجة الإسلام رحمه الله تعالى من الفوائد ما لا مزيد عليه.

ومن يطالع الكتاب يعلم أن الإمام الغزالي رحمه الله تعالى لم

يترك مذهب الأشاعرة ولا رجع عنه، وإنما رجَّح مسلك التفويض على مسلك التأويل، وهو ترجيح منه ليس على إطلاقه، كما أنه لا يفهم منه تضليل للقائلين بالتأويل، حاشاه، وهو الذي يعلم أن كلا المسلكين صحيح، وإن كان الأرجح عنده والأفضل ـ عند عدم الحاجة ـ هو مسلك التفويض الذي هو مسلك جمهور السلف، بل هو الأرجح والأفضل عند جميع الأشاعرة، وهو ما نراه ونقول به، فالوقوف حيث وقف السلف الصالح بعد تنزيه الله تعالى عمّا توهمه هذه الظواهر هو الأولى بالاتباع، وهذا كما ذكرنا عند عدم الحاجة، أما إذا خاض الناس في المتشابهات فلا بد حينئذ من البيان، ومن أساليب البيان التأويل، والإمام الغزالي رحمه الله لم يأت في كتاب الإلجام بشيء مخالف لما في كتبه الأخرى.

على أنه يلزم من ينسب إلى هؤلاء الأئمة ترك ما كانوا عليه والرجوع إلى منهج السلف أن يقرَّ بأن مذهب السلف هو تنزيه الله تعالى عن ظواهر هذه النصوص لأنهم نصّوا على ذلك في هذه الكتب التي ينسب إليهم الرجوع إلى منهج السلف فيها، ونحن لا ننكر رجوع هؤلاء الأئمة إلى مذهب جمهور السلف الذي هو التفويض مع التنزيه عن ظواهر هذه النصوص إذا صح النقل عنهم، كلا، وإنما الذي ننكره وترفضه نصوص هؤلاء الأئمة وغيرهم هو الزعم بأن هذا المسلك ينافي ما عليه معتقد الأشاعرة، وهذا أمر تبطله كتب هؤلاء الأئمة وجميع السادة الأشاعرة والمنقول عنهم وهم أعلام هذه الأمة في كل فن من فنون الشريعة.

وكذلك ما ينقل عن الإمام الرازي لا يخرج عمّا ذكرنا سابقاً، بل إن الإمام لآخر لحظة في حياته يوصي بكتبه التي صنفها قبلُ، فجاء في وصيته التي أملاها على أحد تلاميذه وهو على فراش الموت كما في (طبقات الأطباء ص٤٦٩): (.. وأما الكتب العلمية التي صنّفتها واستكثرت من إيراد السؤالات على المتقدمين فيها، فمن نظر في شيء منها فإن طابت له تلك السؤالات فليذكرني في صالح دعائه على سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيئ فإني ما أردت إلا تكثير البحث وتشحيذ الخاطر..) اهـ.

وما ينقل عنه مثل قوله (مجموع فتاوى ابن تيمية ٤/٧٢): (لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تَشْفي عليلاً ولا تَرْوي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾.
واقرأ في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾.. ومن جَرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي..) اهـ فهذا إذا صحَّ عنه فلا يفيد تركه لمعتقد الأشاعرة لا تصريحاً ولا تلميحاً، غاية ما هنالك أنه رحمه الله تعالى يرى أن أقرب الطرق في إثبات صفة الرب جلّ وعزّ طريق القرآن، وهذا حق لا ريب فيه لا يخالفه إلا زائغ. والادعاء بأنه رجع عن معتقد الأشاعرة تقويل للإمام ما لم يقله وتحميل للكلام ما لا يحتمل، هذا إذا سلمنا صحة هذه الأقوال عن الإمام.

بهذا يتضح أن أقدار أئمة الإسلام أكبرُ وأجلُّ من أن تنقاد في

مسائل أصول الدين إلى أحد ـ غير رسول الله عليه الصلاة والسلام ـ تقليداً بلا تبصر، حتى وإن كان إمام أهل السنة والجماعة أبا الحسن الأشعري، فإن اتباع الأمة له رحمه الله اهتداءً لا تقليداً، لذا فإن أي محاولة للتشكيك في معتقد الأشاعرة بادعاء رجوع الإمام أبي الحسن أو رجوع أحد من الأئمة لن تجدي نفعاً ولن تغير من الحق الذي أطبقت عليه الأمة بعلمائها ودهمائها شيئاً، فإن غاية ما يقال في أي دعوى من هذا القبيل إذا صحت عن أحد من العلماء هو أنه أخطأ فيما ذهب إليه، ولا يقلد في ذلك، وكلٌّ يؤخذ منه ويُردُّ عليه إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم.

* * * * *

أهل السنة والجماعة

أهل السنة والجماعة مصطلح ظهر للدلالة على من كان على منهج السلف الصالح من التمسك بالقرآن والسنن والآثار المروية عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه رضوان الله تعالى عليهم، ليتميز عن مذاهب المبتدعة وأهل الأهواء.

وإذا أطلق هذا المصطلح في كتب العلماء فالمقصود به الأشاعرة والماتريدية وأصحاب الحديث[1]؛ لأنهم هم الذين على ما كان عليه رسول الله ﷺ، لم يبدلوا ولم يغيروا كما فعل غيرهم من أهل الزيغ والابتداع.

ولقد وصف رسول الله ﷺ الفرقة الناجية بأنهم السواد الأعظم من الأمة، وهذا الوصف منطبق على الأشاعرة والماتريدية وأصحاب الحديث، إذ هم غالب أمة الإسلام، والمنفي عنهم الاجتماع على

---

(١) قد يوهم هذا التقسيم أن الأشاعرة والماتريدية مغايرون لأصحاب الحديث، والواقع بخلاف ذلك فإن غالب المحدثين الذين جاءوا بعد الإمام الأشعري والماتريدي إما أشاعرة أو ماتريدية، أو موافقون لهما، قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى: (وهو [يعني مذهب الأشعري] مذهب المحدثين قديماً وحديثاً) اهـ. الطبقات ٤/ ٣٢ .

الضلالة بنص الحديث المشهور (**لا تجتمع أمتي على الضلالة**)[1].

قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى (إتحاف السادة المتقين ٦/٢):

(اعلم أن أهل السنة والجماعة كلهم قد اتفقوا على معتقد واحد فيما يجب ويجوز ويستحيل، وإن اختلفوا في الطرق والمبادئ الموصلة لذلك، أو في لِميّة[2] ما هنالك، وبالجملة فهم بالاستقراء ثلاث طوائف:

الأولى: أهل الحديث ومعتمد مباديهم الأدلة السمعية، أعني الكتاب والسنة والإجماع.

الثانية: أهل النظر العقلي والصناعة الفكرية، وهم الأشعرية والحنفية، وشيخ الأشعرية أبو الحسن الأشعري، وشيخ الحنفية أبو منصور الماتريدي...

الثالثة: أهل الوجدان والكشف، وهم الصوفية، ومباديهم مبادئ أهل النظر والحديث في البداية، والكشف والإلهام في النهاية) اهـ.

وقال الإمام عضد الدين الإيجي - رحمه الله تعالى - في بيان

---

(١) قال الحافظ السخاوي بعد أن عدّد طرق الحديث وأسانيده: (وبالجملة فهو حديث مشهور المتن، ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره). المقاصد الحسنة حديث رقم ١٢٨٨.

(٢) أصل هذه الكلمة من قولهم (لِمَ)، والمعنى: أي وإن اختلفوا في سبب ذلك وعلته.

الفرقة الناجية، بعد أن عدد فرق الهالكين (المواقف ص ٤٣٠):

(وأما الفرقة الناجية المستثناة الذين قال النبي - ﷺ - فيهم "هم الذين على ما أنا عليه وأصحابي" فهم الأشاعرة والسلف من المحدثين وأهل السنة والجماعة، ومذهبهم خالٍ من بدع هؤلاء) اهـ.

وقال **الإمام الجلال الدواني** رحمه الله تعالى (شرح العقائد العضدية ١/ ٣٤):

(الفرقة الناجية، وهم الأشاعرة أي التابعون في الأصـول للشيخ أبي الحسـن... فـإن قلت: كيف حكم بأن الفرقة الناجية هم الأشاعرة؟ وكل فرقة تزعم أنها ناجية؟ قلت سياق الحـديث مشعر بأنهم - يعني الفرقة الناجية - المعتقدون بما روي عن النبـي ﷺ وأصحابه، وذلك إنما ينطبق على الأشاعرة، فإنهم متمسكون في عقائدهم بالأحاديث الصحيحة المنقولة عنه ﷺ وعن أصحابه، ولا يتجاوزون عن ظواهرها إلا لضرورة، ولا يسترسلون مع عقولهم كالمعتزلة) اهـ.

والاقتصار على الأشاعرة في نصوص الأئمة إنما ذلك لكونهم أغلب أهل السنة، فلا يفهم منه إخراج غيرهم من طوائف أهل السنة من الفرقة الناجية، فمن لم يكن منهم متبعاً للإمام الأشعري فهو موافق له.

وقال العارف بالله الإمام ابن عجيبة[1] رحمه الله تعالى (تفسير الفاتحة الكبير، المسمى بـ " البحر المديد " ص٦٠٧): (أما أهل السنة فهم الأشاعرة ومن تبعهم في اعتقادهم الصحيح، كما هو مقرر في كتب أهل السنة) اهـ.

قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى (طبقات الشافعية ٣ / ٣٦٥):

(قال الشيخ الإمام - يعني والده التقي السبكي - فيما يحكيه لنا: ولقد وقفت لبعض المعتزلة على كتاب سماه طبقات المعتزلة، وافتتح بذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ظناً منه أنه - برأه الله منهم - على عقيدتهم. قال: وهذا نهاية في التعصب، فإنما ينسب إلى المرء من مشى على منواله. قلت أنا للشيخ الإمام: ولو تم هذا لهم لكان للأشاعرة أن يعدوا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما في جملتهم، لأنهم عن عقيدتهما وعقيدة غيرهما من الصحابة فيما يدعون يناضلون، وإياها ينصرون، وعلى حماها يحومون. فتبسم، وقال: أتباع المرء من دان بمذهبه وقال بقوله على سبيل المتابعة والاقتفاء الذي هو أخص من الموافقة، فبين المتابعة والموافقة بون عظيم) اهـ.

---

(١) أبو العباس أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني الفاسي، العلامة المحقق الفهامة البارع المدقق الصوفي الجامع بين الشريعة والحقيقة، وفاته رحمه الله تعالى سنة ١٢٢٤هـ. (شجرة النور الزكية ص٤٠٠، وانظر ترجمته في فهرس الفهارس ٢/ ٨٥٤).

وقال الإمام عبدالقاهر البغدادي رحمه الله (الفرق بين الفرق ص ١٩):

(.. فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة من فريقي الرأي والحديث دون من يشتري لهو الحديث، وفقهاء هذين الفريقين وقراؤهم ومحدثوهم ومتكلمو أهل الحديث منهم، كلهم متفقون على مقالة واحدة... وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق وهم الفرقة الناجية... فمن قال بهذه الجهة التي ذكرناها ولم يخلط إيمانه بشيء من بدع.... سائر أهل الأهواء فهو من جملة الفرقة الناجية - إن ختم الله له بها - ودخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري وأهل الظاهر....) اهـ.

وقال أيضاً (أصول الدين ص٣٠٩) بعد أن عدَّدَ أئمة أهل السنة والجماعة في علم الكلام من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن قال:

(.. ثم بعدهم شيخ النظر وإمام الآفاق في الجدل والتحقيق أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الذي صار شجاً في حلوق القدرية..... وقد ملأت الدنيا كتبه، وما رزق أحد من المتكلمين من التبع ما قد رزق، **لأن جميع أهل الحديث وكل من لم يَتَمَعْزَل من أهل الرأي على مذهبه**) اهـ.

وقال الإمام الزاهد القدوة أبو عمرو الداني[1] رحمه الله تعالى

---

(١) الإمام أبو عمرو الداني أعرف من أن يعرّف، هو الذي يقول فيه الإمام =

(الرسالة الوافية في معتقد أهل السنة والجماعة ص١١٧): (اعلموا أيدكم الله بتوفيقه وأمدكم بعونه وتسديده، أن قول أهل السنة والجماعة من المسلمين المتقدمين والمتأخرين من أصحاب الحديث والفقهاء والمتكلمين..)

ثم شرع ببيان اعتقاد أهل السنة، وقوله (الفقهاء والمتكلمين) يعني بهم الأشاعرة والماتريدية، ورسالته زاخرة بأدلة التقديس رحمه الله، وتأثره بشيخه وأستاذه شيخ أهل السنة القاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله تعالى وبطريقة الإمام الأشعري واضح لا يخفى على من طالع كتبه، بل إن بعض الألفاظ والعبارات هي هي التي استخدمها الإمام الأشعري في بعض كتبه.

وقال حجة المتكلمين الإمام أبو المظفر الإسفراييني - رحمه الله تعالى- (التبصير في الدين ص ١١١) بعد أن شرح عقيدة أهل السنة: (وأن تعلم أنّ كل من تدين بهذا الدين الذي وصفناه من اعتقاد الفرقة

الذهبي رحمه الله: الإمام الحافظ المجوّد المقرئ الحاذق عالم الأندلس. وقال أيضاً: إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات وعلم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث والتفسير والنحو وغير ذلك. ويعرف قديماً بابن الصيرفي، قال عنه ابن بشكوال: كان أحد الأئمة في علم القرآن رواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه.. وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته.. جيّد الضبط من أهل الذكاء والحفظ والتفنن في العلم ديّناً فاضلاً ورعاً سنّيّاً اهـ، توفي رحمه الله تعالى سنة أربع وأربعين وأربع مئة ودفن بمقبرة دانية. سير أعلام النبلاء ١٨/٧٧، الصلة ٢/٤٠٥، الديباج المذهب ٢/٨٤.

الناجية فهو على الحق وعلى الصراط المستقيم فمن بدّعه فهو مبتدع ومن ضلله فهو ضال ومن كفره فهو كافر) اهـ.

فانظر يا رعاك الله كيف هي خطورة الأمر، لتعلم استهتار الذين يقعون في أعراض الأشاعرة ويثلبونهم ويضللون عقائدهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقال الإمام **أبو إسحاق الشيرازي** رحمه الله تعالى (طبقات الشافعية ٣/ ٣٧٦): (**وأبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة، وعامة أصحاب الشافعي على مذهبه، ومذهبه مذهب أهل الحق**) اهـ.

وناهيك بأبي إسحاق الشيرازي علماً وفقهاً وديانة وورعاً وتقدماً في الدين.

وسئل الإمام ابن حجر الهيتمي – رحمه الله تعالى – عن الإمام أبي الحسن الأشعري والباقلاني وابن فورك وإمام الحرمين والباجي وغيرهم ممن أخذ بمذهب الأشعري، فأجاب:

(هم أئمة الدين وفحول علماء المسلمين، فيجب الاقتداء بهم لقيامهم بنصرة الشريعة وإيضاح المشكلات وردّ شبه أهل الزيغ وبيان ما يجب من الاعتقادات والديانات، لعلمهم بالله وما يجب له وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه... والواجب الاعتراف بفضل أولئك الأئمة المذكورين في السؤال وسابقتهم وأنهم من جملة المرادين بقوله ﷺ " يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين " **فلا يعتقد ضلالتهم إلا**

أحمق جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق، ولا يسبهم إلا فاسق، فينبغي تبصير الجاهل وتأديب الفاسق واستتابة المبتدع) اهـ. (الفتاوى الحديثية ص ٢٠٥).

وقال العلامة السفاريني الحنبلي رحمه الله تعالى (لوامع الأنوار البهية ١ / ٧٣): أهل السنة والجماعة ثلاث فرق:

- الأثرية، وإمامهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه.
- والأشعرية، وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمه الله.
- والماتريدية، وإمامهم أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى) اهـ.

وقال الإمام المرتضى الزبيدي - رحمه الله تعالى - (إتحاف السادة المتقين ٢ / ٦): **(إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية)** اهـ.

وقال أيضاً في موضع آخر (٢ / ٨٦):

(والمراد بأهل السنة هم الفرق الأربعة، المحدثون والصوفية[1] والأشاعرة والماتريدية) اهـ.

ومما يستشهد به في هذا الباب رسالة أبي جعفر الطحاوي

---

(١) المراد بالصوفية من كان على نهج الحق أمثال الجنيد ومعروف الكرخي وبشر الحافي وإبراهيم ابن أدهم وغيرهم من الدَّالِّين على الله ومن جاء بعدهم وسلك مسلكهم باتباع الكتاب والسنة.

- رحمه الله - في العقيدة، المسماة بالعقيدة الطحاوية، التي أجمل فيها اعتقاد السلف رضوان الله عليهم، وهي مما أطبقت الأمة عليه وتلقته بالقبول، وما تضمنته هذه العقيدة هو ما يعتقده الأشاعرة، سوى مسائل يسيرة لا تستلزم تضليلاً ولا تفسيقاً.

قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى (الطبقات ٣/٣٧٧):

(سمعت الشيخ الإمام رحمه الله [يعني والده تقي الدين] يقول: ما تضمنته عقيدة الطحاوي هو ما يعتقده الأشعري لا يخالفه إلا في ثلاث مسائل).فعلق تاج الدين على كلام والده قائلا: (وقد تأملت عقيدة أبي جعفر الطحاوي فوجدت الأمر على ما قال الشيخ الإمام، وعقيدة الطحاوي زعم أنها الذي عليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، ولقد جوّد فيها، ثم تفحصت كتب الحنفية فوجدت جميع المسائل التي بيننا وبين الحنفية خلاف فيها ثلاث عشرة مسئلة، منها معنوي ست مسائل، والباقي لفظي، وتلك الست المعنوية لا تقتضي مخالفتهم لنا ولا مخالفتنا لهم فيها تكفيراً أو تبديعاً، صرح بذلك الأستاذ أبو منصور البغدادي وغيره من أئمتنا وأئمتهم، وهو غني عن التصريح لظهوره).

ثم نقل قول الحافظ ابن عساكر (وهو في التبيين ص٤٠٩) :

(الأصحاب مع اختلافهم في بعض المسائل كلهم أجمعون على ترك تكفير بعضهم بعضا مجمعون، بخلاف من عداهم من سائر الطوائف وجميع الفرق...). ثم علق تاج الدين: (قلت: وهذا حق، وما مثل هذه المسائل إلا مثل مسائل كثيرة اختلفت الأشاعرة فيها

وكلهم عن حمى أبي الحسن يناضلون وبسيفه يقاتلون، أفتراهم يبدع بعضهم بعضا؟!) اهـ.

ثم ذكر بعد ذلك المسائل المختلف فيها بين الأشاعرة والماتريدية وأتبعها بمسائل أخرى وقعت بين الأشاعرة أنفسهم، فليراجع ثم.

هذا ومن يطالع العقيدة الطحاوية يعلم مطابقتها لما عليه السادة الأشاعرة، ويعلم أنهم جميعاً يصدرون من مشكاة واحدة.

وإليك بعض النصوص من الطحاوية تتجلى فيها تلك الموافقة والمطابقة:

قال الطحاوي رحمه الله في القرآن (شرح البابرتي على الطحاوية ص٦٣، شرح الغنيمي الميداني ص٦٧):

(وإن القرآن كلام الله تعالى بدا بلا كيفية قولا، وأنزله على نبيه وحيا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقا) وقوله (بدا) يعني ظهر، وليس معنى الابتداء الذي يقابله الانتهاء، تعالى الله عن ذلك، قال الغنيمي الميداني: بلا كيفية نتعقلها من حرف أو صوت أو بدء أو سكوت... وهو [أي كلام الله] الصفة الأزلية القائمة بذاته تعالى، المنافية للسكوت والآفة، وليس بحرف أو صوت.

وقال البابرتي: (وأراد بنفي الكيفية عنه إثبات أزليته، رداً على المعتزلة والكرامية، ونفي كونه من جنس الحروف والأصوات...).

وقال الطحاوي بعد ذلك: (كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية). قال الغنيمي:(ليس بمخلوق ككلام البرية

المؤلف من الحروف المشتمل على الأصوات...).

وقال البابرتي عند قول الطحاوي (ولا يشبهه قول البشر...): (هذا كله تأكيد لنفي حدوث الكلام وجعله من جنس الحروف والأصوات مشابهاً لكلام المخلوقين، فإن من قال بخلق القرآن وحدوثه وأنه من جنس الحروف والأصوات فقد وصف الباري بما يوصف به البشر).

وقال الإمام الطحاوي في رؤية الله تعالى (ص٦٨ من شرح الغنيمي، وص٦٧ من شرح البابرتي): (والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية...).

قال البابرتي : (أراد أن يثبت أن رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار للأبرار حق، فيرونه لا في مكان ولا على جهة أو اتصال شعاع أو ثبوت مسافة بين الرائي وبينه تعالى، وهو المراد بقوله (ولا كيفية) ومقصوده الاعتقاد بأصل الرؤية وعدم الاشتغال بالكيفية، وإنما قال (بغير إحاطة) لأن الإحاطة وهي الإدراك بالجوانب محال على الله لأنه ليس بجسم يكون له نهايات فيدرك بها) اهـ.

وقال الغنيمي الميداني: (ونقول : الرؤية إلى الذات المقدسة المنزهة عن الإحاطة والجهة حق أي ثابتة لأهل الجنة لكن بغير إحاطة بجوانب المرئي وحدوده لتعاليه تعالى عن التناهي والاتصاف بالجوانب والحدود، ولا كيفية من مقابلة وجهة وارتسام واتصال شعاع وثبوت مسافة بين الرائي والمرئي، لأن هذا كله في رؤية الأجسام والله تعالى ليس بجسم فليست رؤيته كرؤية الأجسام) اهـ.

وقال الطحاوي رحمه الله : (فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس بمعناه أحد من البرية، تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات...). قال البابرتي : (والقديم سبحانه وتعالى منزه عن هذه الأوصاف كلها لأنه تعالى نفى أن يكون مثلا لشيء بقوله:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وفي إثبات الجهة والتحيز إثبات للمماثلة مع الأجسام، وفي وصفه بالجهات قولٌ بإحاطتها له، وفي القول بالمكان إثبات الحاجة إلى المكان، وفي كل ذلك إيجاب حدوثه وإزالة قِدَمِهِ...) اهـ.

وذهب الإمام الطحاوي رحمه الله في رسالته في قضايا نصوص المتشابه إلى قول جمهور السلف وهو التفويض في معانيها إلى الله تعالى وعدم الخوض في تأويلها، وهذا المسلك أحد مسلكي الأشاعرة وهما التفويض والتأويل ولا حرج في كلا الطريقين.

وقوله في أفعال العباد هو عين ما يقوله أهل السنة الأشاعرة وغيرهم أنها خلق الله وكسب للعباد.

إلى غير ذلك من المسائل التي تشهد بتطابق المنهجين واتفاقهما.

وقال الإمام العلامة أحمد الدردير - رحمه الله تعالى - في شرحه على منظومته في العقائد المسماة بـ " خريدة التوحيد " (ص ١٩٤):

(واتبع سبيل الناسكين العلماء) ثم شرح عبارته فقال (جمع عالم وهو العارف بالأحكام الشرعية التي عليها مدار صحة الدين اعتقادية كانت أو عملية والمراد بهم السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان

وسبيلهم منحصر في اعتقاد وعلم وعمل على طبق[1] العلم، وافترق من جاء بعدهم من أئمة الأمة الذين يجب اتباعهم على ثلاث فرق، فرقة نصبت نفسها لبيان الأحكام الشرعية العملية وهم الأئمة الأربعة وغيرهم من المجتهدين، ولكن لم يستقر من المذاهب المرضية سوى مذاهب الأئمة الأربعة، وفرقة نصبت نفسها للاشتغال ببيان العقائد التي كان عليها السلف وهم الأشعري والماتريدي ومن تبعهما، وفرقة نصبت نفسها للاشتغال بالعمل والمجاهدات على طبق ما ذهب إليه الفرقتان المتقدمتان وهم الإمام أبو القاسم الجنيد ومن تبعه، فهؤلاء الفرق الثلاثة هم خواص الأمة المحمدية ومن عداهم من جميع الفرق على ضلال وإن كان البعض منهم يحكم له بالإسلام فالناجي من كان في عقيدته على طبق ما بيّنه أهل السنة) اهـ.

وقال الإمام العلامة عبد الله بن علوي الحداد رحمه الله تعالى (نيل المرام شرح عقيدة الإسلام للإمام الحداد الصفحة ٨):

(اعلم أن مذهب الأشاعرة في الاعتقاد هو ما كان عليه جماهير أمة الإسلام علماؤها ودهماؤها، إذ المنتسبون إليهم والسالكون طريقهم كانوا أئمة أهل العلوم قاطبة على مرّ الأيام والسنين، وهم أئمة علم التوحيد والكلام والتفسير والقراءة والفقه وأصوله والحديث وفنونه والتصوف واللغة والتاريخ) اهـ.

---

(١) أي: وعمل مطابق للعلم.

وقال أيضاً رضي الله عنه (رسالة المعاونة والمظاهرة والمؤازرة ص٦٧ - ٦٨):

(وعليك بتحسين معتقدك وإصلاحه وتقويمه على منهاج الفرقة الناجية، وهي المعروفة من بين سائر الفرق الإسلامية بأهل السنة والجماعة، وهم المتمسكون بما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وأنت إذا نظرت بفهم مستقيم عن قلب سليم في نصوص الكتاب والسنة المتضمنة لعلوم الإيمان، وطالعت سير السلف الصالح من الصحابة والتابعين علمتَ وتحققتَ أن الحق مع الفرقة الموسومة بالأشعرية، نسبة إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله، فقد رتب قواعد عقيدة أهل الحق وحرَّرَ أدلتها، وهي العقيدة التي أجمع عليها الصحابة ومن بعدهم من خيار التابعين، وهي عقيدة أهل الحق من أهل كل زمان ومكان، وهي عقيدة جملة أهل التصوف كما حكى ذلك أبو القاسم القشيري في أول رسالته، وهي بحمد الله عقيدتنا.. وعقيدة أسلافنا... من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، والماتريدية كالأشعرية في جميع ما تقدم) اهـ.

وقال العلامة ابن الشطي الحنبلي - رحمه الله تعالى - في شرحه على العقيدة السفارينية (تبصير القانع في الجمع بين شرحي ابن شطي وابن مانع على العقيدة السفارينية، ص ٧٣):

(قال بعض العلماء هم - يعني الفرقة الناجية - أهل الحديث يعني الأثرية والأشعرية والماتريدية) ثم قال بعد ذلك بأسطر:

(فائدة: أهل السنة والجماعة ثلاث فرق، الأثرية وإمامهم الإمام أحمد رضي الله عنه، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى، والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى) اهـ.

وقال **علامة الكويت الشيخ عبد الله بن خلف الدحيان** - رحمه الله تعالى - تعليقا على تقسيم السفاريني لأهل السنة إلى ثلاث فرق:

(فإذا قلت: لفظ الحديث يقتضي عدم التعْدِيَة[1] حيث قال فيه ﷺ " **ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلهم في النار إلا فرقة واحدة وهي ما كان على ما أنا عليه وأصحابي** " فالجواب: أن الثلاث فرق هي فرقة واحدة لأنهم كلهم أهل الحديث، **فإن الأشاعرة والماتريدية لم يردوا الأحاديث ولا أهملوها، فإمّا فوضوها وإمّا أوّلوها، وكل منهم أهل حديث، وحينئذ فالثلاث فرقةٌ واحدة، لاقتفائهم الأخبار وانتحالهم الآثار، بخلاف باقي الفرق فإنهم حكّموا العقول وخالفوا المنقول فهم أهل بدعة وضلالة ومخالفة وجهالة والله تعالى أعلم)** اهـ. (تبصير القانع ص٧٣).

وقال **الشيخ العلامة الحنبلي محمد بن علي بن سلوم** رحمه الله تعالى في شرحه على العقيدة السفارينية مثل ذلك. (شرح الدرة المضية، ص٥٨).

---

(١) أي أن لفظ الحديث يقتضي قصر النجاة على فرقة واحدة وعدم تعديته إلى ثلاث فرق.

وقال العلامة المواهبي الحنبلي رحمه الله تعالى (العين والأثر ص٥٣):

(طوائف أهل السنة ثلاثة: أشاعرة، وحنابلة، وماتريدية، بدليل عطف العلماء الحنابلة على الأشاعرة في كثير من الكتب الكلامية وجميع كتب الحنابلة) اهـ.

وقال المحدث محمد بن درويش الحوت البيروتي - رحمه الله تعالى - (رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة، ص ٧٧):

(فائدة: المالكية والشافعية أشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري من ذرية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، والحنفية ماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتريدي، وهما إماما أهل السنة والجماعة، والحنابلة أثرية) اهـ.

وقال الإمام العلامة كمال الدين البياضي - رحمه الله تعالى - (إشارات المرام من عبارات الإمام، ص٥٢):

(إن الفرقة الناجية هم الجماعة الكثيرة المتمسكون بمحكمات الكتاب والسنة في العقائد، فإنه المنطبق لما عليه الرسول ﷺ ولما عليه الصحابة لا يتجاوزون عن ظاهرها إلا لضرورة مخالفة قطعي من الدليل النقلي والعقلي، فإن حجج الله تتعاضد ولا تتضاد) اهـ.

ومن نظر بعين المعقول وتجرد للوصول إلى الحق علم يقيناً أنه ليس أحد من الطوائف ينطبق عليه هذا الوصف إلا الأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث، فهم الذي ملئوا الزمان والمكان، وطبقوا

الأرض شهرة وانتشاراً.

قال الإمام عبد القاهر البغدادي - رحمه الله تعالى - (الفرق بين الفرق، ص٢٤٧):

(إن النبي ﷺ لمّا ذكر افتراق أمته بعده ثلاثاً وسبعين فرقة وأخبر أن فرقة واحدة منها ناجية، سئل عن الفرقة الناجية وعن صفتها، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه، ولسنا نجد اليوم من فرق الأمة من هم على موافقة الصحابة رضي الله عنهم غيرَ أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلمي الصفاتية).

ثم أخذ رحمه الله يبين وجوه عدم نجاة باقي الفِرَق وضروب انحرافاتهم عن منهج الرسول ﷺ وأصحابه، ثم قال:

(وبان من هذا أن المقتدين بالصحابة من يعمل بما قد صحّ بالرواية الصحيحة في أحكامهم وسيرهم، وذلك سنّة أهل السنة دون ذوي البدعة، وصح بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاتهم لحكم النبي ﷺ بنجاة المقتدين بأصحابه، والحمد لله على ذلك) اهـ.

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي - رحمه الله تعالى - (الزواجر عن اقتراف الكبائر ص٨٢):

(المراد بالسنة ما عليه إماما أهل السنة والجماعة الشيخ أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي..) اهـ.

وقال العلامة طاش كبري زاده - رحمه الله تعالى - (مفتاح السعادة

٢ / ٣٣): (ثم اعلم أن رئيس أهل السنة والجماعة في علم الكلام - يعني العقائد - رجلان، أحدهما حنفي والآخر شافعي[١]، أما الحنفي فهو أبو منصور محمد بن محمود الماتريدي، إمام الهدى...

وأما الآخر الشافعي فهو شيخ السنة ورئيس الجماعة إمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين والذاب عن الدين والساعي في حفظ عقائد المسلمين، أبو الحسن الأشعري البصري.. حامي جناب الشرع الشريف من الحديث المفترى، الذي قام في نصرة ملة الإسلام فنصرها نصراً مؤزراً) اهـ.

وعلى الجملة، فإن أقوال علماء الإسلام متفقة على أن الأشاعرة ومن وافقهم في الاعتقاد من طوائف أهل الحق هم الفرقة الناجية، وهم المعنيون بقوله ﷺ " ما أنا عليه وأصحابي " وهم الوسط بين الفرق المبتدعة، فقد جانبوا أهل الزيغ وابتعدوا عنهم غاية البعد بحيث من رام بعداً عن الضلالة أكثر من بعدهم وقع فيها أو مال إليها.

* * * * *

(١) ينازع المالكية في الإمام أبي الحسن ويذكرونه ضمن طبقاتهم، والراجح أنه شافعي، أما المالكي فهو الإمام أبو بكر بن الباقلاني شيخ الأشاعرة. انظر طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٥٢.

أقوال بعض الأعلام المعاصرين في الأشاعرة

لقد أطنبنا بذكر أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين التي تفيد قصر مصطلح أهل السنة والجماعة على الأشاعرة والماتريدية وأهل الحديث، وإليك الآن طائفة من نصوص الأعـلام المعاصرين ممن سلك مسلك أهل السنة وأشاد بفضلهم:

قال الشيخ الداعية حسن أيوب - حفظه الله تعالى - (تبسيط العقائد الإسلامية ص ٢٩٩):

(أهل السنة هم أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي ومن سلك طريقهما، وكانوا يسيرون على طريق السلف الصالح في فهم العقائد، وقد جعلوا القرآن الكريم المنهل العذب الذي يلجأون إليه في تعرف عقائدهم فكانوا يفهمون من الآيات القرآنية مسائل العقائد، وما أشبه عليهم منه حاولوا فهمه بما توحيه أساليب اللغة ولا تنكره العقول، فإن تعذر عليهم توقفوا وفوضوا، وقد سمي أتباع أبي الحسن الأشعري بالأشاعرة، وأبي منصور الماتريدي بالماتريدية) اهـ.

وقال الأستاذ الداعية سعيد حوى - رحمه الله تعالى - (جولات في الفقهين الكبير والأكبر ص ٢٢):

(إن للمسلمين خلال العصور أئمتهم في الاعتقاد وأئمتهم في

الفقه وأئمتهم في التصوف والسلوك إلى الله عز وجل، فأئمتهم في الاعتقاد كأبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي... وهؤلاء وأمثالهم كلٌّ في اختصاصه حيث ثبت النقل عنهم قدَّمَ أصفى فهمٍ للكتاب والسنة، ومن ثم أجمعت الأمة على اعتماد أقوالهم وقبولها في خضم اتجاهات لا تعد ولا تحصى من الاتجاهات الباطلة الزائفة، منها الذي مات ومنها الذي لازال حياً) اهـ.

والشيخ سعيد حوى - رحمه الله تعالى - هنا وفي معظم ما كتب إنما ينقل خلاصة رأي الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله تعالى، وهو موافق لما عليه السلف والخلف من تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق به سبحانه.

وقال الشيخ سعيد - رحمه الله تعالى - أيضاً (المصدر السابق ص٨):

(وكما وجد في الفقه مؤلفون وكتب، وكما وجد في الفقه أئمة أجمعت الأمة على قبولهم، فكذلك في باب العقائد وجد أئمة أجمعت الأمة على إمامتهم في هذا الشأن كأبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي) اهـ.

وممن أشاد بفضل الأشاعرة من المعاصرين الشيخ الداعية الأستاذ أبو الحسن الندوي (رجال الفكر والدعوة في الإسلام، ص١٣٧)فقال - رحمه الله تعالى - منوهاً بذكرهم:

(خضع لعلمهم ونفوذهم العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه. . . وبفضلهم انتقلت قيادة العالم الإسلامي الفكرية وتوجيهه من المعتزلة إلى أهل السنة) اهـ.

وقال أيضا (ص ١٣٣):

(وقد سار الأشعري في طريقه مجاهداً مناضلاً منتجاً.... لا يعبأ بما يقال فيه مؤمناً بأنه هو الطريق الذي ينفع الدين في عصره ويرد إلى الشريعة مهابتها وكرامتها ويحرس للناشئة دينها وعقيدتها، حتى استطاع بعمله المتواصل وشخصيته القوية وعقله الكبير وإخلاصه النادر أن يرد سيل الاعتزال والتفلسف الجارف الذي كان يتهدد الدين، ويثبّت كثيراً من الذين تزلزلت أقدامهم واضطربت عقولهم وعقائدهم، **وأن يوجد في أهل السنة ثقة جديدة بعقيدتهم**) اهـ.

وقال الشيخ وهبي سليمان غاوجي - حفظه الله تعالى - (أركان الإيمان ص٧):

(وقد كان أول من كتب في أصول الدين ورد شبهات أهل الزيغ في الاعتقاد الإمام الأعظم أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - بطريقي النقل أو العقل، وتتابع الكاتبون في أصول الدين إلى أن استقرت قواعدها على يدي الإمامين العظيمين أبي منصور الماتريدي وأبي الحسن الأشعري رحمهما الله تعالى) اهـ.

هذا هو شأن الأشاعرة وقدرهم عند المتقدمين والمتأخرين، وهذه هي مكانتهم في التاريخ، فلا ينكر فضلهم وجهادهم إلا مكابر، ومهما بالغ البعض بالانتقاص منهم، وجَحَدَ فضلهم بلسانه، فإنه لا محالة مضطرٌّ إلى علومهم، إذ ما من متعلم أو معلم إلا وهو عالة على ما أثمرته وأنتجته قرائحهم، وسطرته أيديهم، وهل يستغني عالم أو طالب علم عن كتاب فتح الباري - مثلاً - للإمام الحافظ ابن حجر،

أو شرح صحيح مسلم للإمام النووي رحمه الله تعالى؟!

بهذه النصوص التي نقلناها عن العلماء والأئمة المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين أصبح جلياً من المقصود بأهل السنة والجماعة، ومن هي الفرقة الناجية المعنية بالنصوص الشرعية والمخصوصة بالهداية والنجاة من دون البريّة، فكيف يسوغ لمنصف بعد كل ذلك إخراج الأشاعرة والماتريدية من أهل السنة والجماعة؟!

* * * * *

المتشابه عند السلف والخلف

يصرّ البعض على تضليل الأشاعرة والماتريدية لأن جمهورهم أجاز التأويل بشروطه في نصوص المتشابه التي تتعلق بصفات الله تعالى، وينسى هؤلاء أن جُلَّ الأمة على مذهب التأويل وأن جماعات من السلف قالوا به.

قال الإمام الزركشي - رحمه الله تعالى - مبيناً المذاهب في المتشابه (البرهان في علوم القرآن ٢ / ٢٠٧):

(... والثالث أنها مؤولة، وأولـوها على ما يليق به، والأول [يعني مذهب الأخذ بالظاهر] باطل، والأخيران منقولان عن الصحابة... **ومن نقل عنه التأويل علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم) اهـ.**

وقال الإمام النووي – رحمه الله تعالى – عن مذهب التأويل:

(مذهـب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، وهو محكي عن مالك والأوزاعي) اهـ. (شرح صحيح مسلم ٦ / ٣٦).

* * * * *

مفهوم المتشابه

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾.

المتشابه في الأصل كل ما لا يهتدي إليه الإنسان، والمراد به هنا ما جاء في القرآن والسنة الصحيحة المشهورة من النصوص التي يوهم ظاهرها مشابهة الله تعالى لخلقه.

قال الراغب الأصفهاني - رحمه الله تعالى - (مفردات القرآن مادة " شبه "):

(والمتشابه من جهة المعنى أوصاف الله تعالى وأوصاف يوم القيامة، فإن تلك الصفات لا تتصور لنا، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لا نحسه، أو لم يكن من جنس ما نحسه) اهـ.

ومثال المتشابه من القرآن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ وقوله عز وجل: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ وقوله سبحانه: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ ومثاله من السنة قوله ﷺ: (ينزل ربنا في الثلث الأخير من الليل...) وقوله ﷺ: (ضحك الله الليلة من فعالكما) (إن الله خلق آدم على صورته) ونحو ذلك مما يوهم ظاهره مشابهة الله تعالى لخلقه.

وحكم المتشابه من هذه النصوص هو الإيمان به على الوجه الذي أراد الله تعالى، والقطع بأن له معنىً عظيماً شريفاً عند الله تعالى، بعد أن ننزه الله تعالى عن الظاهر المستحيل في حقه سبحانه.

هذا هو القدر المشترك بين العلماء في حكمهم على المتشابه، ثم اختلفوا في ما وراء ذلك، ومنشأ الاختلاف جاء من فهمهم لآية المتشابهات واختلافهم في محل الوقوف في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾.

قال جمهور السلف إن الوقوف في الآية على لفظ الجلالة لازم، وعليه، قوله تعالى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ الواو فيه استئنافية والجملة بعده مستأنفة، وبناء على ذلك يكون المعنى أنه لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله تعالى، ويفوّض العلم بتأويله إليه سبحانه إذ هو تعالى أعلم بمراده، ولا نشتغل بتأويل شيء من ذلك، هذا بعد قطعهم بأن الظاهر المستحيل في حق الله تعالى غير مراد له سبحانه ولا لرسوله ﷺ.

أما الخلف فقالوا إن الواو في قوله تعالى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ عاطفة وما بعدها معطوف على لفظ الجلالة، وعليه يكون معنى الآية، أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه.

وعلى أية حال فإن كلاًّ من الفريقين لا يضلل الآخر، كيف وقد نُقِلَ كلٌّ من المذهبين عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم.

ولقد أجمل حجة الإسلام الغزالي - رحمه الله تعالى - ما يجب على المسلم عند سماعه لهذه النصوص بقوله (إلجام العوام عن علم الكلام

ص٤):

(اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين. وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه، فأقول:

حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور، **التقديس ثم التصديق ثم الاعتراف بالعجز ثم السكوت ثم الإمساك ثم الكف ثم التسليم لأهل المعرفة.**

أما التقديس: فأعني به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها.

وأما التصديق: فهو الإيمان بما قاله ﷺ، وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله صادق، وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده.

وأما الاعتراف بالعجز: فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

وأما السكوت: فأن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر.

وأما الإمساك: فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه والنقصان منه والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة.

وأما الكف: فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه.

وأما التسليم لأهله: فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله ﷺ أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء.

فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها) اهـ.

وقال الشيخ العلامة محمود خطاب السبكي - رحمه الله تعالى - (إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات ص١٦٧):

(المراد به - يعني المتشابه - هنا كل ما ورد في الكتاب أو السنة الصحيحة موهماً مماثلته تعالى للحوادث في شيء ما، وقامت الدلائل القاطعة على امتناع ظاهره في حق الله تعالى، ولذا أجمع السلف والخلف على تأويله تأويلاً إجمالياً بصرف اللفظ عن ظاهره المحال على الله تعالى، لقيام الأدلة القاطعة على أنه تعالى ليس كمثله شيء، ثم إن السلف لا يعينون المعنى المراد من ذلك النص بل يفوضون علمه إلى الله تعالى بناء على أن الوقف على قوله تعالى ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ والخلف يؤولونه تأويلاً تفصيلياً بتعيين المعنى المراد منه لاضطرارهم إلى ذلك رداً على المبتدعين الذين كثروا في زمانهم، بناء على أن الوقف على قوله تعالى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾) اهـ.

وقال الشيخ علي الطنطاوي - رحمه الله تعالى - (تعريف عام بدين

الإسلام ص٨٤):

(بيّن الله في القرآن أن فيه آيات محكمات واضحة المعنى، صريحة اللفظ، وآيات وردت متشابهات، ولا يَضِحُ ـ الفعل المضارع من (وضح) ـ المعنى المراد منها تماماً، وإن على المؤمن ألا يطيل الغوص في معناها، ولا يتتبعها فيجمعها ليفتن الناس بالبحث فيها، ومن المتشابه آيات الصفات).

وعلّق - رحمه الله - على هذا في الهامش قائلاً: (ومن جمعها كلها وألقاها إلى التلاميذ فقد جانب طريقة السلف، لا سيما إذا ضمّ إليها أحاديث الآحاد المروية في مثلها، والتي لا تعتبر دليلاً قطعياً في أمور العقائد) اهـ.

ثم بين - رحمه الله تعالى - موقف المسلمين منها فقال:

(المسلمون الأولون وهم سلف هذه الأمة وخيرها وأفضلها لم يتكلموا فيها، ولم يخوضوا في شرحها، بل آمنوا بها كما جاءت من عند الله على مراد الله، فلما انتشر علم الكلامِ، وأوردت الشبه على عقائد الإسلام، وظهرت طبقة جديدة من العلماء انبرت لِرَدِّ هذه الشبه، تكلم هؤلاء العلماء في آيات الصفات، وفهموها على طريقة العرب في مجاوزة المعنى الأصلي للكلمة إذا لم يمكن فهمها به إلى معنى آخر، وهذا ما يسمى المجاز أو التأويل، وقيل في هذا: طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم، وكلهم متفقون على أن هذه الآيات نزلت من عند الله، من أنكر شيئاً منها كفر، وأن من عطلها تماماً فجعلها لفظاً بلا معنى كفر، ومن فهمها بالمعنى البشري وطبقه

على الله فجعل الخالق كالمخلوق كفر، والمسلك خطر، والمفازة مهلكة، والنجاة منها باجتناب الخوض فيها) اهـ.

ولقد أجاد رحمه الله تعالى وأحسن، فالمسلك خطر جداً، والنجاة باجتناب الخوض جملة، وليس من الحكمة في شيء إلقاء مثل هذه النصوص على العامة وتعريضهم بهـذا الصنيع للفتنة، وقد تواردت الأخبار في النهي عن ذلك، منها ما خرّجه مسلم في مقدمة الصحيح عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: **(ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة)**، وعند البخاري في " كتاب العلـم " باب (من خصَّ بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا) عـن عليّ موقوفـاً: **(حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذَّب الله ورسوله؟!)**.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - (الفتح ١/٢٧٢) في شرحه للحديث:

(فيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة... وضابط ذلك أن يكون الحديث يقوي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يُخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب) اهـ.

ولقد نهى الإمام مالك أن يُحَدَّث بما قد يلتبس على الناس كما نقل عنه الإمام ابن أبي زيد رحمه الله تعالى (النوادر والزيادات ١٤/ ٥٥٣): (ولا ينبغي لأحد أن يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه، ولا يشبهه كذلك بشيء، وليقل: له - تعالى - يدان كما وصف به نفسه،

وله وجه كما وصف به نفسه. تقف عند ما في الكتاب، لأن الله سبحانه لا مثل له ولا شبيه له ولا نظير له، **ولا يروي أحدٌ مثلَ هذه الأحاديث، مثلُ " إن الله خلق آدم على صورته " ونحوُ ذلك من الأحاديث. وأعظمَ مالكٌ أن يتحدث أحدٌ بمثل هذه الأحاديث أو يُردِّدَها).**

(وانظر أيضاً في هذا البيان والتحصيل ١٨/٥٠٤، والسير ٨/١٠٤، الموافقات ٤/٥٤٩، فتح الباري ١/٢٧٢ والتمهيد ٧/١٥٠).

هذه نصوص واضحة في النهي عن التحديث بالمتشابهات، منها تعلم مجازفة من يخوض في هذه النصوص، ويلقيها على الناس على أنها مما لا يجوز الجهل به، بل ويزيد على هذا بحملها على ما يعهده الناس من هذه الظواهر، ويضلل من يصرفها عن ظاهرها المحال، الذي هو قطعاً ليس مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ما فهمه أصحابه رضوان الله تعالى عليهم من خطابه الشريف!!

قال الأستاذ الدكتور الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي - حفظه الله تعالى - (كبرى اليقينيات الكونية ص١٣٧) موضحاً شأن هذه المتشابهات:

(يُشْكِل ـ بحسب الظاهر ـ آيات في كتاب الله، وأحاديث ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، تفيد بظاهر ألفاظها وتعابيرها ثبوت بعض النقائص أو النقائض التي نفيناها عن ذات الله جلّ جلاله، كالجهة والجسمية والجوارح والأعضاء والتحيز في المكان.

كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ وقوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ وقولـه: ﴿. . بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾. وكقوله عليه الصلاة والسلام: " إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن "، وقوله: " إن الله خلق آدم على صورته ".

إن هذه النصوص القرآنية من نوع المتشابه الذي ذكر الله عزّ وجلّ أن في كتابه آيات منه، والمقصود بالمتشابه كل نصّ تجاذبته الاحتمالات حول المعنى المراد منه، وأوهم بظاهره ما قامت الأدلة على نفيه.

غير أن هنالك آيات تتعلق بصفات الله تعالى أيضاً، ولكنها محكمات أي قاطعة في دلالتها لا تحتمل إلا معناها الواضح الصريح، كقوله جلّ جلاله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ وقد أوضح الله في كتابه بصريح العبارة ضرورة اتباع المؤمن للنصوص المحكمة في كتابه، وبناء عقيدته في الله بموجبها، ووضع النصوص المتشابهة من ورائها من حيث فهمها والوقوف على المعنى المراد منها...) ثم قال:

(وبناء على ذلك فقد اتفق المسلمون كلهم على تنزيه الله تعالى عمّا يقتضيه ظاهر تلك النصوص القرآنية والأحاديث النبوية من الصفات المنافية لكمال الله وألوهيته... وبعد أن اتفقوا على ذلك ـ وهذا القدر الذي يجب أن يعتقده المسلم ـ اختلفوا في موقفهم من

النصوص المتشابهة إلى مذهبين: أولهما تمسك به السلف المتقدمون، وثانيهما جنح إليه مَن بعدهم مِنَ المتأخرين) اهـ.

وعلى الجملة، فإنه لم يؤثر عن علماء الأمة في المتشابه إلا هذان المذهبان المعتبران فقط، مذهب التفويض، وهو مذهب أكثر السلف، ومذهب التأويل، وهو مذهب الخلف وجماعات من السلف، ولا عبرة بمن قال بالأخذ بظاهر نصوص المتشابه، لمناقضته للمنقول وبداهة العقول.

قال **الحافظ البيهقي** رحمه الله تعالى (الاعتقاد ص٩٢) بعد أن روى حديث النزول :

(وهذا حديث صحيح رواه جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحاب الحديث، فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا – ولم[1] يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله – على قسمين : منهم من قَبِلَهُ وآمن به ولم يؤوله وَوَكَلَ علمه إلى الله ونفى الكيفية والتشبيه، ومنهم من قبله وآمن به وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة ولا يناقض التوحيد... وفي الجملة يجب أن يُعلم أن استواء الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج، ولا استقرار في مكان، ولا مماسة لشيء من خلقه،لكنه مستو على عرشه كما أخبر بلا كيف .. بلا أين، بائن من جميع خلقه، وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان، وأن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس

---

(١) أي والحال أنه لم يتكلم...إلخ.

بنقله، وأن نفسه ليس بجسم، وأن وجهه ليس بصورة، وأن يده ليست بجارحة، وأن عينه ليست بحدقة، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف فقلنا بها، ونفينا عنها التكييف، فقد قال تعالى:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ وقال :﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ وقال : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ اهـ.

وقال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - أثناء شرحه لحديث من أحاديث الصفات (شرح مسلم ٦ / ٣٦):

(هذا الحديث من أحاديث الصفات وفيه مذهبان مشهوران للعلماء سبق إيضاحهما في كتاب الإيمان، ومختصرهما أن أحدهما: وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين، أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد ولا يتكلم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق، والثاني: **مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها**) اهـ.

فاقتصر رحمه الله تعالى على ذكر هذين المذهبين، ونص على أن مذهب التأويل منقول أيضاً عن السلف رضوان الله تعالى عليهم، وهذا ليعلم من ينحى على الأشاعرة والماتريدية باللوائم ويصفهم بالابتداع لكونهم سوّغوا مسلك التأويل بشروطه أنه على السلف يعيب وإياهم ينتقص.

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - **في** مثل هـذه النصـوص (فتح الباري ١٣ / ٤٦٦): **(إما تفويض وإما تأويل)** اهـ.

وقال أيضاً أثناء رده على أبي إسماعيل الهروي حين اعترض على من أوّل أحاديث النزول، وذكر - أي الهروي - عدة أحاديث في الصّعود زاعماً أنها لا تقبل التأويل، فردّ عليه الحافظ بعد أن وصفه بالمبالغة في الإثبات ونقل طعن البعض عليه بسبب ذلك، قال الحافظ (الفتح ١٣ / ٤٧٦): **(فهذه الطرق كلها ضعيفة، وعلى تقدير** ثبوتها لا يقبل قوله " إنها لا تقبل التأويل " فإن مُحصِّلها ذكرُ الصعود بعد النزول، فكما قَبِلَ النزولُ التأويلَ لا يُمنع قبولُ الصعودِ التأويلَ، والتسليم أسلم) اهـ.

وقال الإمام الكرماني - رحمه الله تعالى - **في** حديث من أحاديث الصفات (الفتح ١٣ / ١٣):

(حكم هذا حكم سائر المتشابهات، إما التفويض وإما التأويل) اهـ.

وقال أيضاً عن حديث آخر (١٣ / ٤٤١):

(هذا الحديث من المتشابهات فإما مفوض وإما مؤول) اهـ.

وقـال الإمـام بدر الديـن بـن جمـاعة في الاستواء (إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص١٠٣):

(... واتفق السلف وأهل التأويل على أن ما لا يليق من ذلك بجلال الرب تعالى غير مراد، كالقعود والاعتدال... فسكت السلف

عنه - يعني تعيين المراد - وأوله المتأولون) اهـ.

وقـال الإمـام أبو عبد الله الأبي في شرحه على صحيح مسلم عند كلامه على حديث النزول (٢ / ٣٨٥):

(... ومذهب أهل الحق في جميع ذلك أن يصرف اللفظ عن ظاهره المحال، ثم بعد الصرف هل الأولى التأويل أو عدمه، بأن يؤمن باللفظ على ما يليق، ويكل علم حقيقة ذلك إلى الله سبحانه وتعالى... ثم الأظهر من قول أهل الحق التأويل) اهـ.

وقال الإمام العلامة ملا علي القاري - رحمه الله تعالى - بعد أن نقل قول الإمام النووي المارّ معنا قريباً (مرقاة المفاتيح ٢ / ١٣٦):

(وبكلامه وبكلام الشيخ الرباني أبي إسحاق الشيرازي وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم من أئمتنا وغيرهم يعلم أن المذهبين متفقان على صرف تلك الظواهر كالمجيء والصورة والشخص والرجل والقدم واليد والوجه والغضب والرحمة والاستواء على العرش والكون في السماء وغير ذلك عما يفهمه ظاهرها، لما يلزم عليه من محالات قطعية البطلان تستلزم أشياء يحكم بكفرها بالإجماع، فاضطر ذلك جميع الخلف والسلف إلى صرف اللفظ عن ظاهره.

وإنما اختلفوا هل نصرفه عن ظاهره معتقدين اتصافه سبحانه بما يليق بجلاله وعظمته من غير أن نؤوله بشيء آخر، وهو مذهب أكثر أهل السلف وفيه تأويل إجمالي، أو مع تأويله بشيء آخر وهو مذهب أكثر أهل الخلف، وهو تأويل تفصيلي، ولم يريدوا بذلك مخالفة

السلف الصالح - معاذ الله أن يظن بهم ذلك - وإنما دعت الضرورة في أزمنتهم لذلك، لكثرة المجسمة والجهمية وغيرها من فرق الضلال، واستيلائهم على عقول العامة، فقصدوا بذلك ردعهم وبطلان قولهم، ومن ثم اعتذر كثير منهم وقالوا: لو كنا على ما كان عليه السلف الصالح من صفاء العقائد وعدم المبطلين في زمنهم لم نخض في تأويل شيء من ذلك) اهـ.

وقال الإمام الزركشي - رحمه الله تعالى - (البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٧): (اختلف الناس في الوارد منها - يريد المتشابهات - في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق:

أحدها: لا مدخل للتأويـل فيها، بل تجرى على ظاهرها، ولا نؤول شيئاً منها، وهم المشبهة.

والثاني: أن لها تأويلاً ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل ونقول لا يعلمه إلا الله، وهو قول السلف.

والثالث: أنها مؤولة، وأولوها على ما يليق به. **والأول باطل، والأخيران منقولان عن الصحابة. . . وممن نقل عنه التأويل علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم) اهـ.**

وقال العلامة محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله تعالى عند شرحه لحديث النزول في الموطأ (أوجز المسالك ٤/٣٣٤): (فالعلماء في ذلك على قسمين: الأول المفوّضة... والقسم الثاني: المؤوّلة) اهـ.

بهذا يكون الصبح قد استبان لذي عينين، وثبت أن التفويض

والتأويل هما المذهبان الصحيحان في المتشابه من نصوص الصفات.
بقي أن نبين سبب ورود مثل هذه الألفاظ في الكتاب والسنة مع كونها مثاراختلاف ومزلة قدم، فنقول: لا يبعد أن يكون ورود مثل هذه الألفاظ اختباراً وابتلاءً للناس[1]، ليتبين من يلتزم الحد ويقف حيث أُمِر، ومن يتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وتضليل الخلق، قال تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى (إلجام العوام ص٤٩ وهو ضمن مجموعة رسائله):

(**إن قال قائل** ما الذي دعا رسول الله ﷺ إلى إطلاق هذه الألفاظ الموهمة مع الاستغناء عنها، أكان لا يدري أنه يوهم التشبيه ويغلّط الخلق ويسوقهم إلى اعتقاد الباطل في ذات الله تعالى وصفاته، وحاشا منصب النبوة أن يخفى عليه ذلك، أو عرف ولكن لم يبالِ بجهل الجهال وضلالة الضلاّل، وهذا أبعد وأشنع لأنه بُعِثَ شارحاً لا مبهماً ملبّساً ملغزاً، وهذا إشكال له وقع في القلوب حتى جرّ بعض الخلق إلى سوء الاعتقاد فيه، فقالوا: لو كان نبيّاً لعرف الله ولو عرفه

---

(١) انظر الموافقات ١٢٣/٤ – ١٢٦ ، وإلجام العوام.

لما وصفه بما يستحيل عليه في ذاته وصفاته، ومالت طائفة أخرى إلى اعتقاد الظواهر، وقالوا لو لم يكن حقاً - أي هذه الظواهر المُحالة - لما ذكره كذلك مطلقاً، ولعدل عنها إلى غيرها أو قرنها بما يزيل الإيهام عنها في سبيل حلّ هذا الإشكال العظيم.

فالجواب: أن هذا الإشكال مُنْحَلٌّ عند أهل البصيرة، وبيانه أن هذه الكلمات ما جمعها رسول الله دفعةً واحدة وما ذكرها، وإنما جمعها المشبهة، وقد بيّنا أن لجمعها من التأثير في الإيهام والتلبيس على الأفهام ما ليس لآحادها المفرّقة.

وإنما هي كلمات لهج بها في جميع عمره ﷺ في أوقات متباعدة، وإذا اقتصر منها على ما في القرآن والأخبار المتواترة رجعت إلى كلمات يسيرة معدودة، وإن أضيفت إليها الأخبار الصحيحة فهي أيضاً قليلة، وإنما كثرت الروايات الشاذة الضعيفة التي لايجوز التعويل عليها، ثم ما تواتر منها إن صح نقلها عن العدول فهي آحاد كلمات وما ذكر ﷺ كلمة منها إلا مع قرائن وإشارات يزول معها إيهام التشبيه، وقد أدركها الحاضرون المشاهدون، فإذا نُقلت الألفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الإيهام، وأعظم القرائن في زوال الإيهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول هذه الظواهر، ومن سبقت معرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة في نفسه مقارنة لكل ما يسمع، فينمحق معه الإيهام انمحاقاً لا يشك فيه، ويعرف هذا بأمثلة:

الأول: أنه ﷺ سمى الكعبة بيت الله تعالى، وإطلاق هذا يوهم

عند الصبيان وعند من تقرب درجتهم منهم أن الكعبة وطنه ومثواه لكن العوام الذين اعتقدوا أنه في السماء وأن استقراره على العرش ينمحق في حقهم هذا الإيهام على وجه لايشكون فيه.

فلو قيل لهم: ما الذي دعا رسول الله ﷺ إلى إطلاق هذا اللفظ الموهم المخيل إلى السامع أن الكعبة مسكنه؟ لبادروا بأجمعهم وقالوا: هذا إنما يوهم في حق الصبيان والحمقى أما من تكرر على سمعه أن الله مستقر على عرشه فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المراد به أن البيت مسكنه ومأواه، بل يعلم على البديهة أن المراد بهذه الإضافة تشريف البيت أو معنىً سواه غير ما وُضع له لفظ البيت المضاف إلى ربه وساكنه.

أليس كان اعتقاده أنه على العرش قرينة أفادته علماً قطعياً بأنه ما أريد بكون الكعبة بيته أنه مأواه، وأن هذا إنما يوهم في حق من لا يسبق إلى هذه العقيدة، فكذلك رسول الله ﷺ خاطب بهذه الألفاظ جماعة سبقوا إلى علم التقديس ونفي التشبيه وأنه منزّه عن الجسمية وعوارضها، وكان ذلك قرينة قطعية مزيلة للإيهام لا يبقى معه شك، وإن جاز أن يبقى لبعضهم تردد في تأويله وتعيين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بجلال الله تعالى) اهـ.

ثم أخذ الإمام الغزالي رحمه الله يزيل كل توهم في هذه القضية ببيانه المحكم وعبارته الفصيحة، فليراجع فهو غاية في الأهمية.

وبهذا يعلم أن من قال بظواهر هذه النصوص قد خالف السلف والخلف، وأتى بقول مبتدع ليس له نصيب من الحق، إذ ليس في

هذه المسألة إلا التفويض أو التأويل، كما يعلم أيضاً بأن التأويل ليس بدعة في الدين كما يروجه البعض - جهلاً - على العامة، بل هو مذهب حق ثابت عن سلف الأمة، وجارٍ على سنن لغة العرب.

* * * * *

الخلاف في العقيدة

هل كل خلاف في العقيدة سواء كان في الأصول أو في الفروع يترتب عليه الكفر أو الضلالة، والبدعة والفسق؟

وهل وقع بين الصحابة وعلماء السلف الطيب خلاف في العقائد؟

وهل وقع بينهم رضي الله عنهم على إثر ذلك الخلاف تضليل لبعضهم أو تفسيق؟

عند الإجابة على هذه الأسئلة يتضح خطأ الذين يجازفون بتضليل الأشاعرة والماتريدية وعلماء الأمة وأعلامها وكل من خالفهم بغير علم ولا روية.

وكان الأجدر بهم - وحال الأمة من التفكك والتشرذم يدمى له قلب كل غيور - أن يُحمل الخلاف إذا وجد على محامل حسنة تتفق مع صدر ديننا الرحب، ويُلتمس العذر قدر المستطاع كي لا يزيدوا في فُرْقة الأمة وتَشَتُّتها، ويعينوا عليها أعداءها، كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً.

ولبيان قضية الخلاف في العقيدة نقول:

إن العقيدة تنقسم إلى أصول وفروع، والأصول تنقسم كذلك إلى أصول الدين وأصول مذهب أهل السنة والجماعة، أما أصول الدين،

مثل: وجود الله تعالى ووحدانيته وبقاؤه وقدمه، وحدوث العالم، وهو كل ما سوى الله تعالى من الموجودات، وصدق الرسل والأنبياء، ونحو ذلك من القضايا، فحكم المخالف فيها الخروج من الملة بلا خلاف لكونها أعمدة الدين وأسسه التي ينبني عليها، ومثال المخالفين فيها أصحاب الديانات والنحل الأخرى كاليهودية والنصرانية والمجوسية والبوذية..إلخ

نقل الإمام النووي - رحمه الله تعالى - عن الإمام المتولي قوله (روضة الطالبين ١٠ / ٦٤):

(من اعتقد قدم العالم أو حدوث الصانع أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع، ككونه عالماً قادراً، أو أثبت ما هو منفي عنه بالإجماع، كالألوان، أو أثبت له الاتصال والانفصال، كان كافراً، وكذا من جحد جواز بعثة الرسل، أو أنكر نبوة نبي من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، أو كذبه، أو جحد آية من القرآن مجمعاً عليها، أو زاد في القرآن كلمة واعتقد أنها منه، أو سبَّ نبياً أو استخف به، أو استحل محرماً بالإجماع، كالخمر والزنى واللواط، أو حرم حلالاً بالإجماع، أو نفى وجوب مجمع على وجوبه، كركعة من الصلوات الخمس، أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالإجماع، كصلاة سادسة وصوم شوال، أو نسب عائشة رضي الله عنها إلى الفاحشة، أو ادعى النبوة بعد نبينا ﷺ، أو صدق مدّعياً لها، أو عظم صنماً بالسجود له، أو تقرب إليه بالذبح باسمه فكل هذا كفر) اهـ.

وهنا قضية هامة وخطرة لابد من التعريج عليها قبل الانتقال إلى

الخلاف في أصول أهل السنة والجماعة بشيء من البسط حسب ما يقتضيه المقام، وهي قول الإمام المتولي (أو أثبت له الاتصال أو الانفصال) فجعل إثبات الاتصال والانفصال لله تعالى من الأمور المكفرة ووافقه على ذلك الإمام النووي، وسيأتي معنا أقوال العلماء التي تتفق معهم في هذا وتنزه الله تعالى عن الاتصال والانفصال والمكان والحيز والجهة وكل ما لا يليق به من صفات المخلوقين.

والاتصال والانفصال هو الدخول والخروج الذي ينزه أهل السنة الله تعالى عن الاتصاف بأحدهما ولا عبرة بمن خالف في هذا بانياً قوله على الجهل باللوازم أو عدم التسليم بها.

هذه القضية من الأهمية والخطورة بمكان، ولولا علمنا بعدم الفهم لها فهماً صحيحاً من قبل هؤلاء الذين ينكرون على الأشاعرة لأجلها ما أدرجناها هنا لدقتها، بيد أننا سنحاول أن لا ندخل في تفاصيلها وسنكتفي بالبيان الإجمالي وبنقل أقوال العلماء المحذرة من وصف الله تعالى بأي شيء من ذلك، ومن أراد الاستزادة والتفصيل فليراجع المسألة في مظانها من كتب العقائد.

كثيرا ما نقرأ أو نسمع من البعض التصريح بوصف الله تعالى بأنه (بائن من خلقه **بذاته**!!) فإن أريد بالبينونة المغايرة ونفي الحلول والاتحاد فهو حق لا ريب فيه وهو معتقد أهل السنة والجماعة من السلف والخلف وهذا هو المعنى المراد من العبارة إذا نقلت عن أحد منهم، أما إذا أريد بها الانفصال فقد وقع قائل هذه العبارة في المحظور لأن البينونة بالذات بمعنى الانفصال تستلزم أن يكون

المتصف بها قابلاً للمحل والجهة، والله تعالى منزه عن ذلك. أضف إلى ذلك أن لفظة (بذاته) لم ترد في كتاب ولا سنة ولا على لسان أحد من الصحابة أو التابعين!

وما نقل عن بعض أئمة السلف الصالح من قولهم (بائن بذاته) و (بائن من خلقه) محمول كما ذكرنا على المغايرة وعدم الامتزاج، وهو معنى صحيح ولكن ينبغي التنبّه إلى أن لكل كلمة مع الأخرى معنى خاصّاً، فلفظة (بذاته) إذا ذكرت مع البينونة فُهِمَ منهما معنيان: الأول جائز أن يقال في حق الله تعالى وهو المغايرة وعدم الامتزاج والحلول. والثاني يحرم إطلاقه في حق الله تعالى وهو الانفصال والخروج، وليس كذلك الاستواء أو النزول أو المجيء ونحو ذلك فإن لفظة (بذاته) إذا ذكرت مع هذه الألفاظ أو ما شاكلها حصرت معانيها في المعنى الحسي الجسماني، فلا يقال مثلاً استوى بذاته وينزل بذاته ويجيئ بذاته ثم يقال لا كاستوائنا ولا كنزولنا ولا كمجيئنا لأن هذا تناقض صريح.

قال ابن الجوزي (دفع شبه التشبيه ص١٠٢) : **(ومن قال استوى بذاته فقد أجراه مجرى الحسّيات)** اهـ.

وإليك أقوال العلماء في إنكار لفظة **(بذاته)**:

قال الحافظ الذهبي أثناء ترجمة ابن الزاغوني (سير أعلام النبلاء١٩/٦٠٧): (قد ذكرنا أن لفظة بذاته لا حاجة إليها، وهي تشغب النفوس، وتركها أولى، والله أعلـــم) اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني عند شرحه لحديث "إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه أو إن ربه بينه وبين القبلة..." الحديث، قال:(وفيه - أي الحديث - الرد على من زعم أنه على العرش بذاته) اهـ.(الفتح ١/٥٠٨)

وقال الحافظ الذهبي في كتاب العلو (ص٢٦٣) بعد أن نقل قول يحيى بن عمار: (بل نقول هو بذاته على العرش وعلمه محيط بكل شيء) قال الذهبي: (**قولك "بذاته"من كيسك**) اهـ.

وقال أيضاً في ترجمة الحافظ أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي (سير أعلام النبلاء ٢٠/٨٦):

(قلت: الصواب الكف عن إطلاق ذلك، إذ لم يأت فيه نص، ولو فرضنا أن المعنى صحيح فليس لنا أن نتفوه بشيء لم يأذن به الله خوفاً من أن يدخل القلب شيء من البدعة. اللهم احفظ علينا إيماننا) اهـ.

وافتراض الذهبي لصحة المعنى محمول على ما ذكره صاحب الترجمة من المعاني الصحيحة للفظة (بذاته) لا على المعنى الظاهر المتبادرإلى الذهن منها.

وقال الإمام بدر الدين بن جماعة رحمه الله تعالى في كتابه (إيضاح الدليل ص١٠٧):

(فمن جعل الاستواء في حقه تعالى ما يفهم من صفات المحدثين وقال: استوى بذاته، أو قال: استوى حقيقة فقد ابتدع بهذه الزيادة التي لم تثبت في السنة ولا عن أحد من الأئمة المقتدى بهم) اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في العلو (ص ٢٥٦):

(وقد نقموا عليه - يعني ابن أبي زيد القيرواني - في قوله بذاته. فليته تركها) اهـ.

هذا مع اليقين بأن الإمام ابن أبي زيد القيرواني لم يُرِدْ بهذه اللفظة - إذا صحَّت عنه[1] - المعنى الذي يريده البعض من ذكرها، كما هو بيّن وجليّ من أقوال شراح رسالته، وهو أشعري محب للإمام أبي الحسن كما هو واضح من جوابه لمن لامه في حُبِّه، قال: (ما الأشعري إلا رجل مشهور بالردِّ على أهل البدع وعلى القدرية والجهمية متمسك بالسنن) اهـ، وقد ذكره التاج السبكي ضمن الطبقة الثانية من الأشاعرة الذين فات الحافظ ابن عساكر ذكرهم في كتابه " التبيين " (تبيين كذب المفتري ص١٢٣، طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٦٨، ٣٧٢).

وقال الإمام ابن عبدالبر رحمه الله (الاستذكار ٨ /١٥٣):

(وقد قالت فرقة منتسبة إلى السنة: إنه - تعالى - ينزل بذاته! وهذا قول مهجور، لأنه تعالى ذِكْرُه ليس بمحل للحركات ولا فيه شيء من علامات المخلوقات.) اهـ.

وقال أيضاً (التمهيد ١٤٣/٧)رداً على من يقول ينزل بذاته:(ليس

---

(١) قال العلامة الكوثري رحمه الله في تعليقه على تبيين كذب المفتري في هامش ص/١٢٣ (يطبق شراح رسالته على أن هذه اللفظة إما مدسوسة أو من قبيل الاحتراس بالرفع أي: المجيد بذاته لا بالخدم والخول).

هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة لأن هذا كيفية، وهم يفزعون منها لأنها لا تصلح إلا فيما يحاط به عياناً وقد جلَّ الله وتعالى عن ذلك) اهـ.

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى (السير ٢٠/٣٣١، في ترجمة كوتاه):

(وكذا قوله ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ونحوه، فنقول: جاء، وينزل، وننهى عن القول: ينزل بذاته، كما لا نقول: ينزل بعلمه، بل نسكت ولا نتفاصح على الرسول صلى الله عليه وسلم بعبارات مبتدعة، والله أعلم) اهـ.

وبهذا يتضح أن لفظة بذاته غير ثابتة عن سلف الأمة الطيب ويأباها العقل والنقل. فأي حجة أقوى من هذه الحجة ونصوص الأئمة لا تحتمل معها أي معنى آخر.

قال أبو الحسين ابن المنادي - رحمه الله - كما نقله ابن الجوزي من خطّه (دفع شبه التشبيه ١٩٢):

(ولسنا نختلف أن الجبار لا يعلوه شيء من خلقه بحال، وأنه لا يحلّ بالأشياء بنفسه، ولا يزول عنها، لأنه لو حل بها لكان منها، ولو زال عنها لنأى عنها..) اهـ.

وقول ابن المنادي **(وأنه لا يحلّ بالأشياء بنفسه ولا يزول عنها)** هو عين ما يعنيه العلماء بقولهم: إن الله تعالى لا يوصف بالاتصال والانفصال والدخول والخروج.

وابن المنـادي هو الإمام أحمد بن جعفر المقرئ الحافظ كما وصفه الذهبي (السير ١٥ / ٣٦١) قال: (قال عنه الدانيّ: مقرئ جليل غاية في الإتقان، فصيح اللسان، عالم بالآثار، نهاية في علم العربية، صاحب سنة ثقة مأمون) اهـ.

قال العلامة ابن خلدون رحمه الله تعالى (المقدمة ص٨٦٨):

(يقع كثيراً في كلام أهل العقائد من علماء الحديث والفقه أن الله تعالى مباين لمخلوقاته، ويقع للمتكلمين أنه لا مباين ولا متصل، ويقع للفلاسفة أنه لا داخلِ العالم ولا خارجه... فلنبينْ تفصيل هذه المذاهب ونشرحْ حقيقة كلٍّ واحد منها حتى تتضح معانيها، فنقول: إن المباينة تقال لمعنيين **أحدهما**: المباينة في الحيز والجهة، ويقابلها [أي المباينة بهذا المعنى] الاتصال، وتُشعِر هذه المقابلة على هذا التقيدَ بالمكان إمّا صريحاً وهو تجسيم، أو لزوماً وهو تشبيه من قبيل القول بالجهة، وقد نقل مثله عن بعض علماء السلف من التصريح بهذه المباينة، فيحتمل غير هذا المعنى، ومن أجل ذلك أنكر المتكلمون هذه المباينة، وقالوا: لا يقال في البارئ أنه مباينٌ مخلوقاتِه ولا متصل بها، لأن ذلك إنما يكون للمتحيزات، وما يقال من أن المحلَّ لا يخلو عن الاتصاف بالمعنى وضدّه [أي نقيضه] فهو مشروط بصحة الاتصاف أولاً، وأمّا مع امتناعه فلا، بل يجوز الخلوُّ عن المعنى وضدِّه كما يقال في الجماد لا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز ولا كاتب ولا أمّي، وصحة الاتصاف بهـذه المباينـة [أي المباينة في الحيز والجهة] مشروط بالحصول في الجهة، على ما تقرر

من مدلولها، والبارئ منزه عن ذلك، ذكره ابن التلمساني في شرح اللمع لإمام الحرمين، وقال: " ولا يقال في البارئ مباين للعالم ولا متصل به، ولا داخل فيه ولا خارج عنه. "...

وأما **المعنى الآخر** للمباينة فهو المغايرة والمخالفة، فيقال: البارئ مباين لمخلوقاته في ذاته وهويته ووجوده وصفاته، ويقابله الاتحاد والامتزاج والاختلاط، **وهذه المباينة هي مذهب أهل الحق كلهم من جمهور السلف وعلماء الشرائع والمتكلمين والمتصوفة الأقدمين كأهل الرسالة** [أي من جاء ذكرهم في رسالة القشيري] ومن نحا منحاهم) اهـ.

وقال ابن الجوزي- رحمه الله تعالى - (دفع شبه التشبيه ص ١٣٠):

(فإن التجاور والتباين من لوازم المتحيز في المتحيزات، وقد ثبت أن الاجتماع والافتراق من لوازم المتحيز، والحق سبحانه وتعالى لا يوصف بالتحيز... وكذا ينبغي أن يقال: ليس بداخل العالم وليس بخارج منه، لأن الدخول والخروج من لوازم المتحيزات وهما كالحركة والسكون وسائر الأعراض التي تختص بالأجرام.... وكلام هؤلاء كله مبني على الحس، وقد حملهم الحس على التشبيه والتخليط) اهـ.

ولقد فرعوا على القول بأن الله تعالى بائن بذاته من خلقه ـ وهي بينونة حسية ـ وعلى إثبات الحد له سبحانه وتعالى، فرعوا على ذلك القول بالجهة لله تعالى أي أنه تعالى بجهة الفوق حساً ويشار إليه بالإشارة الحسية، ونسبوا لله تعالى المكان.

وهذه أقوال الأئمة الثقات بنفي الجهة عن الله تعالى وتنزيهه عن المكان:

*** تنزيه الإمام مالك لله تعالى عن الجهة والمكان والعلو والنزول الحسّيين :**

ذكر الإمام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير الإسكندري المالكي في كتابه" المنتقى في شرف المصطفى "لما تكلم على الجهة وقرر نفيها قال:

(ولهذا أشار مالك رحمه الله تعالى في قوله " لا تفضلوني على يونس بن متى " فقال مالك: إنما خص يونس للتنبيه على التنزيه لأنه، رفع إلى العرش ويونس عليه السلام هبط إلى قاموس البحر ونسبتهما مع ذلك من حيث الجهة إلى الحق جل جلاله نسبة واحدة ولو كان الفضل بالمكان لكان عليه السلام أقرب من يونس بن متى وأفضل، ولَمَا نهى عن ذلك) اهـ.

ثم أخذ الإمام ناصر الدين يبين أن الفضل بالمكانة لا بالمكان لأن العرش في الرفيق الأعلى فهو أفضل من السفلى. (السيف الصقيل ص٤٠، وذكر أن الإمام الجويني قال بهذا المعنى في قصة عنه ذكرها العلامة الكوثري في هامش الصفحة وعزا روايتها إلى القاضي بن العربي عن غير واحد من أصحاب الإمام كما في تذكرة القرطبي. وانظر أيضاً إتحاف السادة المتقين ٢/ ١٠٥).

وقال الإمام مالك رضي الله عنه في تأويله للنزول في الحديث :

(ينزل أمره كل سحر، فأما هو عز وجل فإنه دائم لا يزول ولا ينتقل، سبحانه لا إله إلا هو) اهـ. (التمهيد ٧ / ١٤٣، شرح صحيح مسلم للنووي ٦/ ٣٧، سير أعلام النبلاء ٨ / ١٠٥، الإنصاف لابن السيد البطليوسي ص٨١).

قال الإمام ابن عبد البر بعد نقله لقول مالك: (وقد يحتمل أن يكون كما قال مالك رحمه الله على معنى أنه تتنزل رحمته وقضاؤه بالعفو والاستجابة) ثم قال بعد أن ذكر قول الذين يقولون ينزل بذاته. قال رحمه الله تعالى: (ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة، لأن هذا كيفية، وهم يفزعون منها لأنها لا تصلح إلا فيما يحاط به عياناً وقد جل الله وتعالى عن ذلك).

وهذا التأويل - إن صح عن مالك[1] - يفيد نفي الجهة والفوقية الحسية.

*** قول الإمام الطبري في نفي العلو الحسي :**

---

(١) هذا التأويل مشهور عن مالك بين أئمة المالكية وغيرهم كابن عبدالبر وأبي عمرو الداني كما في الرسالة الوافية ص١٣٥-١٣٧ حيث قال: (وقال بعض أصحابنا ينزل أمره تبارك وتعالى واحتج بقوله عزوجل: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ ﴾... ثم قال : وكذا روى حبيب عن مالك بن أنس رحمه الله، ثم نقل قول الأوزاعي حين سئل عن النزول فقال: يفعل الله ما يشاء. قال أبو عمرو: أي يظهر من أفعاله ما يشاء) اهـ. وقد أسند هذا التأويل إلى مالك من طريقين أحدهما برواية حبيب كاتب مالك وقد ضعفوه بل اتهموه بالوضع. والطريق الآخر لم يتصل إلى مالك وفيه من لا يعرف. إلا أن أصحاب المذهب أعرف بأقوال إمامهم من غيرهم، لا سيما إذا كان القول مشهوراً عندهم شهرة مستفيضة.

قال الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - عند تفسير قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ (٧ / ١٠٣) قال: (**فهو فوقهم بقهره إياهم وهم دونه**) فجعل - رحمه الله - فوقية الله على عباده فوقية القهر، وعباده دونه أي تحته من هذه الحيثية.

وقال أيضاً مؤولاً علو الله تعالى على عرشه ونافياً للاستقرار والتحيز (١ / ١٩٢): (علا عليها علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال) اهـ.

*** قول القاضي عياض في صرف ألفاظ المتشابه عن ظاهرها ونقله اتفاق الأمة على ذلك:**

قال - رحمه الله تعالى - (إكمال المعلم ٢/٤٦٥، شرح صحيح مسلم للنووي ٥ / ٢٤): (لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم) اهـ.

*** قول الإمام النووي:**

قال ـ رحمه الله تعالى ـ (روضة الطالبين ١٠ / ٨٥):

(ولو قال - يعني الكافر - لا إله إلا ساكن السماء، لم يكن مؤمناً، وكذا لو قال لا إله إلا الله ساكن السماء، لأن السكون محال على الله) اهـ.

وقال أيضاً ـ رحمه الله تعالى ـ في شرح حديث الجارية (شرح مسلم ٥ / ٢٤):

(هذا حديث من أحاديث الصفات وفيها مذهبان:

أحدهما: الإيمان به من غير خوض في معناه مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء وتنزيهه عن سمات المخلوقات.

والثاني: تأويله بما يليق. فمن قال بهذا قال: كأن المراد امتحان الجارية هل هي موحدة تُقرّ بأن الخالق المدبر الفعال هو الله وحده وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء، كما إذا صلّى المصلّي استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنه منحصر في السماء كما أنه ليس منحصراً في جهة الكعبة، بل ذلك لأن السماء قبلة الداعين كما أن الكعبة قبلة المصلّين، أو هي من عبدة الأوثـان التي بين أيديهم، فلما قـالت: في السمـاء عُلم أنها موحـدة وليست عابـدة للأوثان) اهـ.

*** قول الإمام الشاطبي :**

قال رحمه الله: (الموافقات ٣/٣٥١):

(فصل: ومن ذلك [أي من الأمور التي لا بدّ منها في علم القرآن] معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حالة التنزيل، وإن لم يكن ثم سبب خاص، لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن منه وإلا وقع في الشبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة...) ثم ذكر أمثلة توضح كلامه ثم قال: (والثالث [أي المثال الثالث] قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وأشباه ذلك، إنما جرى على معتادهم في اتخاذ الآلهة في الأرض وإن كانوا مقرِّين بإلـهية الواحد الحق، فجاءت الآيات بتعيين الفوق وتخصيصه تنبيهاً على نفي ما ادَّعوه في الأرض، **فلا يكون فيه دليل على إثبات جهة ألبتَّة. ولذلك قال تعالى:** ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ **فتأمله واجرِ على هذا المجرى في سائر الآيات والأحاديث**) اهـ.

* **قول الحافظ ابن حجر العسقلاني :**

قال - رحمه الله تعالى - (الفتح ٦ / ١٥٨):

(**ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالتين على الله أن لا يوصف بالعلو، لأن وصفه بالعلو، من جهة المعنى، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس**) اهـ.

وقال - أيضاً - معلقاً على حديث " **إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه أو إن ربه بينه وبين القبلة فلا يبزقن أحدكم قبل قبلته** " : (وفيه رد على من زعم أنه - تعالى - على العرش بذاته) اهـ. (الفتح ١ /٥٠٨).

وقال أيضاً منزهاً لله تعالى عن الجهة والمكان عند كلامه على حديث " **لا شخص أغير من الله** " (الفتح ١٣ / ٤١٣):

(وكأن لفظ الشخص أطلق مبالغة في إثبات إيمان من يتعذر على فهمه موجود لا يشبه شيئاً من الموجـودات، لئلا يفضي به إلى النفي والتعطيـل، وهو نحو قولـه ﷺ للجارية " أين الله " قالت: " في

السماء "، فحكم بإيمانها مخافة أن تقع في التعطيل لقصور فهمها عمّا ينبغي له من تنزيهه مما يقتضي التشبيه تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً) اهـ.

وقال أيضاً ناقلاً قول ابن بطال مؤيداً له (الفتح ١٣/٣٩٧):

(والله منزه عن الحلول في المواضع، لأن الحلول عرض يفنى، وهو حادث، والحادث لا يليق بالله) اهـ.

وقال في شرحه لحديث النزول (الفتح ٣ / ٣٧):

(استدل به من أثبت الجهة وقال: هي جهة العلوّ، وأنكر ذلك الجمهور، لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز تعالى الله عن ذلك. وقد اختلف في معنى النزول على أقوال:

فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة، تعالى الله عن قولهم.

ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة، وهم الخوارج والمعتزلة، وهو مكابرة.

ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال منزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمّادين والأوزاعي والليث وغيرهم.

ومنهم من أوّله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب... ومنهم من فصّل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب وبين ما

يكون بعيداً مهجوراً، فأوّل في بعض وفوّض في بعض، وهو منقول عن مالك[1] وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد) اهـ.

* **قول الإمام ابن الجوزي :**

قال - رحمه الله تعالى - (دفع شبه التشبيه ص ١٣٦):

(اعلم أن كل من يَتصور وجود الحق سبحانه وجوداً مكانياً طَلَبَ له جهة، كما أن من تخيل أن وجوده وجود زماني طلب له مدة في تقدمه على العالم بأزمنة، وكلا التخيلين باطل.

وقد ثبت أن جميع الجهات تتساوى بالإضافة إلى القائل بالجهة، فاختصاصه ببعضها ليس بواجب لذاته، بل هو جائز فيحتاج إلى مخصص يخصصه ويكون الاختصاص بذلك المعنى زائداً على ذاته وما تطرق الجواز إليه استحال قدمه، لأن القديم هو الواجب الوجود من جميع الجهات، ثم إن كل من هو في جهة يكون مقدّراً محدوداً وهو يتعالى عن ذلك، وإنما الجهات للجواهر والأجسام لأنها أجرام تحتاج إلى جهة، والجهة ليست في جهة، وإذا ثبت بطلان الجهة ثبت بطلان المكان، ويوضحه أن المكان يحيط بمن فيه والخالق لا يحويه شيء ولا تحدث له صفة) اهـ.

وقوله رحمه الله تعالى (والجهة ليست في جهة) أراد أن يردّ فيه

---

(١) وقوله: (وهو منقول عن مالك) يؤيد ما مرَّ من استفاضة تأويل النزول عن الإمام مالك وشهرته بين المالكية وغيرهم.

زعم الزاعم: لا يُتَعقَّل موجود ليس في جهة. توصّلاً بهذا إلى إثبات الجهة لله تعالى، إذ الجهة موجودة عند هذا الزاعم وهي ليست في جهة من نفسها، إذ لو كانت كذلك لتسلسل الأمر إلى غير نهاية، وهذا باطل، فثبت أن الجهة موجودة بلا جهة، وبه ينتقض زعمهم: لا يُتَعقَّل موجود ليس في جهة من الجهات.

وقال القاضي أبو يعلى (دفع شبه التشبيه ١٣٧):

(إن الله عزّ وجلّ لا يوصف بالمكان) اهـ.

قال الإمام ابن الجوزي بعد نقله لقول أبي يعلى الفراء (دفع شبه التشبيه ١٣٨):

(**فإن قيل**: نفي الجهات يحيل وجوده. **قلنا**: إن كان الموجود يقبل الاتصال والانفصال فقد صدقت، فأمّا إذا لم يقبلهما فليس خلوّه من طرف النقيض بمحال.

فإن قيل: أنتم تلزموننا أن نقرّ بما لا يدخل تحت الفهم. **قلنا**: إن أردت بالفهم التخيل والتصور فإن الخالق لا يدخل تحت ذلك، إذ ليس يحس ولا يدخل تحت ذلك إلا جسم له لون وقدر، فإن الخيال قد أنس بالمبصرات فهو لا يتوهم شيئاً إلا على وفق ما رآه لأن الوهم من نتائج الحس، وإن أردت أنه لا يعلم بالعقل فقد دللنا أنه ثابت بالعقل، لأن العقل مضطر إلى التصديق بموجب الدليل.

واعلم أنك لمّا لم تجد إلا حسّاً أو عرضاً وعلمت تنزيه الخالق عن ذلك بدليل العقل الذي صرفك عن ذلك، فينبغي أن يصرفك عن كونه متحيزاً أو متحركاً أو منتقلاً.

ولمّا كان مثل هذا الكلام لا يفهمه العامّي قلنا: لا تسمعوه ما لا يفهمه ودعوا اعتقاده لا تحركوه، ويقال إن الله تعالى استوى على عرشه كما يليق به) اهـ.

وهذا واضح في أن الأصل في النصوص المتشابهة التفويض ما لم تدْعُ حاجة إلى التأويل، وهو ما كان عليه جمهور السلف الصالح كما سيأتي من أقوال العلماء التي تفيد ذلك، وأنهم ـ نعني السلف ـ لو وُجد في أزمانهم ما حدث بعد ذلك لجهروا بالتأويل، كيف وقد ثبت التأويل عن جماعات منهم؟!

*** قول الإمام القشيري :**

قال الإمام القشيري - رحمه الله تعالى - (إتحاف السادة المتقين ٢ / ١٠٨): (فالرب موصوف بالعلو وفوقية الرتبة والعظمة منزه عن الكون في المكان وعن المحاذاة) اهـ.

*** قول قاضي القضاة ابن المنير :**

نقل الحافظ ابن حجر عن ابن المنير مؤيّداً له في تنزيه الله تعالى عن المكان والجهة (فتح الباري ١٣ / ٤٢٩):

(قال ابن المنير... قوله " رب العرش "... نبّه [يعني البخاري] على بطلان قول من أثبت الجهة أخذاً من قوله " ذي المعارج " ففَهِمَ - أي مثبت الجهة - أن العلوّ الفوقي مضاف إلى الله تعالى، فبين المصنف [يعني البخاري] أن الجهة التي يصدق عليها أنها سماء والجهة التي يصدق عليها أنها عرش كل منهما مخلوق مربوب

محدث، وقد كان الله قبل ذلك وغيره، فحدثت هذه الأمكنة، وقِدَمُهُ - تعالى - يحيل وصفه بالتحيز فيها والله أعلم) اهـ.

وبهذا تتفق كلمة البخاري وابن المنير والحافظ ابن حجر رحمهم الله تعالى في هذا النص على تنزيه الله تعالى عن المكان والجهة، وهذا قول جميع المنزهين.

*** قول الإمام البيضاوي :**

وقال الإمام البيضاوي - رحمه الله تعالى - (فتح الباري ٣ / ٣٧):

(ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه، فالمراد نور رحمته، أي ينتقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الإكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة) اهـ.

*** قول الإمام القرطبي :**

وقال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ (٣٩٩/٦): (ومعنى فوق عباده، فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم، أي أنهم تحت تسخيره لا فوقية مكان) اهـ.

نخلص من هذا إلى أن القول بأن الله تعالى ساكن في السماء، أو أنه على العرش بذاته أو ينزل بذاته أو استوى على العرش بذاته أو على الحقيقة، أو أنه تعالى بائن من خلقه بذاته [بمعنى الانفصال

والخروج]،كل ذلك وصف لله بما يستحيل في حقه تعالى عقلاً ونقلاً، فهذه نصوص واضحة قاطعة بتنزيه الله تعالى عن المكان والجهة والحيز والاتصال والانفصال والدخول والخروج، وقاضية على من أثبت شيئاً من ذلك لله تعالى بالتشبيه.

ولا يفهم من قول أهل الحق: إن الله تعالى لا يوصف بأنه داخل العالم ولا بأنه خارج العالم. بأنهم يصفونه تعالى بالعدم، معاذ الله، كلا، وإنما مرادهم كما مرَّ أن إطلاق هذا اللفظ على الله تعالى لا يجوز وهو منزه عنه، هذا مع إثباتهم أن الله تعالى ليس حالاً في العالم وليس شيء من العالم حالاً فيه تعالى، أما الدخول والخروج والاتصال والانفصال فلا يجوز أن يضاف شيء منها إلى الله تعالى لأنها من صفات الأجسام.

أما ما جاء في الكتاب والسنة من الألفاظ التي ظاهرها إثبات الجهة والمكان لله تعالى فهي ـ قطعاً وباتفاق علماء السلف والخلف ـ مصروفة عن ظاهرها وحقائقها كما مرّ من أقوال العلماء، ولا خلاف بين المسلمين في ذلك كما نقل الإمام النووي عن القاضي عياض قوله المار قريباً.

وهذا الذي ذكرناه في هذه القضية الهامة إنما كان موضعه - في الأصل - كتب التوحيد وأصول الدين والكلام، ولكن ما الحيلة وقد أصبح مثل هذا الكلام الخطر والمسلك الوعر ندرة المجالس وحديث العامة في كل مكان، فتجد من لا يعرف نواقض الوضوء وأركان الصلاة وأحكام العبادات يرفع عقيرته بالكلام عن أعظم قضية في

الإسلام بلا خوف أو وجل نعني بذلك صفات الله تعالى، وما هذا إلا بسبب ترديد مثل هذه النصوص المتشابهة التي نهى العلماء عن التحدث بها كما مرَّ من قول الإمام مالك وكما قال الإمام ابن رشد معقِّباً على قول مالكٍ ومبيناً لسبب نهيِهِ عن ذلك، قال: (وإنما نهى مالك... مخافة أن يُتحدث بها، فيكثر التحدث بها، وتشيع في الناس فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها) اهـ.

فاضطررنا إلى ذكره هنا تبياناً للحق، وتنبيهاً على ما وقع بين الناس من فهم غير صحيح لهذه القضية.

*** الخلاف في أصول أهل السنة والجماعة :**

قد بينا الخلاف في أصول الديانات وحكم المخالف في شيء منها، بقي أن نذكر الخلاف في أصول أهل السنة والجماعة، وهذه الأصول لا يحكم على المخالف فيها بالتكفير؛ بيد أن الخلاف فيها غير يسير؛ بل جد خطير.

ومثال هذه الأصول ثبوت عذاب القبرونعيمه والصراط والميزان، والكف عن صحابة رسول الله ﷺ والترضي عليهم، والقدر، وعدم تكفير أهل المعاصي من الموحدين، وغير ذلك من المسائل والقضايا التي اتفقت عليها كلمة أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين وتابعيهم.

وحكم المخالف في شيء من ذلك الفسق والضلال والخروج عن

دائرة أهل السنة والجماعة، وما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه. أعاذنا الله من الفتن.

أما الفروع العقدية وهي ما سوى هذين القسمين مثل جزئيات العقيدة ونمثل لها هنا بما حدث بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم من اختلاف في رؤية النبي ﷺ ربه ليلة عرج به إلى السماء، فأثبتها بعضهم كابن عباس، ونفاها البعض كأم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنهم أجمعين، وكتعذيب الميت ببكاء أهله عليه، فأثبته بعضهم ونفاه آخرون. وغير ذلك من المسائل الجزئية الغيبية.

ويلحق بهذا النوع من الاختلاف المشروع الذي حدث بين سلف الأمة الطيب الاختلاف في تفويض المتشابهات وتأويلها، فقد نقل العلماء عن السلف أن جمهورهم كان على مذهب التفويض وعن جماعات منهم أنهم أخذوا بالتأويل، من هؤلاء ـ نعني الذين قالوا بالتأويل ـ سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من الصحابة وأكابر التابعين وتابعيهم.

فإن الخلاف في هذا النوع من القضايا لا يترتب عليه شيء قطعاً، إذ لم ينقل عن الصحابة أو السلف عموماً أنهم ضللوا بعضهم بعضاً بسبب شيء من ذلك خصوصاً وأن اختلافهم في مثل هذه القضايا مستفيض مشهور.

وما حدث بين طوائف أهل السنة من اختلاف في بعض المسائل ملحق بهذا النوع أيضاً، نحو ما حدث بين الأشاعرة والماتريدية، فكله لا يستلزم تضليلاً ولا تبديعاً.

قال الحافظ بن عساكر - رحمه الله تعالى - (تبين كذب المفتري ص٤٠٩):

(الأصحاب مع اختلافهم في بعض المسائل كلهم أجمعون، على ترك تكفير بعضهم بعضاً مجمعون، بخلاف من عداهم من سائر الطوائف وجميع الفرق، فإنهم حين اختلفت بهم مستشنعات الأهواء والطرق كفر بعضهم بعضاً، ورأى تبرِّيه ممن خالفه فرضاً) اهـ.

وقال الإمام تاج الدين السبكي - رحمه الله تعالى - (طبقات الشافعية ٣ / ٣٧٨):

(تفحصت كتب الحنفية فوجدت جميع المسائل التي بيننا وبين الحنفية خلاف فيها ثلاث عشر مسألة، منها معنوي ست مسائل، والباقي لفظي، وتلك الست المعنوية لا تقتضي مخالفتهم لنا ولا مخالفتنا لهم فيها تكفيراً ولا تبديعاً صرح بذلك الأستاذ أبو منصور البغدادي وغيره من أئمتنا وأئمتهم وهو غني عن التصريح لظهوره) اهـ.

وقال العلامة ملا علي القاري - رحمه الله تعالى - (مرقاة المفاتيح ١/ ٢٠٦):

(وما وقع من الخلاف بين والماتريدية والأشعرية في مسائل فهي ترجع إلى الفروع في الحقيقة، فإنها ظنيات فلم تكن من الاعتقادات المبنية على اليقينيات، بل قال بعض المحققين إن الخُلْفَ بينهما في الكل لفظي) اهـ.

بهذا يتبين خطأ الذين يسارعون في تضليل مخالفيهم وتبديعهم معممين لأحكامهم وغير مراعين لنوع القضايا التي يقع فيها الخلاف، لا سيما المسائل التي نقل عن السلف الطيب خلاف فيها دون إنكار من بعضهم على بعض.

ويتبين أيضاً مجازفة أولئك الذين يضللون الأشاعرة والماتريدية جهلاً ودون روية، متجاهلين كل النصوص المنقولة عن علماء الأمة بالتنويه بفضلهم، ومتجاهلين أيضا كون قضية التفويض والتأويل التي يضللونهم بسببها منقولة عن الصحابة والسلف الطيب، وأنها من نوع المسائل التي لا يترتب على الخلاف فيها ضلال أو بدعة.

* * * * *

التفويض والتأويل

التفويض: مأخوذ من قولهم فوض إليه الأمر. أي ردّه إليه.

والمعنى الشرعي لا يخرج عن المعنى اللغوي، فهو شرعاً: ردُّ العلم بهذه المتشابهات إلى الله تعالى وعدم الخوض في معناها وذلك بعد تنزيه الله تعالى عن ظواهرها غير المرادة للشارع.

والتأويل: أصله من الأَوْلِ وهو الرجوع.

وهو شرعاً: صرف اللفظ عن الظاهر بقرينة تقتضي ذلك.

وهذان المذهبان كما أسلفنا هما المذهبان المعتبران المأثوران عن أهل السنة والجماعة في أبواب المتشابه، ولا اعتبار لمن جنح إلى التعطيل أو التشبيه من المذاهب الأخرى التي رفضتها الأمة ولفظتها.

● **انحصار الحق في التفويض والتأويل**:

هذه النصوص المتشابهة في الصفات إما أن تُثبت أو تُنفى، ونفيها تعطيل ظاهر، لأنه نفيٌ لما أثبت الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فمثلاً يقول الله تعالى:﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ فيأتي المعطل ويقول: إنه غير مستوٍ أو أن يقول الله: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ فيقال ليس لله يدان. وهذا بيِّن البطلان لأنه نفي لما أثبت الله تعالى والعياذ بالله.

أما الإثبات فإما أن يكون معه حمل الكلام على ظاهره وحقيقته التي يعهدها البشر، أو أن يصرف الكلام معه عن هذا الظاهر وهذه الحقيقة، والأول نعني حملَ الكلام على الظاهر والحقيقة يفضي قطعاً إلى التشبيه، لأن حقائق وظواهر هذه الألفاظ أجسام وكيفيات مخلوقة عبَّر بها المخلوق عمّا يراه من عالمه المخلوق، والله تعالى منزه عن ذلك.

ولا يقال: نحملها على الظاهر ونفوض العلم بالكيفية إلى الله تعالى. لأن هذا القول تناقض صريح أوقعت فيه الغفلة، إذ ليس من ظاهر ولا حقيقة هنا إلا الجسم، وهذا لا يصح قطعاً وصف الله تعالى به، وهذه الكيفية التي فُوِّض العلم بها إلى الله تعالى هي ذاتها المعنى الذي زعموا إثباته، لأن معاني هذه الألفاظ كيفيات، فإن أُثبِت المعنى فقد أُثبتت الكيفية، وإذا فُوضت الكيفية فقد فُوض المعنى. لهذا قلنا إنه تناقض أوقعت فيه الغفلة.

بقي القسم الأخير الذي هو صرف الكلام عن الحقيقة والظاهر، ثم بعد صرفه عن الظاهر إما أن يُتوقفَ عن التماس معنى له ويوكلَ العلمُ به إلى الله تعالى، وهذا هو التفويض الذي عليه جماهير السلف الصالح، أو يلتمسَ له معنى لائقٌ بالله تعالى حسب مناحي الكلام عند العرب وما تسيغه لغتهم، وهذا هو التأويل الذي عليه خلف الأمة وجماعات من سلفها الصالح.

بهذين المذهبين تنحصر القسمة الصحيحة في هذه القضية.

لهذا نرى العلماء ينصّون عندما يعرض لهم شيء من هذه

المتشابهات على أنه (**إما تفويض وإما تأويل**) إذ ليس بعدهما إلا التشبيه أو التعطيل.

قال الإمام الأبّي رحمه الله تعالى (شرح صحيح مسلم للأبي ٧ / ١٩٠) أثناء شرحه لحديث " **إن الله يمسك السموات على أصبع** ":

(والحديث من أحاديث الصفات فيصرف الكلام عن ظاهره المحال الموهم للجارحة، ويكون فيه المذهبان المتقدمان، إما الإمساك عن التأويل والإيمان به على ما يليق، ويصرف علمه إلى الله تعالى، أو يتأول) اهـ.

وقال الإمام العلامة بدر الدين بن جماعة (إيضاح الدليل ص١٠٣):

(واتفق السلف وأهل التأويل على أن ما لا يليق من ذلك بجلال الرب تعالى غير مراد... واختلفوا في تعيين ما يليق بجلاله من المعاني المحتملة... فسكت السلف عنه، وأوّله المتأولون) اهـ.

وقال الإمام ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - **في حديث النزول** (دفع شبه التشبيه ١٩٤):

(روى حديث النزول عشرون صحابياً، وقد تقدم أنه يستحيل على الله عز وجل الحركة والنقلة والتغير، **فيبقى** الناس رجلين: **أحدهما**: المتأول بمعنى أنه يقرب برحمته، **والثاني**: الساكت عن الكلام في ذلك مع اعتقاد التنزيه) اهـ.

وقال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - **في** شرحه على صحيح

مسلم (٥ / ٢٤) أثناء الكلام على حديث الجارية، ما نصه:

(هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان، أحدهما، الإيمان به من غير خوض في معناه مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات، والثاني، تأويله بما يليق) اهـ.

وقال أيضاً أثناء الكلام على حديث إمساك السماوات على أصبع والأرضين على أصبع (١٧ / ١٢٩) ما نصه: (هذا من أحاديث الصفات، وقد سبق فيها المذهبان، التأويل والإمساك عنه مع الإيمان بها ومع اعتقاد أن الظاهر منها غير مراد) اهـ.

ونقل الحافظ ابن حجر قول ابن دقيق العيد مؤيداً له وموافقاً عليه في حديث " **لا شخص أغير من الله** " (الفتح ١٣ / ٤١١): (قال ابن دقيق العيد: المنزهون لله إما ساكت عن التأويل، وإما مؤول) اهـ.

وعلى الجملة فإن أقوال العلماء في حصر الحق في هذين المذهبين لا تحصى كثرة، وبما نقلناه من نصوصهم مقنع.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

مذهب جمهور السلف التفويض

قال الإمام الترمذي - رحمه الله - (سنن الترمذي ٤ / ٤٩٢) مثبتاً للسلف الصالح مذهب التفويض:

(والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا تروى هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه) اهـ.

وقوله (يؤمن بها) إثبات لها، وبه يفارقون أصحاب التعطيل، وقوله (ولا تفسر ولا تتوهم ولا يقال كيف) تفويض لله تعالى في معانيها، وقوله (ولا يقال كيف) أي بلا استفسار عن معانيها، أو تعيين المراد بها، وبه يفارقون أصحاب التشبيه.

وروى الخلال بسند صحيح عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه قال في مثل هذه النصوص:

(نؤمن بها ونصدق ولا كيف ولا معنى) اهـ.

وروى الإمام الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى بسنده عن الإمام

الأوزاعي ـ رحمه الله (الاعتقاد ص ٩٣) قال: (كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه) اهـ.

والنصوص في هذا المعنى عن السلف كثيرة جداً كلها يفيد إيمانهم بها وإمرارها وعدم الخوض في تفسير معناها.

ولقد نقل الحافظ ابن حجر (الفتح ٦ / ٤٨) عن الحافظ ابن الجوزي معنى قولهم: أمروها كما جاءت. قال:

(قال ابن الجوزي: أكثر السلف يمتنعون من تأويل مثل هذا ـ يشير إلى حديث يضحك الله إلى رجلين ـ ويمرونه كما جاء، وينبغي أن يراعى في مثل هذا الإمرار اعتقاد أنه لا تشبه صفات الله صفات الخلق، ومعنى الإمرار عدم العلم بالمراد[1] منه مع اعتقاد التنزيه) اهـ.

قال الإمام عدي بن مسافر[2] رحمه الله تعالى (اعتقاد أهل السنة

---

(١) سنبين بعد قليل معنى عدم العلم بالمراد، إذ ليس المقصود أنهم لا يفهمون للكلام أي معنى، كلا، وإلا لأصبح الكلام مثل الحروف المقطعة في أوائل السور، وهذا يجعل كلامه تعالى وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام بلا فائدة، وهو محال من الله تعالى وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام.

(٢) هو أبو محمد عدي بن مسافرالشامي الهكّاري الشيخ الإمام الصالح القدوة زاهد وقته، ساح سنين كثيرة، وصحب المشايخ وجاهد أنواعاً من المجاهدات، ثم سكن بعض جبال الموصل في موضع ليس فيه أنيس، ثم آنس اللهُ تلك المواضع به، وعمرها ببركاته. توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وخمسين وخمسمائة.(السير ٣٤٢/٢٠، وفيات الأعيان ٢٥٤/٣).

والجماعة ص ٢٦):

(وتقرير مذهب السلف كما جاء من غير تمثيل ولا تكييف ولا تشبيه **ولا حمل على الظاهر**) اهـ.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الإمام ابن المنير (الفتح ١٣/١٩٠) قوله:

(لأهل الكلام في هذه الصفات كالعين والوجه واليد ثلاثة أقوال... **والثالث إمرارها على ما جاءت مفوضاً معناها إلى الله تعالى،** وقال الشيخ السهروردي في كتاب العقيدة له: أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والنزول والنفس واليد والعين فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى. قال الطيبي: هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح) اهـ.

وقال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - (المجموع ١ / ٢٥):

(اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها هل يخاض فيها بالتأويل أم لا؟ فقال قائلون تتأول على ما يليق بها، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين، وقال آخرون: لا تتأول بل يمسك عن الكلام في معناها ويوكل علمها إلى الله تعالى ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى وانتفاء صفات الحوادث عنه، فيقال مثلاً: نؤمن بأن﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به، مع أنا نعتقد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن الحلول وسمات الحدوث،

وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم وهي أسلم) اهـ.

قال الإمام الجلال السيوطي - رحمه الله تعالى - (الإتقان في علوم القرآن ٢ / ١٠):

(من المتشابه آيات الصفات... وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها **مع تنزيهنا له - تعالى - عن حقيقتها**) اهـ.

هذه نصوص صريحة في إثبات التفويض للسلف الصالح لا سبيل إلى إنكارها أو حملها على معاني أخرى لا تتفق وجلالة أقدارهم وتنزيههم للباري سبحانه، كمن ينسب لهم إثبات الحقائق الظاهرة المتعارف عليها بين البشر وتفويض كيفياتها لله تعالى، فيقول إنهم يثبتون المعنى الحقيقي ويفوضون الكيف، وقائل هذا لا يدري ما يقول، فإن حقائق هذه الألفاظ كيفيات فكيف يزعم إثبات معانيها وتفويض كيفياتها؟!.

وقد جره إلى هذا الفهم عبارة (بلا كيف) التي كثيراً ما ترد على ألسنة السلف عند الكلام على النصوص المتشابهة، ففهم منها أنهم يثبتون المعنى الحقيقي ويفوضون الكيف، وهذا فهم باطل، بل هي - أي (بلا كيف) - عبارةٌ المقصودُ منها زجرُ السائل عن البحث والتقصِّي، لا إثبات المعنى الحقيقي وتفويض الكيف!!

فإن أي لفظ يدلُّ في حقيقته على شيء من الجسمانيات والكيفيات متى ما جُهِل معناه كان السؤال عن المراد منه بكلمة (كيف)، وفي حديث فضل عيادة المريض الذي أخرجه مسلم ما يدل

على هذا، وذلك حين يقول الله تعالى لعبده: (مرضت فلم تعدني.. استطعمتك فلم تطعمني.. استسقيتك فلم تسقني..) كل ذلك والعبد يقول: (رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟!.. رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟!.. رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟!) فهو لم يفهم المعنى المراد من اللفظ بعد أن استحالت حقيقته في عقله، فسأل بـ (كيف؟) عن المعنى المراد، لا أنه أثبت حقيقة المرض والاستطعام والاستسقاء لله تعالى لكنه لم يعلم كيفياتها!!

فعندما يقال في جواب السائل (بلا كيف) يفهم منه أنه (بلا معنى) لأن لفظ الـ (كيف) هنا مستفهم به عن المعنى، وبنفيه ينتفي المعنى المستفهم عنه به، فهو من قبيل نفي الملزوم من طريق نفي اللازم، فالكيف لازم للمعنى الظاهر، وبنفيه نفيٌ للمعنى الظاهر، وذلك كمن يقول لك: إن هذا العدد ليس بزوج. فتفهم منه أنه ليس اثنين ولا أربعة ولا ستة... الخ لأن الزوجية لازم غير قابل للانفكاك عن الاثنين والأربعة والستة.. الخ.

من هنا يتبين مراد السلف بقولهم (بلا كيف)، ومنه تعلم أن من ينسب للسلف إثبات المعاني الحقيقية لهذه الألفاظ والتفويض في كيفياتها ينسب لهم التشبيه من حيث لا يدري.

تنبيه

هل كان السلف يدركون أي معنى لهذه النصوص المتشابهة؟ أم أنها بالنسبة لهم كالحروف التي في أوائل السور؟

وإذا كانوا يدركون لها معنى، كيف يُوفَّق بين إدراكهم هذا وبين ما مرَّ من تفسير الإمرار بأنه عدم العلم بالمراد؟

يبدو للوهلة الأولى أن ثمة تعارضاً بين إدراك معاني هذا النصوص وبين إمرارها الذي هو عدم العلم بالمراد منها، وفي الحقيقة ليس ثمة أي تعارض بين الأمرين، فالمقصود بعدم العلم بالمراد الذي فُسِّر به الإمرار هو عدم العلم بالمراد تفصيلاً وعلى سبيل القطع والتحديد، وهذا لا يقتضي عدم علمهم بالمراد إجمالاً.

مثال على هذا قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ يفهم منه على سبيل الإجمال معنى الكرم والجود المطلق والعطاء الذي لا ينقطع اللائق بصفة الرب تعالى، أما لفظ اليدين المضاف لله تعالى في الآية فبعد استبعاد المعنى الظاهر المتبادر من إطلاقه وهو الحقيقة اللغوية التي وضع اللفظ ليدلَّ عليها بين المخلوقين وهي الجارحة، نقول بعد استبعاد هذه الحقيقة احتمل اللفظ عدة معانٍ مجازية، ولهذا الاحتمال توقف جمهور السلف عن التعيين والقطع بأحدها، وهذ هو معنى عدم علمهم بالمراد؛ لا أنهم لا يفهمون لهذه النصوص أي معنى. تعالى الله أن يخاطب الناس بما لا يُفهم.

هذا هو اللائق بمقامات السلف في العلم؛ إذ لا يعقل أنهم كانوا يسمعون مثلاً قول الله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ أو ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ أو ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ أو ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ أو ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، أو قول رسول الله ﷺ (**يضحك ربنا**) أو (**ينزل ربنا**) أو (**يعجب ربنا**) الخ، ثم لا يفهمون من كل ذلك أي

معنى، كما هو الحال مع الحروف التي في فواتح السور، كلا، فإن هذه الألفاظ لها في لغة العرب معانٍ مجازيةٌ معروفةٌ ومشهورةٌ لا شك أن السلف فهموها إجمالاً، ولكنهم لفرط تقواهم وخشيتهم لله تعالى وتهيبهم لذلك المقام الأقدس ثم لعدم الاضطرار إلى التعيين لأحد المعاني لخلو عصرهم من المبطلين الذين يحملون كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ على وجوه فاسدة لا تحتملها لغة العرب وتتنافى مع التقديس والتنزيه، لهذا ولذاك أحجموا عن التعيين والتصريح، واكتفوا بهذا الفهم الإجمالي لها، وصرح بها الخلف بعدهم لطروٍّ ما اقتضى ذلك وحتّمه عليهم.

قال الشيخ سلامة العزامي القضاعي (فرقان القرآن ص ١٠٤) :

(وقال تعالى: ﴿۞ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ هل فهم أحد من السلف أنه هو ذلك النور الفائض على الحيطان والجدران المنتشر في الجو؟ جل مقام العلماء بالله وكتابه أن يفهموا هذا المعنى الظاهر العامي.

قال حبر الأمة ابن عباس فيما رواه عنه الطبري بالسند الصحيح: الله سبحانه هادي أهل السموات والأرض. وروى نحوه عن أنس بن مالك. وروى عن مجاهد أن معناه المدبر. ورجح الإمامُ الأوّلَ وزيف ما عداه ... تعالى الله عن صفات الأجسام وسمات الحدوث. **وهكذا لو استقريت أقوال السلف من مظانها لرأيت الكثير الطيب من بيان المعاني اللائقة بالله تعالى على سبيل التعيين، فمن نقل عدم التعيين مطلقاً عن السلف فما دقق البحث ولا اتسع اطلاعه)** اهـ.

وقال أيضاً مُوضّحاً هذا المعنى:

(تنبيه مهم: إذا سمعت في عبارات بعض السلف " إننا نؤمن بأن له - تعالى - وجها لا كالوجوه ويداً لا كالأيدي " فلا تظن أنهم أرادوا أن ذاته العلية منقسمة إلى أجزاء وأبعاض، فجزءٌ منها يدٌ وجزءٌ منها وجهٌ غير أنه لا يشابه الأيدي والوجوه التي للخلق!! حاشاهم من ذلك، وما هذا إلا التشبيه بعينه، وإنما أرادوا بذلك أن لفظ الوجه واليد قد استعمل في معنى من المعاني، وصفة من الصفات التي تليق بالذات العلية كالعظمة والقدرة، غير أنهم يتورعون عن تعيين تلك الصفة تهيباً من التهجم على ذلك المقام الأقدس) اهـ.

وجاء في كتاب تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - (١ / ٢٣٧) ما نصه:

(فهل يتصور أن الذين يبايعون النبي ﷺ تحت الشجرة عندما يتلون قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ يفهمون أن اليد هنـا يد ليست كيد المخلوقات - يعني يدا حقيقية كما يقول أصحاب الظاهر ولكنها ليست كيد المخلوقات - ولا يفهمون أن المراد سلطان الله تعالى وقدرته، بدليل ما فيها من تهديد لمن ينكث بأن مغبة النكث تعود عليه.

ولذلك نحن نرجح منهاج الماتريدي ومنهاج ابن الجوزي ومنهاج الغزالي، **ونرى أن الصحابة كانوا يفسرون بالمجاز إن تعذر إطلاق**

الحقيقة، كما يفسرون بالحقيقة في ذاتها) اهـ.

يؤيد هذا ما نقل عن جماعات منهم من التصريح بذكر هذه المعاني المجازية مثل سيدنا ابن عباس وابن مسعود وعلي رضي الله عنهم والحسن البصري ومالك والأوزاعي وقتادة والثوري ومجاهد وعكرمة رحمهم الله وغيرهم ممن تزخر بنصوصهم كتب التفسير والحديث وغيرها.

وسيأتي معنا باب خاص في تأويلات السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم.

* * * * *

التأويل مذهب سلفي وعربي صحيح

قد يظن البعض وذلك بسبب الرهج الذي يثار أمام البصائر والعقول في هذه القضية أن التأويل مذهب مبتدع ومنهج ضلال، لا سيما إذا مثل له بتأويلات المبتدعة من الفرق الباطنية وتعطيلات الجهمية وغيرها من الفرق التي اتخذت التأويل المتكلَّف مركباً وجسراً تعبر منه لهدم الدين ونقض الشريعة، والحق الذي لا يماري فيه منصف عاقل أن التأويل بشرطه وضوابطه منهج سديد لابد منه لفهم الكتاب والسنة، ومذهب ثابت عن جماعات من السلف كما نقل ذلك علماء الأمة وأئمتها.

قال الإمام الزركشي - رحمه الله تعالى - (البرهان في علوم القرآن ٢ / ٢٠٧):

(وقد اختلف الناس في الوارد منها - يعني المتشابهات - في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق:

أحدها : أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها، ولا نؤول شيئاً منها، وهم المشبهة.

الثانية : أن لها تأويلاً ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه، والتعطيل، ونقول لا يعلمه إلا الله وهو قول السلف.

والثالثة: أنها مؤولة وأولوها على ما يليق به.

والأول باطل - يعني مذهب المشبهة - والأخيران منقولان عن الصحابة) اهـ.

فأثبت رحمه الله تعالى مذهب التأويل والتفويض للصحابة.

وقال الإمام النووي - رحمه الله - في سياق شرحه لحديث من أحاديث الصفات (شرح مسلم ٦ / ٣٦):

(هذا حديث من أحاديث الصفات وفيه مذهبان مشهوران للعلماء... أحدهما وهو مذهب السلف... **والثاني مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي عن مالك والأوزاعي أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها)** اهـ. ومالك والأوزاعي من كبار علماء السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم.

وقد مر معنا تأويل مالك لنزول الرب وتعليق ابن عبد البر على ذلك.

وقال الإمام أبو محمد الجويني(١) والد إمام الحرمين رحمهما الله

---

(١) هو عبدالله بن يوسف والد إمام الحرمين، أوحد زمانه علماً وديناً وزهداً قال فيه شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني رحمه الله تعالى: لو كان الشيخ أبو محمد في بني إسرائيل لنُقل إلينا شمائله ولافتخروا به. اهـ توفي رحمه الله تعالى سنة ٤٣٨هـ. له من المصنفات " الفروق " و" السلسلة " و" التذكرة " و" التبصرة" وغيرها، أما رسالة الاستواء التي يحاول البعض ترويجها وإلصاقها به فمنسوبة له زوراً، إذ إن آخر كتاب صنَّفه هو الرسالة التي سماها " عقيدة أصحاب الإمام المطلبي الشافعي رحمه الله =

تعالى (إتحاف السادة المتقين ٢ / ١١٠) :

(أما ما ورد من ظاهر الكتاب والسنة مما يوهم بظاهره تشبيهاً **فللسلف فيه طريقان**، الإعراض عن الخوض فيها وتفويض علمها إلى الله تعالى... وإليها ذهب كثير من السلف... والطريقة الثانية: الكلام فيها وفي تفسيرها بأن يردها عن صفات الذات إلى صفات الفعل، فيحمل النزول على قرب الرحمة واليد على النعمة والاستواء

وكافة أهل السنة والجماعة " وأثنى فيها على الإمام أبي الحسن الأشعري ثناء طيباً، كما في تبيين كذب المفتري ص/١١٥، وقبله ص/ ١١٣ إعطاؤه خطَّه راضياً مؤيداً ضمن خطوط جمع من أكابر الأئمة مثل الإمام شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني وابنه أبي نصر وغيرهم على مكتوب بخط الإمام أبي القاسم القشيري وفيه (اتفق أصحاب الحديث أن أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه كان إماماً من أئمة أصحاب الحديث ومذهبه مذهب أصحاب الحديث، تكلَّم في أصول الديانات على طريقة أهل السنة... ومن طعن فيه أو قدح أو لعنه أو سبَّه فقد بسط لسان السوء في جميع أهل السنة) وذلك سنة ٤٣٦هـ، وتعرَّف على الخط المذكور الحافظ ابن عساكر. وانظره أيضاً في الطبقات الكبرى للتاج السبكي ٣/٣٧٤.

وعدَّه الحافظ ابن عساكر ضمن الطبقة الثالثة من أتباع الإمام الأشعري (انظر التبيين ص/٢٥٧) وكذلك فعل التاج السبكي في الطبقات الكبرى ٣/٣٧٠، كما أن هذه الرسالة المزعومة لم يذكرها أحد ممن ترجم له على كثرتهم. ولو افترضنا ثبوت نسبتها له رحمه الله لردّ عليه العلماء من معاصريه ومن بعدهم، فقد ردّوا عليه بأقلّ من ذلك، كما فعل الحافظ البيهقي في الرسالة التي أرسلها إليه إثر شروعه في الكتاب الذي سماه المحيط، ونصّ الرسالة موجود في طبقات التاج السبكي ٥/٧٧.

وهذا النص الذي نقله عنه الزبيدي هو من رسالة (كفاية المعتقد) لأبي محمد رحمه الله تعالى.

على القهر والقدرة، وقد قال ﷺ: " كلتا يديه يمين " ومن تأمل هذا اللفظ انتفى عن قلبه ريبة التشبيه، وقد قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ وقال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ﴾ فكيف يكون على العرش ساعة كونه سادسهم إلا أن يُردَّ ذلك إلى معنى الإدراك والإحاطة لا إلى معنى المكان والاستقرار والجهة والتحديد) اهـ.

وقال العلامة الشوكاني - رحمه الله تعالى - (إرشاد الفحول ١٧٦):

(الفصل الثاني: فيما يدخله التأويل، وهو قسمان: أحدهما: أغلب الفروع، ولا خلاف في ذلك. والثاني: الأصول كالعقائد وأصول الديانات وصفات الباري عز وجل، وقد اختلفوا في هذا القسم على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها ولا يؤوَّل شيء منها، وهذا قول المشبهة.

والثاني: أن لها تأويلاً ولكنا نمسك عنه، مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، قال ابن برهان: وهذا قول السلف...

والمذهب الثالث: أنها مؤولة. قال ابن برهان، والأول من هذه المذاهب باطل، **والآخران منقولان عن الصحابة، ونقل هذا المذهب الثالث عن علي وابن مسعود وابن عباس وأم سلمة**) اهـ.

وهذه أقوال صريحة للعلماء بإثبات مذهب التأويل للسلف الصالح.

ونحن نقول: لنفترض أنه لم ينقل عن أحد من السلف الصالح التصريح بتأويل شيء من ذلك، فأي حرج على من سلك سنن العرب في فهم الكلام العربي، وحمل هذه النصوص على ما تجيزه لغتهم، والعرب شائع في لسانهم تسمية الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب، كتسمية المطر بالنوء، والقوة باليد، وشائع أيضاً عندهم نسبة الفعل إلى غير فاعله، إذا كان برضاه أو بأمره ونحو ذلك، كأن يقال: فعل الأمير كذا، وضرب الأمير فلاناً، والفاعل والضارب حقيقة عامله، وإنما نسب الفعل إليه لأنه أمر به أو رضي به، وعلى الجملة فإن هذا ونظائره كثير دارج على ألسنتهم، ولا سبيل إلى إنكاره وجحده، والقرآن وأحاديث الرسول ﷺ جاءا بلسان العرب ولغتهم.

على أن الكلام إذا خلا من المجازات والاستعارات سمج وأصبح فجاً ثقيلاً لا تقبله الأسماع ولا تهضمه.

نقل الحافظ بن حجر عن الإمام المازري (الفتح ١٣ / ١٤٤) أثناء شرحه لحديث " إنكم سترون ربكم " وفيه قوله ﷺ" وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه ".

قال الحافظ: (قال المازري كان النبي ﷺ يخاطب العرب بما تفهم، ويخرج لهم الأشياء المعنوية إلى الحس ليقرب تناولهم لها، فعبر عن زوال المانع ورفعه عن الأبصار بذلك) اهـ.

ثم قال الحافظ ابن حجر (المصدر السابق):

(قال عياض: كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيراً، وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها وإيجازها، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ فمخاطبة النبي ﷺ لهم بـ " رداء الكبرياء على وجهه " ونحو ذلك من هذا المعنى، ومن لم يتضح له، وعلم أن الله منزه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلتها، وإما أن يؤولها، كأن يقول: استعار لعظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وهيبته وجلاله المانع إدراكَ أبصارِ البشرِ مع ضعفها لذلك رداءَ[1] الكبرياء، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيبته وموانع عظمته) اهـ.

ورجّح الإمام العزبن عبد السلام - رحمه الله - طريقة التأويل فقال (إتحاف السادة المتقين ٢ / ١٠٩): (طريقة التأويل بشرطها أقربها إلى الحق).

وعلق الإمام الزبيدي رحمه الله تعالى على قول العز بقوله: (ويعني بشرطها أن يكون على مقتضى لسان العرب) اهـ.

وقال الإمام العلامة الآلوسي رحمه الله تعالى (روح المعاني ٣ / ٨٩) حاثاً على حمل المتشابه على المجاز: (الحمل على المجاز الشائع في كلام العرب والكناية البالغة في الشهرة مبلغ الحقيقة أظهر من الحمل على معنى مجهول) اهـ.

---

(١) مفعول لقوله (استعار).

وقال أيضاً (٣ / ١١٦): (والتأويل القريب إلى الذهن الشائع نظيره في كلام العرب مما لا بأس به عندي، **على أن بعض الآيات مما أجمع على تأويلها السلف والخلف)** اهـ.

فأثبت رحمه الله للسلف تأويل بعض الآيات وأنها مما أُجمِع على تأويلها.

وقال الدكتورالشيخ محمد سعيد رمضان البوطي حفظه الله تعالى (كبرى اليقينيات ص/ ١٣٨ وما بعدها):

(مذهب السلف هو عدم الخوض في أي تأويل أو تفسير تفصيلي لهذه النصوص، والاكتفاء بإثبات ما أثبته الله تعالى لذاته، مع تنزيهه عزّ وجلّ عن كل نقص ومشابهة للحوادث، وسبيل ذلك التأويل الإجمالي لهذه النصوص وتحويل العلم التفصيلي بالمقصود منها إلى علم الله عزّ وجلّ، **أما ترك هذه النصوص على ظاهرها دون أي تأويل لها سواء كان إجمالياً أم تفصيلياً فهو غير جائز، وهو شيء لم يجنح إليه سلف ولا خلف**... ولكنك عندما تنزه الله حيال جميع هذه الآيات عن مشابهة مخلوقه في أن يتحيز في مكان وتكون له أبعاد وأعضاء وصورة وشكلٍ، ثم أثبتَّ لله ما أثبته هو لذاته على نحوٍ يليق بكماله وذلك بأن تكِلَ تفصيل المقصود بكلٍّ من هذه النصوص إلى الله جلّ جلاله سَلِمْتَ بذلك من التناقض في الفهم وسَلَّمْتَ القرآن من توهم أي تناقض فيه، وهذه هي طريقة السلف رحمهم الله ألا تراهم يقولون عنها " أمروها بلا كيف " إذ لولا أنهم يؤولونها تأويلاً إجمالياً بالمعنى الذي أوضحنا لما صحّ منهم أن يقولوا ذلك.

ومذهب الخلف الذين جاءوا من بعدهم هو تأويل هذه النصوص بما يضعها على صراط واحد من الوفاق مع النصوص المحكمة الأخرى التي تقطع بتنزّه الله عن الجهة والمكان والجارحة.

واعلم أن مذهب السلف في عصرهم كان هو الأفضل والأسلم والأوفق مع الإيمان الفطري المرتكز في كلٍّ من العقل والقلب.

ومذهب الخلف في عصرهم أصبح هو المصير الذي لا يمكن التحول عنه، بسبب ما قامت فيه من المذاهب الفكرية والمناقشات العلمية... والمهم أن تعلم بأن كلاًّ من المذهبين منهجان إلى غاية واحدة، لأن المآل فيهما إلى أن الله عزّوجلّ لا يشبهه شيء من مخلوقاته، وأنه منزّه عن جميع صفات النقص، فالخلاف الذي تراه بينهما خلاف لفظي وشكلي فقط) اهـ.

وقال الشيخ علي الطنطاوي رحمه الله تعالى (تعريف عام بدين الإسلام ص٨١):

(القرآن أنزل بلسان العرب، وخوطب به العرب، وكل ما يفهمه منه العربي الصميم وفق قواعد العربية ومصطلح أهلها - حقيقة حيث ينصرف إلى الحقيقة أو مجازاً حيث يفهم منه المجاز - يكون فهماً صحيحاً، ولكن اللغات كلها إنما وضعت للتعبير عن المعاني الأرضية المادية، فلا تستطيع أن تحيط بالمشاعر الإنسانية فضلاً عن الصفات الإلهية) اهـ.

وهذه حقيقة لا ريب فيها بين العقلاء، إذ الكلام يتعين في الحقيقة

والظاهر متى أمكن ذلك، وإلا فبالمجاز مندوحة وسَعة، وبما أن هذه الألفاظ حقائقها مادية حسية ضيقة فإنه إذاً من الخطأ بمكان حمل اللفظ عليها، بل يتعين الانصراف إلى المجاز.

فإذا كان الأمر كذلك، فلا ملامة ولا حرج حينئذ على علماء الأمة إذا فسروا كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ العربيين على طريقة العرب وحسب أسلوب تخاطبهم وتحاورهم وبما يليق بجلال الله تعالى، وبما يدفع شبه المشبهين، وهل هم في هذا إلا مهتدون بهدي جمهور السلف الذين فهموا عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ، لكنهم - كما ذكرنا - لم يتطرقوا - في الغالب - لإعلانه والتصريح به لعدم الحاجة إلى ذلك في عصورهم، ومضى قرنهم على هذا.

وهكذا كان الحال مع الذين جاءوا من بعدهم، إلى أن جاء زمن نبتت فيه رؤوس البدعة، ورفع فيه أهل الزيغ عقيرتهم، وجابهوا الناس بما لم يكن لهم به عهد، واستولوا بمقالاتهم الفاسدة على عقول العامة، وحملوا كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ على ما لا يجوز حملهما عليه من المعاني، حينها تعين على علماء أهل السنة الذود عن عقائد المسلمين، وغاية ما فعلوه ـ رضي الله تعالى عنهم ـ هو أنهم جهروا بما كان يجتنب جمهور السلف الصالح من الصحابة والتابعين الجهر به، لعدم الحاجة إليه في أزمنتهم.

قال الإمام العز بن عبد السلام (فتاوى العز بن عبد السلام ص٢٢) رحمه الله تعالى:

(وليس الكلام في هذا - يعني التأويل - بدعة قبيحة، وإنما الكلام فيه

بدعة حسنة واجبة لَمَّا ظهرت الشبهة، وإنما سكت السلف عن الكلام فيه إذ لم يكن في عصرهم من يحمل كلام الله وكلام رسوله على ما لا يجوز حمله عليه، ولو ظهرت في عصرهم شبهة لكذبوهم وأنكروا عليهم غاية الإنكار، فقد رد الصحابة والسلف على القدرية لما أظهروا بدعتهم، ولم يكونوا قبل ظهورهم يتكلمون في ذلك) اهـ.

وقال الشيخ الإمام القدوة الرباني عدي بن مسافر الشامي - رحمه الله تعالى - (اعتقاد أهل السنة والجماعة ص ٢٦):

(ونؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها، فإن كل ما تمثل في الوهم فهو مُقدِّرُه قطعاً وخالقُهُ، **وهذا الذي درج عليه السلف قبل ظهور الأهواء وتشعب الآراء، فلما ظهرت البدع وانتشر في الناس التشبيه والتعطيل فزع أهل الحق إلى التأويل**) اهـ.

وهذا الذي قاله رضي الله عنه هو عين ما يراه الأشاعرة ويعتقدونه، إذ لولا ظهور الفتن ومقالات أهل الزيغ وتشويشهم على عقائد العامة ما صرحوا وبينوا ما كان السلف يعتقدونه إجمالاً ويمرون عليه مروراً.

وقال العلامة ملا على القاري - رحمه الله تعالى - معتذراً عن علماء الأمة لأخذهم بالتأويل (مرقاة المفاتيح ٢ / ١٣٦): (ولم يريدوا بذلك مخالفة السلف الصالح - معاذ الله أن يظن بهم ذلك - وإنما

دعت الضرورة في أزمنتهم لذلك، لكثرة المجسمة والجهمية وغيرها من فرق الضلال، واستيلائهم على عقول العامة، فقصدوا بذلك ردعهم وبطلان قولهم، ومن ثم اعتذر كثير منهم وقالوا: لو كنا على ما كان عليه السلف الصالح من صفاء العقائد وعدم المبطلين في زمنهم لم نخض في تأويل شيء من ذلك) اهـ.

وقال الإمام الزركشي - رحمه الله تعالى - (البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٠٩): (قلت: وإنما حملهم على التأويل وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته، لقيام الأدلة على استحالة المشابهة والجسمية في حق البارئ تعالى) اهـ.

ونقل ملا علي القاري عن ابن حجر الهيتمي - رحمه الله تعالى - (مرقاة المفاتيح ١/ ١٣٤):

(أكثر السلف لعدم ظهور أهل البدع في أزمنتهم يفوضون علمها - آيات الصفات - إلى الله تعالى مع تنزيهه سبحانه عن ظاهرها الذي لا يليق بجلال ذاته، وأكثر الخلف يؤولونها بحملها على محامل تليق بذلك الجلال الأقدس والكمال الأنفس، لاضطرارهم إلى ذلك لكثرة أهل الزيغ والبدع في أزمنتهم) اهـ.

وقال إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى (المصدر السابق):

(لو بقي الناس على ما كانوا عليه لم نؤمر بالاشتغال بعلم الكلام، أما الآن فقد كثرت البدع فلا سبيل إلى ترك أمواج الفتن تلتطم) اهـ.

وقال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - (المجموع ١ / ٢٥):

(فإن دعت الحاجة إلى التأويل لرد مبتدع ونحوه تأوّلوا حينئذ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء في هذا) اهـ.

وقال العلامة ملا علي القاري - رحمه الله تعالى - (مرقاة المفاتيح ١/ ١٨٩):

(اتفق السلف والخلف على تنزيه الله تعالى عن ظواهر المتشابهات المستحيلة على الله تعالى... وخاض أكثر الخلف في التأويل لكن غير جازمين بأن هذا هو مراد الله تعالى من تلك النصوص، وإنما قصدوا بذلك صرف العامة عن اعتقاد ظواهر المتشابه، والرد على المبتدعة المتمسكين بأكثر تلك الظواهر) اهـ.

وقال العلامة محمود بن خطاب السبكي - رحمه الله تعالى - في كتاب (الدين الخالص ١ / ٢٧) ما نصه:

(أما ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهة فقد أجمع السلف والخلف رضي الله عنهم على أنها مصروفة عن ظاهرها لقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ وقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ثم اختلفوا في بيان معاني تلك الآيات والأحاديث، فالسلف يفوضون علم معانيها إليه تعالى، فيقولون إن الاستواء في آية ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، مع جزمهم بأنه جل جلاله يستحيل عليه الاستقرار على العرش أو اتصاله

به أو جلوسه عليه، لأنه تعالى إله قديم موصوف باستوائه على العرش قبل خلق العرش، لأن القرآن الذي منه هذه الآية موجود قبل إيجاد العرش، فكيف يعقل أنه تعالى استقر على عرش غير موجود؟

ولما خلق الخلق لم يحتج إلى مكان يحل فيه، بل هو غني عنه، فهو تعالى لم يزل بالصفة التي كان عليها.

والخلف يقولون فيها: الاستواء معناه الاقتدار والتصرف أو نحو ذلك. ومذهب السلف أسلم...

ووجه صحة مذهب الخلف أنهم فسروا الآية بما يدل عليه اللفظ العربي، والقرآن عربي، وحملهم على التفسير المذكور ولم يفوضوا كما فوض السلف وجود المشبهة في زمانهم زاعمين - أي المشبهة - أن ظاهر الآيات يدل على أنه تعالى جسم، ولم يفقهوا أنه مستحيل عليه عز وجل الجسمية والحلول في الأمكنة...

فوجب عليهم - يعني الخلف - أن يبينوا للعامة معنى تلك الآيات والأحاديث المتشابهة حسب مدلولات القرآن والأحاديث النبوية بما يصح اتصاف الله تعالى به، ليعرفوا الحق فيعملوا عليه ويتركوا الباطل وأهله فجزاهم الله تعالى خير الجزاء.

وقد نقل العلامة زروق عن أبي حامد أنه قال: **لا خلاف في وجوب التأويل عند تعين شبهة لا ترتفع إلا به**.

والحاصل: أن الخلف لم يخالفوا السلف في الاعتقاد وإنما خالفوهم في تفسير المتشابه للمقتضي الذي حدث في زمانهم دون زمان السلف كما علمت، بل اعتقادهم واحد، وهو أن الآيات

والأحاديث المتشابهات مصروفة عن ظاهرها الموهم تشبيهه تعالى بشيء من صفات الحوادث وأنه سبحانه وتعالى مخالف للحوادث، فليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا مستقر على عرش ولا في سماء ولا يمر عليه زمان وليس له جهة إلى غير ذلك مما هو من نعوت المخلوقين.) اهـ.

وعلى الجملة، فإن التأويل حق سواء ثبت النقل فيه عن السلف - وهو الحق كما مرَّ وكما سيأتي - أم لم يثبت، لأنه أسلوب عربي أصيل لفهم الكلام العربي، ويدخل في ضمنه كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، والقائل به لم يأت بدعاً من الأمر، ولكنه اتبع طريق العرب في فهم الكلام.

* * * * *

نماذج من تأويل علماء الأمة وأئمتها لنصوص الصفات

قال الإمام الخطابي - رحمه الله تعالى - عند شرحه قول النبي ﷺ "وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب " (معالم السنن ٤ / ٣٢٨):

(هذا الكلام إذا جرى على ظاهره كان فيه نوع من الكيفية، والكيفية عن الله وصفاته منفية، فعقل أن ليس المراد منه تحقيق هذه الصفة، ولا تحديده على هذه الهيئة، وإنما هو كلام تقريب أريد به عظمة الله وجلاله سبحانه، وإنما قصد به إفهام السائل من حيث يدركه فهمه إذ كان أعرابياً جلفاً لا علم له بمعاني ما دق من الكلام وبما لطف منه عن درك الأفهام، وفي الكلام حذف وإضمار، فمعنى قوله " أتدري ما الله " معناه أتدري ما عظمة الله وجلاله، وقوله " إنه ليئط به " معناه إنه ليعجز عن جلاله وعظمته حتى يئط به، إذ كان معلوماً أن أطيط الرحل بالراكب إنما يكون لقوة ما فوقه ولعجزه عن احتماله، فقرر بهذا النوع من التمثيل عنده معنى عظمة الله وجلاله وارتفاع عرشه ليعلم أن الموصوف بعلو الشأن وجلالة القدر وفخامة الذكر لا يجعل شفيعاً إلى من هو دونه في القدر وأسفل منه في الدرجة، وتعالى الله أن يكون مشبهاً بشيء أو مكيفا بصورة خلق أو مدركاً بحد. ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾) اهـ.

وقال أيضاً عن حديث النزول ونحوه من المتشابه (الأسماء والصفات ص٤٥٣) :

(وإنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، وهذا صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه، وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم، يفعل ما يشاء ، لا يتوجه على صفاته كيفية، ولا على أفعاله كمية، سبحانه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾) اهـ.

وأوّل محيي السنة الإمام البغوي حبَّ الله تعالى للمؤمنين بثنائه عليهم وثوابه لهم وعفوه عنهم (تفسير البغوي ١ / ٢٩٣).

وتفسيره زاخر بما تقرّ به أعين المنزّهين لله تعالى.

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي في حديث (من تقرب إليّ شبراً ...) (الأسماء والصفات ص٤٥٣):

(تقرب العبد بالإحسان وتقرب الحق بالامتنان.. وتقرب العبد إليه بالتوبة والإنابة وتقرب الباري إليه بالرحمة والمغفرة.. وتقرب العبد إليه بالسؤال وتقربه إليه بالنوال.. هكذا القول في الهرولة إنما يخبر عن سرعة القبول وحقيقة الإقبال ودرجة الوصول، والوصف الذي يرجع إلى الله سبحانه وتعالى يصرفه لسان التوحيد وبيان التجريد إلى نعوته المتعالية وأسمائه الحسنى) اهـ.

وقال الإمام أبو نصر القشيري رحمه الله تعالى (إتحاف السادة المتقين ٢/ ١١٠):

(كيف يسوغ لقائل أن يقول: في كتاب الله تعالى ما ليس لمخلوق سبيل إلى معرفته ولا يعلم تأويله إلا الله، أليس هذا من أعظم القدح في النبوات؟! وأن النبي ﷺ ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى، ودعا الخلق إلى علم ما لا يعلم، أليس الله يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾؟! فإذاً - على زعمهم - يجب أن يقولوا كذب حيث قال ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ إذ لم يكن معلوماً عندهم، وإلا فأين هذا البيان؟ وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعى بأنه مما لا تعلمه العرب؟ ولو كان كذلك لما كان ذلك الشيء عربياً... ونسبة النبي ﷺ إلى أنه دعا إلى رب موصوف بصفات لا تعقل أمر عظيم لا يتخيله مسلم، فإن الجهل بالصفات يؤدي إلى الجهل بالموصوف.

والغرض: أن يستبين من معه مسكة من العقل أن قول من يقول: استواؤه صفة ذاتية لا يعقل معناه، واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها، والقدم صفة ذاتية لا يعقل معناه، تمويه ضمنه تكييف وتشبيه ودعاء إلى الجهل، وقد وضح الحق لذي عينين.

وليت شعري، هذا الذي ينكر التأويل يطرد هذا الإنكار في كل شيء وفي كل آية، أم يقنع بترك التأويل في صفات الله تعالى؟ فإن امتنع من التأويل أصلاً فقد أبطل الشريعة والعلوم، إذ ما من آية وخبر إلا ويحتاج إلى تأويل وتصرفٍ في الكلام، لأن ثَمّ أشياء لابد من تأويلها لا خلاف بين العقلاء فيه إلا الملحدة الذين قَصْدهم

التعطيل للشرائع، والاعتقاد لهذا يؤدي إلى إبطال ما هو عليه من التمسك بالشرع.

وإن قال: يجوز التأويل على الجملة إلا فيما يتعلق بالله وصفاته فلا تأويل فيه. فهذا يصير منه إلى أن ما يتعلق بغير الله تعالى يجب أن يعلم، وما يتعلق بالصانع وصفاته يجب التقاصي عنه، وهذا لا يرضى به مسلم.

وسر الأمر أن هؤلاء الذين يمتنعون عن التأويل معتقدون حقيقة التشبيه غير أنهم يدلسون ويقولون: له يد لا كالأيدي وقدم لا كالأقدام، واستواء بالذات لا كما نعقل فيما بيننا، فليقل المحقق: هذا كلام لابد فيه من استبيان، قولكم: نُجري الأمر على الظاهر ولا يعقل معناه تناقض، إن أجريت على الظاهر فظاهر الساق في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ هو العضو المشتمل على الجلد واللحم والعظم والعصب والمخ، فإن أخذت بهذا الظاهر والتزمت بالإقرار بهذه الأعضاء فهو الكفر، وإن لم يمكنك الأخذ بها فأين الأخذ بالظاهر؟ ألست قد تركت الظاهر وعلمت تقدس الرب تعالى عما يوهم الظاهر فكيف يكون أخذاً بالظاهر؟! وإن قال الخصم: هذه الظواهر لا معنى لها أصلاً. فهو حكم بأنها ملغاة وما كان في إبلاغها إلينا فائدة وهي هدر، وهذا محال.

وفي لغة العرب ما شئت من التجوز والتوسع في الخطاب وكانوا يعرفون موارد الكلام ويفهمون المقاصد، فمن تجافى عن التأويل فذلك لقلة فهمه بالعربية، ومن أحاط بطرف من العربية هان عليه

مدرك الحقائق، وقد قيل ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ فكأنه قال والراسخون في العلم أيضاً يعلمونه ويقولون آمنا به فإن الإيمان بالشيء إنما يتصور بعد العلم، أما ما لا يعلم فالإيمان به غير متأت، ولهذا قال ابن عباس: أنا من الراسخين في العلم) انتهى قول الإمام القشيري رحمه الله.

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن دقيق العيد مؤيداً له في شرحه لحديث " لا شخص أغير من الله " (الفتح ١٣ / ٤١١) قال:

(قال ابن دقيق العيد: المنزهون لله إما ساكت عن التأويل، وإما مؤول. والثاني - يعني المؤول - يقول المراد بالغيرة المنع من الشيء والحماية، وهما من لوازم الغيرة، فأطلقت على سبيل المجاز، كالملازمة وغيرها من الأوجه الشائعة في لسان العرب) اهـ.

وقال الإمام النووي - رحمه الله - (شرح مسلم ٥ / ٢٤) في شرح حديث إمساك السموات على أصبع والأرضين على أصبع " ما نصه:

(هذا من أحاديث الصفات وقد سبق فيها المذهبان التأويل والإمساك...) ثم قال بعد صفحات (وأما إطلاق اليدين لله تعالى فمتأول على القدرة، وكنى عن ذلك باليدين لأن أفعالنا تقع باليدين، فخوطبنا بما نفهمه ليكون أوضح وأوكد في النفوس، ولا تمثيل لصفة الله تعالى السمعية المسماة باليد التي ليست بجارحة، والله تعالى أعلم بمراد نبيه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فيما ورد في هذه الأحاديث من مشكل ونحن نؤمن بالله تعالى وصفاته ولا نشبه شيئاً به

ولا نشبهه بشيء) اهـ.

وقال **الإمام اللغوي النحوي ابن السيد البطليوسي** - رحمه الله تعالى - بعد أن ذكر حديث النزول في سياق إثباته للمجاز (الإنصاف ص ٨٢):

(جعلته المجسمة نزولا على الحقيقة، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، وقد أجمع العارفون بالله عز وجل على أنه لا ينتقل لأن الانتقال من صفات المحدثات، ولهذا الحديث تأويلان صحيحان لا يقتضيان شيئاً من التشبيه: أحدهما أشار إليه مالك رحمه الله وقد سئل عن هذا الحديث فقال: ينزل أمره كل سحر، فأما هو عز وجل فإنه دائم لا يزول ولا ينتقل سبحانه لا إله إلا هو.

وسئل الأوزاعي فقال: يفعل الله ما يشاء[1].

وهذا تلويح يحتاج إلى تصريح، وخفي إشارة يحتاج إلى تبيين عبارة).

ثم أخذ رحمه الله ببيان حقيقة ما قالاه على أساليب العرب واستعاراتها، وذكر أن العرب تنسب الفعل إلى من أمر به كما تنسبه إلى من فعله وباشره ومعنى النزول في الحديث أن الله تعالى يأمر ملكاً بالنزول إلى السماء الدنيا فينادي بأمره، ثم قال رحمه الله: (فهذا تأويل كما تراه صحيح جار على فصيح كلام العرب في محاوراتها

---

(١) ذكر قول الأوزاعي هذا الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى ثم قال: أي يظهر الله من أفعاله ما يشاء. اهـ الرسالة الوافية ص١٣٧.

والمتعارف من أساليبها ومخاطباتها، وهو شرح ما أراده مالك والأوزاعي رحمهما الله) اهـ.

قال الإمام أبو بكر بن العربي - رحمه الله - (القبس شرح الموطأ ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩):

(وأما الأوزاعي - وهو إمام عظيم - فنزع بالتأويل حين قال وقد سئل عن قول النبي ﷺ "**ينزل ربنا** " فقال: يفعل الله ما يشاء. ففتح باباً من المعرفة عظيما ونهج إلى التأويل صراطا مستقيما).

ثم قال رحمه الله تعالى:

(إن الله سبحانه منزه عن الحركة والانتقال لأنه لا يحويه مكان كما لا يشتمل عليه زمان، ولا يشغل حيزاً كما لا يدنو إلى شيء بمسافة ولا يغيب بعلمه عن شيء، متقدس الذات عن الآفات منزه عن التغير والاستحالات، إله في الأرض إله في السماوات. وهذه عقيدة مستقرة في القلوب ثابتة بواضح الدليل) اهـ.

وقال أيضاً في شرحه على سنن الترمذي (٢ /٢٣٤):

(اختلف الناس في هذا الحديث وأمثاله على ثلاثة أقوال فمنهم من ردّه لأنه خبر واحد ورد بما لا يجوز ظاهره على الله وهم المبتدعة، ومنهم من قبله وأمرّه كما جاء ولم يتأوله ولا تكلم فيه مع اعتقاده أن الله ليس كمثله شيء، ومنهم من تأوله وفسره. وبه أقول، لأنه معنى قريب عربي فصيح.

أما إنه قد تعدى إليه قوم ليسوا من أهل العلم بالتفسير فتعدوا

عليه بالقول بالتكثير، **قالوا:** في هذا الحديث دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات.

قلنا: هذا جهل عظيم وإنما قال " **ينزل إلى السماء** " ولم يقل في هذا الحديث من أين ينزل ولا كيف ينزل.

قالوا - وحجتهم ظاهرُهُ - : قال الله تعالى:﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾.

قلنا: وما العرش في العربية؟ وما الاستواء؟...) إلى أن قال رحمه الله تعالى:

(والذي يجب أن يعتقد في ذلك أن الله كان ولا شيء معه ثم خلق المخلوقات من العرش إلى الفرش فلم يتغير بها ولا حدث له جهة منها ولا كان له مكان فيها فإنه لا يحول ولا يزول قدوس لا يتغير ولا يستحيل، وللاستواء في كلام العرب خمسة عشر معنى ما بين حقيقة ومجاز، منها ما يجوز على الله فيكون معنى الآية، ومنها ما لا يجوز على الله بحال، وهو إذا كان الاستواء بمعنى التمكن أو الاستقرار أو الاتصال أو المحاذاة، فإن شيئاً من ذلك لا يجوز على الباري تعالى، ولا يضرب له الأمثال في المخلوقات، وإما أن لا يفسر كما قال مالك وغيره: إن الاستواء معلوم. يعني مورده في اللغة. والكيفية التي أراد الله مما يجوز عليه من معاني الاستواء مجهولة، فمن يقدر أن يعيّنها؟ والسؤال عنه بدعة، لأن الاشتغال به وقد تبين طلب التشابه ابتغاء للفتنة. فتحصل لك من كلام إمام المسلمين مالك أن الاستواء معلوم وأن ما يجوز على الله غير متعين وما يستحيل عليه

هو منزه عنه، وتعيُّن المراد بما لا يجوز عليه لا فائدة لك فيه إذ قد حصل لك التوحيد والإيمان بنفي التشبيه والمحال على الله سبحانه وتعالى، فلا يلزمك سواه، وقد بينا ذلك في المشكلين على التحقيق، وأما قوله: ينزل ويجيء ويأتي، وما أشبه ذلك من الألفاظ التي لا تجوز على الله في ذاته معانيها فإنها ترجع إلى أفعاله، وهنا نكتة وهي: أن أفعالك أيها العبد إنما هي في ذاتك، وأفعال الله سبحانه لا تكون في ذاته ولا ترجع إليه وإنما تكون في مخلوقاته، فإذا سمعت الله يقول كذا فمعناه في المخلوقات لا في الذات، وقد بين ذلك الأوزاعي حين سئل عن هذا الحديث ـ أي حديث النزول ـ فقال: يفعل الله ما يشاء. وإما أن تعلم وتعتقد أن الله لا يتوهم على صفة من المحدثات ولا يشبهه شيء من المخلوقات ولا يدخل باباً من التأويلات.

قالوا- أي أصحاب الظواهر - : نقول ينزل ولا نكيف.

قلنا: معاذ الله أن نقول ذلك، إنما نقول كما علمنا رسول الله ﷺ وكما علمنا من العربية التي نزل بها القرآن، قال النبي ﷺ: " **يقول الله عبدي مرضت فلم تعدني. . وجعت فلم تطعمني. . وعطشت**[1] **فلم تسقني** " وهو لا يجوز عليه شيء من ذلك ولكن شرّف هؤلاء بأن عبّر به عنهم، كذلك قوله: ينزل ربنا، عبّر به عن عبده وملَكه الذي ينزل بأمره باسمه فيما يعطي من رحمته.. والنزول قد يكون في المعاني وقد

---

(١) كذا. وفي الحديث (استطعمتك.. واستسقيتك..).

يكون في الأجسام، والنزول الذي أخبر الله عنه إن حملته على أنه جسم فذلك ملَكُه ورسوله وعبده، وإن حملته على أنه كان لايفعل شيئاً من ذلك ثم فعله عند ثلث الليل فاستجاب وغفر وأعطى وسمّى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة ومن صفة إلى صفة فتلك عربية محضة خاطب بها من هم أعرف منكم - أهل الظاهر - وأعقل وأكثر توحيداً وأقلّ بل أعدم تخليطاً. **قالوا بجهلهم**: لو أراد نزول رحمته لما خص بذلك الثلث من الليل لأن رحمته تنزل بالليل والنهار. **قلنا**: ولكنها بالليل وفي يوم عرفة وفي ساعة الجمعة يكون نزولها أكثر وعطاؤها أوسع وقد نبّه الله على ذلك بقوله تعالى:﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾) اهـ.

ولقد أطلنا بنقل كلامه رحمه الله لنفاسته وإحكامه، ولا ندري - والله - كيف يكون مثل هذا الكلام الرفيع الرائع الرائق ضلالاً؟!

وجاء في كتاب البيان والتحصيل لابن رشد (الجد) رحمه الله تعالى (١٨ / ٥٠٤، وانظر السير ٨/١٠٤، والنوادر والزيادات لابن أبي زيد ١٤/٥٥٣) ما نصه:

(قال - يعني ابن القاسم صاحب مالك - وسألت مالكاً عن الحديث في أخبار سعد بن معاذ في العرش، فقال: لا تتحدث به... وعن الحديث " إن الله خلق آدم على صورته " وعن الحديث في الساق، وذلك كله، قال ابن القاسم: لا ينبغي لمن يتقي الله ويخافه أن يحدث بمثل هذا.

قال ابن رشد بعد أن ذكر الأحاديث التي أشار إليها ابن القاسم: وإنما نهى مالك أن يتحدث بهذين الحديثين وبالحديث الذي جاء بأن الله خلق آدم على صورته، ونحو ذلك من الأحاديث التي يقتضي ظاهرها التشبيه، مخافة أن يتحدث بها، فيكثر التحدث بها، وتشيع في الناس، فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها، فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها، وسبيلها - إذا صحت الروايات بها - أن تتأول على ما يصح، مما ينتفي به التشبيه عن الله عز وجل بشيء من خلقه، كما يصنع بما جاء في القرآن مما يقتضي ظاهره التشبيه وهو كثير، كالإتيان في قوله عز وجل: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ﴾ والاستواء في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وكما يفعل أيضاً بما جاء من ذلك في السنن المتواترة كالضحك والنزول وشبه ذلك مما لم يكره روايتها لتواتر الآثار بها، لأن سبيلها كلها في اقتضاء ظاهرها التشبيه وإمكان تأويلها على ما ينتفي به تشبيه الله عز وجل بشيء من خلقه سواء) اهـ.

ولقد نقل **الحافظ أبو الحسن علي بن القطان** - رحمه الله تعالى - الإجماع على التأويل الإجمالي والتأويل التفصيلي، قال (الإقناع في مسائل الإجماع ١ / ٣٢ - ٤٣):

(وأجمعوا أنه تعالى يجيء يوم القيامة والملك صفاً صفاً لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين، ويعذب منهم من يشاء كما قال تعالى، **وليس مجيئه بحركة ولا انتقال**. وأجمعوا أنه تعالى يرضى عن الطائعين له، **وأن رضاه عنهم إرادته نعيمهم**.

وأجمعوا أنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، **وأن غضبه إرادته لعذابهم وأنه لا يقوم لغضبه شيء**) اهـ.

وفي صرف المجيء عن ظاهره الذي هو الحركة تأويل إجمالي، وفى حمل الرضا على إرادة النعيم، وحمل الغضب على إرادة العذاب تأويل تفصيلي.

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى (الاعتصام، بتحقيق محمد رشيد رضا، ١/٢٩٧):

(إن للراسخين طريقاً يسلكونها في اتباع الحق، وإن الزائغين على طريق غير طريقهم، فاحتجنا إلى بيان الطريق التي سلكها هؤلاء لنتجنبها، كما نبين الطريق التي سلكها الراسخون لنسلكها).

ثم أخذ ببيان طرق الزائغين فقال:

(فمنها اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة... ومنها ضد هذا، وهو ردّهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم... ومنها تخرّصهم على الكلام في القرآن والسنة العربيين مع العُروِّ عن علم العربية الذي يفهم به عن الله ورسوله... ومنها انحرافهم عن الأصول الواضحة إلى اتباع المتشابهات التي للعقول فيها مواقف).

وضرب مثلاً لهذا الصنف من غير أمة الإسلام بالنصارى، ثم قال رحمه الله: (**ومثاله في ملة الإسلام مذهب الظاهرية في إثبات الجوارح للرب - المنزه عن النقائص - من العين واليد والرجل والوجه المحسوسات والجهة وغير ذلك من الثابت للمحدثات**) اهـ.

ومعنى كلامه ظاهر، أي أن المحظور هو حملها على المحسوسات، وهو اللازم من حملها على الظاهر والحقيقة أو هو هو، أما إثباتها مع تنزيه الله تعالى عن ظواهرها وحقائقها اللغوية المعروفة فهو حق، وهو مذهب جماهير سلف الأمة الصالح رضوان الله عليهم.

وقال أيضاً رحمه الله تعالى في تأويل حُبِّه تعالى وبغضه (الموافقات ١١٦/٢):

(والحب والبغض من الله تعالى إما أن يراد بهما نفس الإنعام والانتقام، فيرجعان إلى صفات الأفعال على رأي من قال بذلك، وإما أن يراد بهما إرادة الإنعام والانتقام، فيرجعان إلى صفات الذات، **لأن نفس الحب والبغض المفهومين في كلام العرب حقيقة محالان على الله تعالى**) اهـ.

وقال الإمام ابن الأثير رحمه الله تعالى (النهاية في غريب الحديث ٣٠٠/٥) :

(" **الحجر يمين الله في الأرض** " هذا الكلام تمثيل وتخييل، وأصله أن الملك إذا صافح رجلاً قبّل الرجل يده، فكأن الحجر الأسود لله بمنزلة اليمين للملك، حيث يستلم ويلثم.

ومنه الحديث الآخر " **وكلتا يديه يمين** " أي أن يديه تبارك وتعالى بصفة الكمال، لانقص في واحدة منهما، لأن الشمال تنقص عن اليمين، وكل ما جاء في القرآن والحديث من إضافة اليد والأيدي

واليمين وغير ذلك من أسماء الجوارح إلى الله تعالى فإنما هو على سبيل المجاز والاستعارة، والله منزه عن التشبيه والتجسيم) اهـ.

وقال أيضاً عن حديث النزول (٤٢/٥): (النزول والصعود والحركة والسكون من صفات الأجسام، والله يتعالى عن ذلك ويتقدس، والمراد به نزول الرحمة والألطاف الإلهية، وقربها من العباد، وتخصيصها بالليل والثلث الأخير منه لأنه وقت التهجد وغفلة الناس عمّن يتعرض لنفحات رحمة الله، وعند ذلك تكون النية خالصة، والرغبة إلى الله وافرة، وذلك مظنة القبول والإجابة) اهـ.

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله تعالى - (المُفهم ٦ / ٦٧٢) في شرح حديث "**قلوب بنى آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن** ":

(ظاهر الأصبع محال على الله تعالى قطعاً... وقد تأول بعض أئمتنا هذا الحديث فقال: هذا استعارة جارية مجرى قولهم: فلان في كفي وفي قبضتي. يراد به أنه متمكن من التصرف فيه والتصريف له كيف يشاء...) اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى (الفتح ١٨٩/١) مؤولاً للفظ الحياء المضاف إلى الله تعالى في الحديث: (قوله " فاستحيا الله منه " أي رحمه ولم يعاقبه، وقوله " فأعرض الله عنه " أي سخط عليه..) اهـ.

وقال أيضاً (الفتح ٤١٩/١) مؤوّلاً للفظ اليد: (والمراد باليد هنا القدرة) اهـ.

وقال قبل ذلك (هدي الساري ص٢١٩): (ووقع ذكر اليد في القرآن والحديث مضافاً إلى الله تعالى، واتفق أهل السنة والجماعة على أنه ليس المراد باليد الجارحة التي هي من صفات المحدثات، وأثبتوا ما جاء من ذلك وآمنوا به، فمنهم من وقف ولم يتأوّل، ومنهم من حمل كلّ لفظ منها على المعنى الذي ظهر له، وهكذا عملوا في جميع ما جاء من أمثال ذلك) اهـ. فأنت ترى أن الأمر يسير، ولا يستدعي كلّ ما أثير حوله من تهويل، فليس في حمل الكلام على المعنى المجازي كبير خطر، ما دام ذلك ضمن ما يفهم من اللسان العربي عن قرب، وهذا الحافظ ابن حجر يقول: إن أهل السنة ـ بعد التنزيه عن الظاهر ـ ما بين مفوض ومؤول، ولا نكير من أحدهم على الآخر.

وللإمام الأُبّي - رحمه الله تعالى - كلام يعتبر قاعدة ذهبية في هذا الباب، قال رحمه الله (شرح مسلم ٧ / ٥٤):

(القاعدة التي يجب اعتبارها أن ما يستحيل نسبته للذات أو الصفات يستحيل أن يرد متواتراً في نص لا يحتمل التأويل، وغاية المتواتر أن يرد فيما دلالته على المحال دلالة ظاهرة، والظاهر يقبل التأويل، **فإن ورد فيجب صرف اللفظ عن ظاهره المستحيل**، ثم اختلف، فوقف أكثر السلف عن التأويل، وقالوا نؤمن به على ما هو عند الله سبحانه في نفس الأمر، ونَكِلُ علم ذلك إلى الله سبحانه، وقال قوم بل الأولى التأويل... **وإن ورد خبر واحد نصاً في محال قطع بكذب راويه، وإن كان محتملاً للتأويل يتصرف فيه كما سبق**) اهـ.

وهذا كلام محكم نفيس في عبارة موجزة شاملة.

وقوله رحمه الله: (وإن ورد... قطع بكذب راويه) لأنه ظني عارض القطعي، وقد ثبت بالقطعي من دليل النقل والعقل أنه تعالى ليس كمثله شيء، فكل خبر يأتي على خلاف ذلك يقطع بكذب راويه، لأن أدلة الشرع تتعاضد ولا تتضاد.

ومن اطلع على كتب التراث الإسلامي لأئمة الإسلام وجد ما لا يدخل تحت الحصر من هذه النصوص التي اكتفينا هنا بذكر شذرة منها، مما يدفع العاقل الأريب إلى الإيقان بصحة هذا المنهج الذي اجتمعت عليه الأمة.

قال الشيخ الزرقاني في " مناهل العرفان " (٢ / ٢٨٦) ما نصه:

(علماؤنا أجزل الله مثوبتهم قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات، ثم اختلفوا فيما وراءها:

فأول ما اتفقوا عليه: صرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أن هذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته.

ثانيه: أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين ويرد طعن الطاعنين.

ثالثه: إن المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه قريباً وجب القول به إجماعاً، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً، وليس لها بعد ذلك إلا

تأويل واحد، هو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وبصراً وقدرة وإرادة.

وأما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد وقع على ثلاثة مذاهب) اهـ.

فعد مذهب التفويض ومذهب التأويل، ثم جعل للإمام ابن دقيق العيد مذهباً ثالثاً متوسطاً بين المذهبين لقوله (الفتح ١٣ / ٣٩٥) (نقول في الصفات المشكلة إنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله، ومن تأولها نظرنا، فإن كان تأويله قريباً على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه، وإن كان بعيداً توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه)، وهو في حقيقة الأمر داخل ضمن مذهب التأويل، لأنه ليس من أهل السنة أحد إلا وهو متفق معه على ما ذهب إليه من رفض التأويلات البعيدة التي ليست على مقتضى لسان العرب.

وقال الشيخ العلامة محمد الحامد - رحمه الله تعالى - (ردود على أباطيل ٢/ ١٠):

(النصوص السمعية المحكمة أي الواضحة المعنى هي الأصل الذي يجب أن يحمل عليه المتشابه، أي الذي يسبق إلى الوهم معنى التشبيه منه ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ أي آمنا به جميعاً محكمه ومتشابهه، لكن إيمانهم بالمتشابه لا ينقض إيمانهم بالمحكم الذي هو الأصل،

فهم لا يشبهون الله بخلقه، بل يكلون العلم بمعنى المتشابه إلى الله عز وجل معتقدين أن له معنى شريفاً يليق به سبحانه، فلا هم بالمعطلين للنصوص ولا هم بالمشبهين، ومذهبهم وسط بين الطائفتين الشاذتين عن سبيل أهل الحق وهما المعطلة والمشبهة. وعلى هذا درج سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم ولو ذهبت أسرد لك كلماتهم في هذا لطال بي القول وامتد الكلام، لكن لما ظهرت البدعة وتطلعت رؤوس أهل الزيغ وصاروا يشوشون على المسلمين عقائدهم، خشي علماء المسلمين على العقائد أن يلحقها لوث وفساد فاعتمدوا تأويل النصوص المتشابهة في إطار اللغة العربية وضمن سور الشريعة) اهـ.

وقوله رحمه الله: (لكن إيمانهم بالمتشابه لا ينقض إيمانهم بالمحكم الذي هو الأصل) واضح في الرد على من حمل المتشابه على مقتضى الحس، فهؤلاء بدلاً من أن يحملوا المتشابه على المحكم ويرجعوه إليه، فعلوا العكس، فنقضوا بفعلهم هذا إيمانهم بالمحكم من مثل قوله تعالى:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

وقال الداعية الكبير سيد قطب رحمه الله تعالى (في ظلال القرآن، سورة الحديد):

(وكذلك العرش فنحن نؤمن به كما ذكره، لا نعلم حقيقته، أما الاستواء على العرش فنملك أن نقول إنه كناية عن الهيمنة على هذا الخلق، استناداً إلى ما نعلمه من القرآن عن يقين من أن الله سبحانه لا

تتغير عليه الأحوال، فلا يكون في حالة عدم استواء على العرش ثم تتبعها حالة استواء، والقول بأننا نؤمن بالاستواء ولا ندرك كيفيته لا يفسرقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ﴾، والأولى أن نقول: إنه كناية عن الهيمنة كما ذكرنا، والتأويل هنا لا يخرج على المنهج الذي أشرنا إليه آنفاً، لأنه لا ينبع من مقررات وتصورات من عند أنفسنا) اهـ.

وقال أيضاً عند قوله تعالى:﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ (الظلال ٢٣٢٨/٤): (والاستواء على العرش كناية عن غاية السيطرة والاستعلاء) اهـ.

وبالجملة، فإن منهج سيد قطب رحمه الله تعالى في الظلال دائر بين التأويل الذي أخذ به أولاً قبل العودة على الظلال بالتنقيح، وبين التفويض الذي آل إليه رأيه أخيراً، وكلا الطريقين حق، بل إن طريق التفويض الذي كان عليه جمهور السلف الصالح أولى بالاتباع ما لم تدعُ حاجة إلى التأويل.

وهذا الذي آل إليه رأي سيد قطب رحمه الله تعالى هو من قبيل ما ينسب إلى بعض الأئمة مثل الإمام الجويني والرازي والغزالي وغيرهم، ففهم البعض منه أنهم هجروا منهج الإمام الأشعري، وقد ردَدْنا هذا الفهم وبيَّنّا بطلانه، كما بيَّنا أيضاً أن منهج الأشعري تفويض وتأويل، وأنهم تركوا التأويل ورجعوا إلى التفويض الذي كان عليه جمهور السلف، وذكرنا أنه ليس بين المسلكين تناقض، إذ كلاهما قائل بتنزيه الله تعالى عن سمات النقص والحدوث، وكلاهما مؤوّل، فالسلف أوّلوا إجمالاً، والخلف أوّلوا تفصيلاً.

وقال الشيخ عمر التلمساني رحمه الله تعالى (بعض ما علمني الإخوان ص١٧) في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾: (إن هذه اليمين التي تشير إليها الآية الكريمة هي التمكن من طي السموات والأرض، أي القدرة التي تفعل ما تشاء كيفما تشاء عندما تشاء) اهـ.

وكذا قال سيد قطب عند هذه الآية (الظلال ٥/٣٠٦٢):

(وكل ما ورد في القرآن والحديث من هذه الصور والمشاهد إنما هو تقريب للحقائق التي لا يملك البشر إدراكها بغير أن توضع لهم في تعبير يدركونه، وفي صورة يتصورونها، ومنه هذا التصوير لجانب من حقيقة القدرة المطلقة التي لا تتقيد بشكل ولا تتحيز في حيز ولا تتحدد بحدود) اهـ.

وقال الإمام الداعية حسن البنا رحمه الله (مجموعة رسائل الإمام ص ٤١١):

(انقسم الناس في هذه المسألة على أربع فرق:

الأولى : أخذت بظواهرها كما هي فنسبت إلى الله وجهاً كوجوه الخلق ويداً أو أيدٍ كأيديهم وضحكاً كضحكهم... وهؤلاء هم المجسمة والمشبهة، وليسوا من الإسلام في شيء، وليس لقولهم نصيب من الصحة.

والثانية : عطلت معاني هذه على أي وجه، يقصدون بذلك نفي مدلولاتها عن الله تبارك وتعالى فالله تبارك وتعالى عندهم لا يتكلم ولا يسمع ولا يبصر... وهؤلاء هم المعطلة ويطلق عليهم بعض علماء

تاريخ العقائد الإسلامية الجهمية... هذان رأيان باطلان لا حظ لهما من النظر. وبقي أمامنا رأيان هما محل أنظار العلماء في العقائد وهما رأي السلف والخلف.

مذهب السلف : نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت ونترك بيان المقصود منها لله تبارك وتعالى، فهم يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب... الخ، **وكل ذلك بمعان لا ندركها**، ونترك لله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها...

أما الخلف : فقد قالوا إننا نقطع بأن معاني ألفاظ هذه الآيات والأحاديث لا يراد بها ظواهرها، وعلى ذلك فهي مجازات لا مانع من تأويلها...) اهـ.

ثم قال رحمه الله تعالى:

(بين السلف والخلف: قد علمت أن مذهب السلف في الآيات والأحاديث التي تتعلق بصفات الله تبارك وتعالى أن يُمِرّوها على ما جاءت عليه ويسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها، وأن مذهب الخلف أن يؤولوها بما يتفق مع تنزيه الله تبارك وتعالى عن مشابهة خلقه) اهـ.

ثم بيّن رحمه الله تعالى أن كلا المذهبين حق ولا يستلزم اختلافهم تكفيراً ولا تفسيقاً.

وهو كما قال رحمه الله إذ لا خلاف بين السلف والخلف في هذا الباب، وإنما هو اختلاف جائز مباح، فَرَضَه اختلاف الظروف التي كان يعيشها كل من السلف والخلف، فزمن السلف كان خالياً من بدعة القول بالظاهر والتجسيم فاقتضى ذلك أن يتوقفوا ولا يقدموا

على تفسير هذه النصوص، بخلاف أزمنة الخلف التي شاعت فيها مقالات المبطلين مما دعاهم إلى التصريح بالتأويل.

ولكن الخلاف الحقيقي هو الواقع بين السلف والخلف من جانب ومن يحملون هذه النصوص على ظواهرها وعلى مقتضى الحس من جانب آخر.

إن السلف الصالح والخلف متفقون جميعاً على صرف هذه النصوص عن ظاهرها المحال في حق الله تعالى، بل الأمة مجمعة على ذلك، كيف لا وهذه الظواهر منفية عن الله تعالى بالقطعي من الأدلة النقلية والعقلية، وهؤلاء الذين يصرون على إثبات هذه الظواهر المستلزمة لمعان باطلة ولوازم مستحيلة، لا يختلفون معنا في كون هذه اللوازم الباطلة من الجسمية والحد ونحوها منفية عن الله تعالى، إلا أنهم يجهلون أن إثبات الحقائق اللغوية المعهودة والظواهر المتبادرة من المتشابه يستلزم إثبات ما قد نفوه وأجمعت الأمة على نفيه وعلى تنزيه الله تعالى عنه وهو الحد والتحيز والجسمية ونحوها، وكونهم لا يقرون بهذه اللوازم أمرٌ لا يُقضى منه العجب، لأن إثبات الملزوم وهو المعنى الظاهر هنا ثم نفي اللازم وهو الجسمية ونحوها لا يعقل لأنه لازم لا ينفكّ.

وإذا قيل لهم: إن هذه الألفاظ إنما وضعت للدلالة على المخلوق، وأنه لا يفهم منها إذا حملت على الظاهر إلا ذلك. قالوا: إن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أثبتم ذاتاً لا كالذوات متصفة بالحياة والعلم والسمع والبصر، وغيرها مما أطلقتم

عليه صفات المعـاني، ولم تؤولوا شيئاً منها، أثبتوا له تعـالى استواء ووجهاً ويداً وضحكاً ومللاً وأصبعاً.. الخ على الحقيقة وبلا تأويل!!

وهذه مغالطة وكلام يوهم ظاهره أنه حق، وقد يلتبس عند الخاطر الأول على من لم يدقق ويمعن النظر، ولكن مع قليل من التروي ينجلي للعقل فساد باطنه.

وقضية هذا الكلام التسوية بين ما يعرف بصفات المعاني وهذه الألفاظ والإضافات الواردة في نصوص المتشابه، وهي قضية خاسرة كما سنبين.

إن الفرق الذي بين الألفاظ التي تدل على الأجسام وما إليها وبين الألفاظ التي تدل على المعاني كبير وشاسع.

فالأولى منها أول ما يتبادر إلى الذهن عند سماعها العضو والجسم الذي وضعت للدلالة عليه، فإذا أضيف ذلك اللفظ إلى الله تعالى قطع العارف بالله أن ذلك المعنى المتبادر والظاهر من اللفظ محال هنا ومنفي عن الله تعالى وإنما سيق الكلام على سبيل الاستعارة والمجاز، وذلك كلفظ (اليد، والأصبع، والقدم، والساق، والوجه، والضحك، والاستواء، والنزول) ونحوها من الألفاظ التي ترجع حقائقها المتبادرة منها إلى الحس.

أما الثانية منها وهي التي ترجع إلى المعنى مثل القدرة والإرادة والسمع والبصر ونحوها فلا يلزم من حملها على ظاهرها وحقيقتها مشابهة؛ لأنها معانٍ مجردة وحقائقها واسعة، فإذا أضيفت للخالق كان لها حقيقة لائقة به تعالى، وإذا أضيفت للمخلوق كانت لها حقيقة

لائقة به ولهذا السبب لم يضطر علماء الأمة إلى صرفها عن ظاهرها.

ومما يعضد هذا القول أنه لم ينقل عن أحد من السلف الصالح رضوان الله عليهم أنه قال في شيء من صفات المعاني أمرّوها بلا كيف، أو لا تفسر ولا تكيف..الخ. وما هذا إلا لفطنتهم لهذا الفارق بين النوعين من الألفاظ، والأمر واضح وبيِّن لمن كان له شيء من الاطلاع على علوم اللغة.

وانظر إلى قول الإمام أحمد رضي الله عنه كما جاء في عقيدته المروية عنه في طبقات الحنابلة (٢٩١/٢):

(إنِ لله تعالى يدين، وهما صفة له في ذاته، ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم، ولا من جنس الأجسام، ولا من جنس المحدود والتركيب، ولا الأبعاض والجوارح، ولا يقاس على ذلك، ولا له مرفق ولا عضد، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم: يد، إلا ما نطق به القرآن الكريم أو صحَّت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة فيه) اهـ.

فقد نفى الإمام أحمد رضي الله عنه كلَّ ما يعلق باللفظ من الظواهر الباطلة من الجوارح والأبعاض والتركيب ونحوها، وأوضَحَه بقوله: (ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم: يد) أي كلُّ ما يقتضيه إطلاق لفظ اليد من هذه المعاني التي مرَّت من الجارحة والجسم ونحوه، كلُّه منفيٌّ عن ربِّنا عزَّ وجلَّ، وانظر إلى قوله (يقتضي) لتعلم أنه يلزم من إطلاقها تبادر تلك المعاني الباطلة، والاقتضاء هو الطلب؛ كأن هذه الألفاظ تطلب هذه المعاني الحسية

الجسمانية وتستدعيها إلى الذهن بمجرد الإطلاق.

وقال أيضاً رضي الله عنه في صفة الاستواء: (ولا يجوز أن يقال: استوى بمماسَّة ولا بملاقاة، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً) اهـ.

وهذا نصٌّ في نفي الظاهر المتبادر من إطلاق اللفظ، وهو ما يقول به الأشاعرة، فيثبتون لله تعالى يدين ووجهاً وعيناً وأنه تعالى استوى على عرشه كما قال سبحانه مخبراً عن نفسه، يثبتون كل ما أثبته تعالى لنفسه وأثبته رسوله صلى الله عليه وسلم له وينزهونه عن ظواهر هذه الألفاظ مما يعهده الخلق من أنفسهم وما يفهمونه من لغاتهم التي وضعوها لأجل التعبير بها عما يحتاجون إليه من شؤونهم، والله متعالٍ عن كل ذلك.

ولعل قائلاً يقول:

إنكم حين نفيتم الظواهر عطَّلتم ما أثبته الله تعالى لنفسه وأثبته له رسوله صلى الله عليـه وسلم.

فنقول: نحن إنما نفينا الظواهر ونزهنا الله تعالى عنها، وليس الظاهر - قطعاً - هو مراد الله تعالى ومراد رسوله عليه الصلاة والسلام، بل إن هذه الظواهر باتفاق السلف والخلف منفية عن الله تعالى عقلاً ونقلاً. والتعطيل هو نفي الباري تعالى أو نفي صفاته.

ونحن نفينا هذه الظواهر ولم ننفِ الصفة التي أثبتها الله تعالى لنفسه، فلم يَقُلْ أحد من أهل السنة أن الله تعالى ليس له يدان أو ليس له عين أو غير مستوٍ على عرشه، كلا، بل قالوا لله تعالى يدان ولكن يده تعالى ليست بجارحة، وهذا قول السلف كما مرَّ عن الإمام

أحمد، ولله تعالى وجه وهو ليس بجارحة أو صورة أو جسم، وهو قول السلف كما في عقيدة الإمام أحمد (**أن لله عز وجل وجهاً لا كالصور المصورة والأعيان المخططة. .**) (ص١٠٣)، ولله تعالى عين ليست بجارحة، والله تعالى استوى على عرشه استواءً لائقاً به تعالى ليس بمماسة ولا بملاقاة، وهذا الذي قاله الإمام أحمد كما مرَّ، وهكذا، فتراهم يثبتون ما ثبت بالكتاب والسنة الصحيحة وينزهون الله تعالى عن الظاهر الذي يُفهَم من اللفظ بين الخلق، وحين يُستبعد الظاهر والحقيقة اللغوية المتبادرة من اللفظ لا يبقى إلا المجاز، فترى جمهور السلف لاحتمال اللفظ أكثر من معنى لديهم يتوقفون عن تعيين أحدها مكتفين بالفهم الإجمالي للنص حسب موطنه من الكلام، فيفهمون من قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ أن الله تعالى جوادٌ كريم لا تفنى خزائنه ولا ينقطع عطاؤه، ويفهمون من قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ النصرة والثواب، وهكذا، لكن جمهورهم لم ينطق بهذه المعاني، لوضوحها عندهم وعدم الحاجة إلى التصريح بها لخلوِّ عصرهم مما يقتضي ذلك، بيد أن هذا لم يمنع البعض منهم رضي الله عنهم من التصريح ببعض هذه المعاني كما سيأتي معنا في مبحث تأويلات السلف.

على أننا نقول: إن الله تعالى هو من علمنا كيف ننزهه وننفي عنه كلَّ ما لا يليق بذاته العلية من هذه الظواهر، كما جاء في الحديث القدسي الذي رواه الإمام مسلم في فضل عيادة المريض والذي يقول فيه الرب تعالى لعبده يوم القيامة: (**عبدي مرضت فلم تعدني. .**

عبدي استطعمتك فلم تطعمني.. عبدي استسقيتك فلم تسقني..) كل ذلك والعبد يقول: **(رب كيف أعودك وأنت رب العالمين.. رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين.. رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين..)** فإنه عندما استحال في عقل العبد الذي ينزه مولاه عن صفات المخلوقين وسمات الأجسام وعوارض النقص والآفات أن يمرض ربه ويعوده على الحقيقة وأن يستطعم ويستسقي على الحقيقة سأل (رب كيف.. وأنت رب العالمين) أي أن حقائق هذه الألفاظ لا تليق به تعالى وهي محالة قطعاً في حقه، وما دامت منفية الظاهر والحقيقة فهي عنده بلا معنى مفهوم؛ إذ لم يتفطن للمراد ولهذا سأل قائلاً (رب كيف)، وهذا شأن كل لفظ من هذه الألفاظ التي من هذا القبيل عندما يستحيل معناه الظاهر والحقيقي يستفسر عن المـراد منـه بـ (كيف)، وهذا الذي حدث من بعض العوام في الصدر الأول حين أخذوا يسألون عن مثل هذه الألفاظ: كيف استوى؟ كيف ينزل؟ كيف يضحك؟ فنهاهم علماء السلف عن الاستفسار عن معانيها بقولهم (بلا كيف) وألزموهم تنزيه الله تعالى عن ظواهرها ثم السكوت، بعد الإيمان بأن الله تعالى ليس كمثله شيء.

قال الإمام العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى (الإشارة إلى الإيجاز ص٧):

(وأما قوله عليه السلام حكاية عن ربِّه " مرضت فلم تعدني واستطعمتك فلم تطعمني واستسقيتك فلم تسقني " فيحمل على حذف المضاف تقديره مرض عبدي فلم تعدْه، واستطعمك عبدي

فلم تطعمه، واستسقاك عبدي فلم تسْقِه... ويدلُّ على هذا أن الملوم لمَّا قيل له استطعمتك فلم تطعمني. قال استبعاداً لذلك وتعجباً منه - لمَّا لم يتفطن لحذف المضاف وإرادة الرب - كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ حملاً للكلام على ظاهره، فأظهر الرب سبحانه وتعالى مرادَه من تأويل كلامه فقال: " مرض عبدي فلم تعدْه واستطعمك عبدي فلم تطعمْه واستسقاك عبدي فلم تسْقه) اهـ.

وقوله: (حملاً للكلام على ظاهره) أي أن العبد قال ذلك مستبعداً له لمّا لم يتفطن لغيره من المعاني اللائقة بالله تعالى.

وقال العلامة ابن خلدون - رحمه الله تعالى - (المقدمة ٣ /١٠٨٨، بتحقيق علي عبدالواحد وافي):

(إلى أن ظهر الشيخ أبو الحسن الأشعري وناظر مشيختهم - أي المعتزلة - في مسائل الصلاح والأصلح، فرفض طريقتهم وكان على رأي عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبي العباس القلانسي والحارث المحاسبي من أتبـاع السلف وعلى طريقة السنة فأيد مقالاتهم - يعني السلف - بالحجج الكلامية وأثبت الصفات القائمة بذات الله تعالى من العلم والقدرة والإرادة.. وكان من مذهبهم إثبات الكلام والسمع والبصر، لأنها [يعني هذه الصفات][1] وإن أوهم ظاهرها النقص بالصوت والحرف الجسمانيين، فقد وجد للكلام عند العرب مدلول آخر غير الحروف والصوت وهو ما يدور في الخلد والكلام حقيقة فيه

---

(١) ما بين الأقواس من عندنا لتوضيح العبارة.

دون الأول.. وأما السمع والبصر[فإنه] وإن كان يوهم إدراك الجارحة فهو يدلُّ لغةً على إدراك المسموع والمبصر وينتفي إيهام النقص حينئذ لأنه حقيقة لغوية فيهما) اهـ.

هذا فيما يتعلق بصفات المعاني، أما الصفات الأخرى التي يريد هؤلاء التسوية بينها وبين صفات المعاني وذلك بقولهم يجب إثبات حقائقها ومعانيها الظاهرة كما هو الحال في صفات المعاني فيقول العلامة ابن خلدون عنها:

(وأما لفظ الاستواء والمجيء والنزول والوجه واليدين والعينين[1] وأمثال ذلك، فعدلوا عن حقائقها اللغوية لما فيها من إيهام النقص بالتشبيه إلى مجازاتها على طريقة العرب حين تتعذر حقائق الألفاظ، فيرجعون إلى المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ وأمثاله، **طريقة معروفة لهم غير منكرة ولا مبتدعة**) اهـ.

ثم قال موضحاً سبب أخذ الخلف بالتأويل: (وحملهم على هذا التأويل وإن كان مخالفاً لمذهب السلف في التفويض أن جماعة ارتكبوا في محمل هذه الصفات فحملوها على صفات ثابتة لله تعالى مجهولة الكيفية فيقولون في ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ نثبت له استواء بحيث مدلول اللفظ [أي على الحقيقة] فراراً من تعطيله، ولا نقول بكيفيته فراراً من القول بالتشبيه الذي تنفيه آيات السلوب من قوله

(١) لم يرد لفظ العينين في القرآن والسنة، فلعلَّ هذا من تصحيفات النساخ، والصواب الإفراد. قال تعالى: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ انظر ما مرَّ ص ٦١ ـ ٦٢.

تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ولا يعلمون مع ذلك أنهم ولجوا من باب التشبيه في قولهم بإثبات استواءٍ [يعني ظاهره اللغوي وحقيقته المعهودة عند الخلق] والاستواء عند أهل اللغة إنما موضوعه الاستقرار والتمكن وهو جسماني. **وأما التعطيل الذي يشنعون بإلزامه وهو تعطيل اللفظ ـ أي ظاهره ـ فلا محذور فيه وإنما المحذور في تعطيل الإله**[1]**. . . ثم يدعون أن هذا مذهب السف، وحاشا لله من ذلك، وإنما مذهب السلف ما قررناه أولاً من تفويض المراد بها إلى الله والسكوت عن فهمها. . . ثم طردوا ذلك المحمل الذي ابتدعوه في ظواهر الوجه والعينين واليدين والنزول والكلام بالحرف والصوت يجعلون لها مدلولات أعم**[2] **من الجسمانية وينزهونه عن مدلول**

---

(١) أي نفي صفاته تعالى كأن يقال: لم يستو أو غير مستو، أو ليس لله يدان أو وجه أو لا يغضب أو لا يحب ونحو ذلك مما وقعت به بعض الفرق المعطلة فهذا هو المحظور، أما نفي الظاهرالمحال وإثبات الصفة التي أثبتها الله تعالى لنفسه أو أثبتها له رسوله عليه الصلاة والسلام فليس بمحظور، وهذا ما فعله أهل السنة الأشاعرة.

(٢) وهذا الذي ذكره العلامة ابن خلدون هو ما عنيناه بقولنا إن صفات المعاني لها مدلولات واسعة أعم من الجسمانيات لذا لم يضطر العلماء معها إلى صرفها عن مدلولها الظاهر، فهي لها مدلول خاص إذا أضيفت إلى الله تعالى ومدلول آخر إذا أضيفت إلى المخلوق، أما ألفاظ المتشابه فمدلولها الظاهر ضيق لا يفهم منه إلا الجسمانيات، ولهذا اضطر العلماء معها إلى الصرف عن هذا الظاهر فإما التفويض وإما التأويل وهذا بعينه ما أراده العلامة ابن خلدون في هذه العبارة فإنه لا يعقل ـ مثلاً ـ أن يقولوا لا نثبت لله تعالى جارحة ثم يحملون هذه الألفاظ على الظاهر فإنه لا ظاهر =

الجسماني منها، وهذا شيء لا يعرف في اللغة، وقد درج على ذلك الأول والآخر منهم، ونافرهم أهل السنة من المتكلمين الأشعرية والحنفية ورفضوا عقائدهم في ذلك) اهـ.

وهذا الذي قرره وحرره العلامة ابن خلدون هو ما أطبقت عليه الأمة.

فإن قيل: قول السلف (بلا كيف) و(أمروها كما جاءت) ونحو ذلك مما نقل عنهم، تفويض في الكيف إلى الله بعد إثبات المعنى الظاهر.

قلنا: إن نفي هذه المعاني الظاهرة متفق عليه عند جميع العارفين بالله تعالى، وقد ذكرنا قبل أن هذه الكيفيات المحسوسة مما يتنزه الله تعالى عنها ولا يجوز وصفه بها لأنها لوازم لا تنفك عن المعاني الظاهرة من هذه الألفاظ، وحاشا السلف الصالح أن يثبتوا لله تعالى ما يستحيل في حقه وهم أعرف الخلق كافة بالله بعد رسول الله ﷺ.

وهذه نصوص العلماء في تنزيه الله تعالى عن الكيفيات المحسوسة:

من ذلك ما جاء في كتاب " الاعتقاد " للحافظ البيهقي (ص ٩٣):

قال الحافظ البيهقي: (قال الأوزاعي: كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه).

هنا إلا الجارحة والجسمانيات.

قال البيهقي: (وإنما أراد - والله أعلم - **فيما تفسيره يؤدي إلى تكييف، وتكييفه يقتضي تشبيهه له بخلقه في أوصاف الحدوث**) اهـ.

نقول: إن كل ما جاء من نصوص المتشابه في الصفات من هذا القبيل، لأن ظاهره ومعناه الحقيقي يؤدي إلى التكييف المقتضي للتشبيه لا محالة، فلا فرق بين إثبات المعنى الحقيقي لهذه الألفاظ وبين التكييف المستحيل في حق الله تعالى، وهذا بعينه ما أشار إليه الإمام مالك رضي الله عنه في القول المشهور عنه في الاستواء (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول..) أي لا يعقل، ولا يجوز على الله تعالى، لأن التكييف تحديد، والله تعالى منزه عن الحدود.

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني رحمه الله تعالى في وصيته (طبقات الشافعية الكبرى ٤/٢٨٧):(..إذ الكيفية عن صفات ربنا منفية) اهـ.

ونقل الإمام النووي عن القاضي عياض مؤيداً له ما نصه (شرح مسلم ٥ / ٢٤):

(لاخلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء... ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم... وهل بين التكييف وإثبات الجهات فرق؟! لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه القاهر فوق عباده وأنه استوى على العرش مع التمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في المعقول غيره وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ

شَيْءٌ﴾ **عصمة لمن وفقه الله تعالى) اهـ.**

ونحن نتساءل بعجب مع القاضي عياض والإمام النووي وباقي أئمة الدين وأعلام المسلمين ونقول: **وهل بين التكييف والقول بظواهر هذه النصوص فرق؟!!**

وما هذا إلا للزوم التكييف لهذه الظواهر لزوماً غير قابل للانفكاك.

وقول الإمام أحمد المارّ قريباً (نؤمن بها ونصدق ولا كيف ولا معنى) صريح في كونهم رضي الله عنهم يفوضون المعنى إلى الله تعالى، ولا يحتمل التفسير بغير ذلك.

وقال **الإمام الخطابي** معلقاً على حديث " أطيط العرش " ما نصه (معالم السنن ٤ / ٣٢٨):

(هذا الكلام إذا جرى على ظاهره كان فيه نوع من الكيفية، والكيفية عن الله وصفاته منفية. .) ثم أخذ بتأويل الحديث على ما يليق، وقد مر معنا قريباً.

وقال **الحافظ ابن عبد البر** - رحمه الله تعالى - (التمهيد ٧ / ١٤٤) أثناء كلامه على حديث النزول بعد أن نقل قول القائلين: ينزل تعالى بذاته. قال: (ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة، **لأن هذا كيفية وهم يفزعون منها لأنها لا تصلح إلا فيما يحاط به عياناً، وقد جل الله وتعالى عن ذلك) اهـ.**

وقال **الحافظ** ابن كثير مفوضاً وذامّاً الذين يحملون المتشابه على

ظاهره وذلك في تفسيره لقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ (٢ / ٢٢٠) ما نصه:

(فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، **والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه) اهـ.**

وقال **الشيخ سلامة العزامي القضاعي** - رحمه الله تعالى - (الفرقان ص ٧٨):

(ومجمل القول في هذا الباب أن صفات المحدثات على قسمين:

القسم الأول:

ما يدل على الحدوث والإمكان والافتقار والاحتياج من حيث ذاته وماهيته أو ملزوماته أو لوازمه المساوية، كالكون في الجهة والمكان، وكالصغر والكبر والجسمية وقبول الانقسام، فهذا مختص بالكائنات لا يجوز أن يتصف الخالق منه بشيء ثم منه ما يكون القول به في الله كفراً إجماعاً، ككونه - تعالى - والداً أو مولوداً أو ذا صاحبة أو له شريك، ونحو ذلك من كل ما النقص فيه جلي، ومنه ما اختلف فيه على أقوال ليس هذا محل بسطها، أرجحها أن ذلك ضلال وبدعة وفسق شنيع، أشد من فسق الجوارح بكثير، وقد يعذر العامي

في الجهل ببعض ذلك، وأما من ارتفعت درجته عن العامية فلا يعذر وإنما يعزر، فإن كان داعية إلى رأيه كان الذنب أعظم والأمر أخطر - عياذاً بالله من ذلك.

القسم الثاني :

ما لا يدل على ما سبق من حيث ذاته بل من حيث نقصه عن الدرجة العليا في كماله، كالوجود والحياة والعلم والإرادة والقدرة وأشباهها من كل صفة هي من حيث ذاتها كمال، فهذا القسم هو للحق تعالى بالأصالة على أكمل درجاته وأبعدها عن شوب النقص، وأرفعها عن الإمكان ولوازمه، واجب بوجوب موصوفه تبارك وتعالى، قديم بقدمه باق ببقائه، أما ما للخلق منه فهو له بالعرض حادثٌ فيه بإحداث الحق ممكنٌ غيرُ واجب، على درجة نازلة لائقة بحال الممكن، بحيث لا نسبة بين ما اتصف به الحق جل وعز وما اتصف به الممكن - أي المخلوق - وأين وجودٌ ممكنٌ حادثٌ قابلٌ للزوال غيرُ مملوكٍ للمتصفِ به حين اتصافه به، من الوجودِ الواجبِ الأزليِّ الأبدي الذي يجل عن الابتداء والانتهاء، ويرتفع عن قبول الفناء؟!

... وبهذا يبين لك معنى قوله تعالى في صفة ذاته العلية وكمالاته المقدسة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ﴾ ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ ﴿لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ إلى أمثال هذه الآيات الشريفة من كل ما دل على انحصار هذه الصفات فيه عز وجل، وقصرها عليه.

ولبُعْدِ ما بين حقائق هذه الصفات في الممكن - يعني المخلوق - وحقيقتِها في الواجب -يعني الله تعالى - قال بعض الفضلاء: إن إطلاق الوجود والحياة والعلم ونحوها على الممكن ما هو إلا بالمجاز.

... وأرجو بعد هذا البيان لهذين القسمين أن تكون قد تكشفت لك تلك المغالطة التي قد يفوه بها بعضهم في مناظرة أهل السنة... وهو قولهم: إن الوجه والعين واليدين والقدمين والساق صفات كما أن الحياة والعلم والإرادة والقدرة صفات، وقد قلتم بها في ذات الله، فلماذا لا تقولون بتلك الصفات الوجه وما ذكر معه؟ فكما قلتم له علم لا كالعلوم، وقدرة لا كالقُدَر، فقولوا له وجه على الحقيقة لا كالوجوه ويد على الحقيقة لا كالأيدي ورجل على الحقيقة لا كالأرجل وساق على الحقيقة لا كالسوق، ويتوسعون في ذلك حتى انخدع بهذا الكلام من أهل الفضل من تروج عليه الحيل، ويغره الزخرف من القول، ويزيد في رواج هذا الزخرف أن هذه العبارة: " له وجه لا كالوجوه " توجد من بعض الأكابرالمنزهين للحق عن الأجزاء والجسمية كما هو الحق، وهي من هؤلاء ـ أي مثبتي الظواهرالحسية ـ مغالطة.. **فإن الوجه والعين واليد والرجل والساق أجزاء وأبعاض وأعضاء لما هي فيه من الذوات، لا معان وأوصاف تقوم بموصوفاتها، فأين هي مما ألحقوها به من الحياة والعلم والإرادة والقدرة؟!**

وهل هذا إلا كتشبيه العالم بالعلم والأبيض بالبياض؟!

فإن قالوا: إنا لا نريد بالوجه وأخواته ما هو أجزاء وأبعاض، بل نريد ما هو صفات حقيقة كالعظمة والملك والبصر والقدرة، ولكنا لا نعين المراد.

قلنا لهم: مرحبا بالراجعين إلى الحق... ولا نزاع بيننا وبينكم) انتهى كلامه رحمه الله بتصرف يسير.

وجاء في كتاب مناهل العرفان للشيخ الزرقاني - رحمه الله تعالى - (٢ / ٢٩١) ما نصه:

(لقد أسرف بعض الناس في هذا العصر، فخاضوا في متشابه الصفات بغير حق، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لا يأذن به الله، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التشبيه والتنزيه.. حتى باتت هذه الكلمات نفسها من المتشابهات ومن المؤسف أنهم يواجهون العامة وأشباههم بهذا، ومن المحزن أنهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصالح... من ذلك قولهم: إن الله تعالى يشار إليه بالإشارة الحسية!! وله من الجهات الست جهة الفوق، ويقولون إنه - تعالى - استوى على العرش بذاته استواءً حقيقياً، بمعنى أنه استقر عليه استقراراً حقيقياً، غير أنهم يعودون فيقولون: ليس كاستقرارنا وليس على ما نعرف، وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية، وليس لهم فيما نعلم إلا التشبث بالظواهر، ولقد تجلى لك مذهب السلف والخلف فلا نطيل بإعادته... لو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة، واكتفوا بتنزيه الله تعالى عما توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه، ثم فوضوا الأمر

إلى الله وحـده) اهـ.

وقال العلامة محمود بن خطاب السبكي - رحمه الله تعالى - (الدين الخالص ١ / ٢٨):

(وأما السلف والخلف فإنهم مجمعون على ثبوت صفات الله تعالى الواردة في الكتاب العزيز والسنة المحمدية، وإنما خلافهم في تفويض معنى المتشابه وهو مذهب السلف، وفي بيان معناه وهو مذهب الخلف) اهـ.

قال الإمام ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - (دفع شبه التشبيه ص ٩٧ وما بعدها):

(ورأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح، فصنفوا كتبا شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس، فسمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات، وعينين وفما ولهوات، وأضراسا وأضواء لوجهه هي السبحات، ويدين وأصابع وكفّاً وخنصراً وإبهاماً وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين.

وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس.

وقالوا: يجوز أن يَمَسَّ ويُمَسَّ، ويُدْني العبد من ذاته.

وقال بعضهم: ويتنفس.

ثم يرضون العوام بقولهم : لا كما يعقل!!

وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات، فسموها بالصفات تسمية مبتدعة لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما يوجبه الظاهر من سمات الحدوث، ولم يقنعوا بأن يقولوا: صفة فعل. حتى قالوا: صفة ذات، ثم لما أثبتوا أنها صفات ذات، قالوا: لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة، ومجيء وإتيان على معنى بر ولطف، وساق على شدة، بل قالوا: نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن، ثم يتحرجون من التشبيه، ويأنفون من إضافته إليهم، ويقولون: نحن أهل السنة. وكلامهم صريح في التشبيه، وقد تبعهم خلق من العوام...).

إلى أن قال: (فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت، ما أنكر عليكم أحد، إنما حَمْلُكم إياها على الظاهر قبيح) اهـ.

وقال الإمام ابن القشيري - رحمه الله تعالى - (إتحاف السادة المتقين ٢ / ١٠٩):

(يقولون - يعني أهل الظاهر - نحن نأخذ بالظاهر ونجري الآيات الموهمة تشبيهاً والأخبار المقتضية حداً وعضواً على الظاهر، ولا يجوز أن نطرق التأويل إلى شيء من ذلك، ويتمسكون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾... وأوحوا إلى أوليائهم بهذه البدع وأحلوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه

بالأعضاء والجوارح والركوب والنزول والاتكاء والاستلقاء والاستواء بالذات والتردد في الجهات، فمن أصغى إلى ظاهرهم يبادر بوهمه إلى تخيل المحسوسات فيعتقد الفضائح، فيسيل به السيل وهو لا يدري) اهـ.

قال الشيخ الزرقاني - رحمه الله تعالى - (مناهل العرفان٢/٢٩٢):

(فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية التي توافرت على أنه تعالى ليس جسماً ولا متحيزًا ولا متجزئًا ولا مركبًا، ولا محتاجًا لأحد ولا إلى مكان ولا إلى زمان، ولا نحو ذلك، ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته، إذ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ويقول: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ويقول: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾ ويقول: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ وغير ذلك كثير في الكتاب والسنة.

فكل ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيات والمحكمات فهو من المتشابهات التي لا يجوز اتباعها، كما تبين لك فيما سلف.

ثم إن هؤلاء - يعني القائلين بالظواهر - متناقضون، لأنهم يثبتون تلك المتشابهات على حقائقها.

ولا ريب أن حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث، كالجسمية والتجزؤ والحركة والانتقال، لكنهم بعد أن يثبتوا تلك

المتشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم، مع أن القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل، فضلاً عن طالب أو عالم.

فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة: إن الاستواء باق على حقيقته يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، وقولهم بعد ذلك ليس هذا الاستواء على ما نعرف، يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز، فكأنهم يقولون: إنه مستو غير مستو ومستقر على العرش غير مستقر، أو متحيز غير متحيز، وجسم غير جسم، أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه...

فإن أرادوا بقولهم الاستواء على حقيقته، أنه على حقيقته التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن، فقد اتفقنا، لكن تعبيرهم هذا موهم، لا يجوز أن يصدر من مؤمن، خصوصاً في مقام التعليم والإرشاد وفي موقف النقاش والحجاج، لأن القول حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة، والاستواء في اللغة العربية يدل على ما هو مستحيل على الله في ظاهره فلابد إذن من صرفه عن هذا الظاهر، واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة، ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، ثم إن كلامهم بهذه الصورة فيه تلبيس على العامة وفتنة لهم فكيف يواجهونهم به ويحملونهم

عليه؟!

وفي ذلك ما فيه من الإضلال وتمزيق وحدة الأمة، الأمر الذي نهانا القرآن عنه، والذي جعل عمر ـ رضي الله تعالى عنه ـ يفعل ما فعل بصبيغ، وجعل مالكا ـ رحمه الله تعالى ـ يقول ما قال ويفعل ما فعل بالذي سأله عن الاستواء.

ولو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة، واكتفوا بتنزيه الله تعالى عما توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه، ثم فوضوا الأمر في تعيين معانيها إلى الله وحده) اهـ.

وبأقوال أئمة الإسلام وأعلام الأمة ينجلي في هذه القضية وجه الحق، وتتضح المحجة، ويتبين على وجه اليقين أنه ليس لأهل الحق في هذه المسألة إلا قولان، التفويض الذي عليه أكثر السلف، والتأويل الذي عليه أكثر الخلف وجماعات من السلف، وليس بعد هذين المذهبين إلا التعطيل أو التشبيه.

* * * * *

التأويل والتعطيل

التأويل والتعطيل كلاهما أسند إلى الأشاعرة على سبيل القدح والتشنيع.. أما التأويل فقد تبين لك كونه شعاراً لأهل الحق أمام أهل البدعة من المشبهة والمجسمة، فاستحقوا به المدح لا القدح، والمنقبة لا المذمة.

وأما التعطيل فهم منه براء.. وكيف ينسب إلى الأشاعرة التعطيل وهم المثبتة للصفات المنزهون لله تعالى عن جميع الآفات وسمات النقص والمخلوقات، وهم المنتسبون إلى إمام أهل السنة، وشوكة أصحاب الحق في حلوق المبتدعة.

وإنما الذي أوقع من يتهم الأشاعرة في ذلك أنهم لم يدركوا حقيقة الفرق بين التأويل والتعطيل، أو أنهم لم يدركوا الفرق بين نفي أصل الصفة ونفي المعنى الحسي الظاهر والحقيقة اللغوية التي لا تليق بالله تعالى. وعلى أية حال سنحاول في ما يأتي تبيين هذا الفرق، ولكن قبل ذلك لا بد من بيان معنى التعطيل.

* * * * *



التعطيل: هو التخلية والنفي.

هذا في الأصل، يقال: امرأة عاطل، إذا خلا جيدها من القلائد والزينة.

والمعطّلة هم نفاة صانع العالم، وهم هنا نفاة صفات الباري جلّ وعزّ، مثل الجهمية الذين نفوا صفات الله تعالى وعطّلوها.

* * * * *

هل عطل الأشاعرة صفات الله تعالى

لقد مرّ معنا في هذا البحث اعتقاد الأشاعرة وتأويلهم لبعض الألفاظ التي يستحيل وصف الله تعالى بظاهرها وحقائقها التي يعهدها البشر من أنفسهم ومما حولهم، وهذا الذي ذهبوا إليه من التأويل هو عين ما كان يعرفه السلف الصالح ويعتقدونه، غير أن جمهورهم رضي الله عنهم أحجموا عن التصريح والتعيين حين احتمل اللفظ عندهم أكثر من معنى فتوقفوا ورعاً وتهيّباً، ثم لعدم الحاجة إلى ذلك لسلامة عصرهم من البدع التي حدثت بعد، يشهد لهذا ما ذكرناه مراراً من تصريح البعض منهم بهذه المعاني التي قال بها الأشاعرة، ولو جاز وصف الأشاعرة بالتعطيل لأَخْذِهم بالتأويل لانسحب هذا الحكم على أجيال الصحابة والتابعين وتابعيهم.

ولقد نص العلماء على أن مذهب التأويل منقول عن السلف الصالح، وأَخْذُ جمهورهم بمذهب التفويض - وهو ما يسميه العلماء تأويلاً إجمالياً- لا ينفى أَخْذَ جماعاتٍ منهم بالتأويل.

قال الإمام النووي - رحمه الله - مثبتاً التأويل للسلف الصالح (شرح مسلم ٦ / ٣٦) ما نصه:

(هذا الحديث من أحاديث الصفات وفيه مذهبان مشهوران

للعلماء... ومختصرهما أن أحدهما وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين... **والثاني مذهب المتكلمين وجماعات من السلف وهو محكي عن مالك والأوزاعي أنها تتأولّ على ما يليق بها بحسب مواطنها**) اهـ.

وقال الإمام الزركشي - رحمه الله تعالى - في النصوص المتشابهة (البرهان في علوم القرآن ٢ /٢٠٧):

(اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق:

أحدها: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجري على ظاهرها ولا تؤول . . . وهم المشبهة.

والثاني: أن لها تأويلاً ولكنّا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل، ونقول لا يعلمه إلا الله. وهو قول السلف.

والثالث : أنها مؤوّلة، وأوَّلوها على ما يليق به.

والأول باطل، والأخيران منقولان عن الصحابة. . . وممن نُقِل عنه التأويل عليّ وابن مسعود وابن عباس وغيرهم) اهـ.

وقال العلامة الشوكاني - رحمه الله تعالى - (إرشاد الفحول ص١٧٦):

(الفصل الثاني: فيما يدخله التأويل، وهو قسمان، أحدهما: أغلب الفروع، ولا خلاف في ذلك، والثاني: الأصول كالعقائد

وأصول الديانات وصفات الباري عزّ وجلّ.

وقد اختلفوا في هذا القسم على ثلاثة مذاهب).

ونَقَلَ المذاهب الثلاثة التي ذكرها الزركشي ثم قال:

(قال ابن برهان: الأول من هذه المذاهب باطل، والآخران منقولان عن الصحابة، ونُقِلَ هذا المذهب الثالث عن عليّ وابن مسعود وابن عباس وأم سلمة) اهـ.

ويؤيد هذا أيضاً ما نقله العلماء عن بعض أئمة السلف من التأويلات لبعض نصوص المتشابه، نذكر منها على سبيل الإجمال:

تأويل ابن عباس رضي الله عنهما للفظ الساق بشدة الأمر، وكذلك مجاهد وعكرمة والضحاك وقتادة وسعيد بن جبير وغيرهم. (الطبري ٢٩ / ٣٨، القرطبي ١٨ / ٢٤٩).

وتأويلهم للفظ الوجه في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾.

قال مجاهد: قبلة الله (الطبري ١ / ٤٠٢).

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ قال مجاهد وأبو عبيدة والضحاك: إلا هو (القرطبي ١٣ / ٣٢٢، الطبري ٢٠ / ٨٢، دفع شبه التشبيه ص١١٣).

وقال أبو العالية وسفيان: إلا ما أريد به وجهه.

وقال الصادق: دينه.

وقال أبو عبيدة أيضاً: إلا جاهه. (القرطبي ١٣ / ٣٢٢).

وتأويل ابن جرير الطبري للاستواء بالعلو والسلطان (في تفسيره ١/١٩٢).

ويروى شيء قريب من هذا عن الحسن والثوري. (مرقاة المفاتيح ٢/ ١٣٧، وتفسير العز بن عبد السلام ١ / ٤٨٥ - ٤٨٦).

وتأويل أحمد لقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ قال: جاء ثوابه. (ذكره ابن كثير من رواية البيهقي ثم نقل قول البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه. البداية والنهاية ١٠ / ٣٢٧) وهو مروي عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما. (تفسير النسفي ٤ / ٣٧٨، في هامش تفسير الخازن).

وتأويل البخاري للضحك بالرحمة. (الأسماء والصفات للبيهقي ص٤٧٠) وتأويله لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ قال: إلا ملكه. (الفتح ٨ / ٣٦٤).

وغير ذلك مما سيأتي بيانه وتفصيله في مبحث تأويلات السلف الصالح، وهي كثيرة جداً تزخر بها كتب التفسير والحديث وغيرها. وهو أمر ثابت لا سبيل إلى جحده، ولن يتأتى لمكابر إنكاره.

إن التعطيل كما هو واضح من تعريفه نفي صفات الباري سبحانه، والأشاعرة لم ينفوا صفة لله تعالى ثبتت بطريق صحيح، ومؤلفاتهم تشهد بهذا، غاية ما فعلوه أنهم حملوا هذه النصوص التي تقتضي ظواهرها وحقائقها تشبيه الله تعالى بخلقه على وجه تعرفه العرب لا ينافي تنزيه الله تعالى، وفرق كبير بين نفي ما أثبته الله تعالى كما فعل الجهمية، وبين إثباته ثم حمله على معنى لائق بالله تعالى مشهور في اللسان العربي بعد أن استحال الظاهر.

ولنأخذ على ذلك مثالاً ليزداد الأمر وضوحاً، قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فللاستواء في اللغة معانٍ كثيرةٌ ما بين حقيقة ومجاز، وكل ما كان حقيقة جسمانية من معاني الاستواء فإنه لا يليق بالله تعالى، وكل ما كان من هذا القبيل فظاهره وحقيقته اللغوية قطعاً لا تليق بالله تعالى، ولهذا فإنه لا محيص من المصير إلى المعاني المجازية، وهذا ما فعله العلماء، فهم رحمهم الله عندما رأوا استحالة المعاني الحسّية الحقيقية للاستواء في حق الله تعالى أثبتوا ما أثبته الله تعالى لنفسه أو أثبته له رسوله عليه الصلاة والسلام، ثم نزّهوا الله عن ظاهر اللفظ فنفوا الحقيقة اللغوية المعهودة بين الخلق، وقالوا استوى ربُّنا تعالى كما أخبر استواءً ليس كاستواء البشر ـ كما يتبادر من ظاهر اللفظ ـ استواءً منزهاً عن المماسَّة والحلول والاستقرار وغير ذلك من المعاني الباطلة، وقد مرَّ قريباً ما يؤيد هذا من قول الإمام أحمد رضي الله عنه.

وهذه نصوصهم في ذلك:

قال الإمام الغزالي - رحمه الله تعالى - (إحياء علوم الدين ١ / ٩٠):

(وأنه تعالى مستوٍ على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواءً منزّهاً عن المماسّة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته).

وقال أيضاً (الإحياء ١ / ١٠٨): (الأصل الثامن: العلم بأنه تعالى

مستوٍ على عرشه بالمعنى الذي أراده الله تعالى بالاستواء وهو لا ينافي الكبرياء ولا يتطرق إليه سمات الحدوث والفناء) اهـ.

فبالله خبّرونا أي تعطيل في هذا ؟!

وهل نُفِيَ هنا إلا ما يجب نفيه عن الله تعالى ويحرم إثباته؟!

فالأشاعرة لم يعطلوا صفة الاستواء ولم يقولوا لم يستوِ أو غير مستوٍ ، كلا ، وإنما نزَّهوا الله تعالى عن المعنى الحسي المحال للاستواء الذي هو الجلوس والاستقرار وهو المعنى الظاهر من اللفظ ، ومثبته لا محالة واقع في التشبيه ومائل إليه ، ولقد نصّ العلماء على أن الحمل على الظاهر تشبيه.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - أثناء شرحه لحديث النزول (الفتح ٣ / ٣٦):

(وقد اختلف في معنى النزول على أقوال: **فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم . .**) اهـ.

وقد نقلنا قول الإمام الزركشي والشوكاني في هذا المعنى قريباً.

قال الإمام القرطبي - رحمه الله تعالى - عند تفسير قوله تعالى ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ (١٨ / ٢١٦) ما نصّه: (قال المحققون: ءأمنتم من فوق السماء ، كقوله تعالى ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي فوقها ، لا بالمماسّة والتحيز لكن بالقهر والتدبير... والأخبار في هذا الباب كثيرة صحيحة منتشرة مشيرة إلى العلوّ لا يدفعها إلا ملحد أو جاهل معاند ،

والمراد بها توقيره وتنزيهه عن السفل والتحت، ووصفه بالعلوّ والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود لأنها صفات الأجسام، وإنما ترفع الأيدي بالدعاء إلى السماء لأن السماء مهبط الوحي... ولأنه خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها وكان في أزله قبل خلق المكان والزمان ولا مكان ولا زمان وهو الآن على ما عليه كان) اهـ.

وقال الإمام الطبري رحمه الله تعالى (٧ / ١٠٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ ما نصّه: (فهو فوقهم بقهره إياهم وهم دونه) أي هم دونه من هذه الحيثية، لا من حيث الحس والمكان. فحمل الفوقية على فوقية القهر.

وقال في تفسيره للاستواء (١ / ١٩٢): (علا عليها علوّ ملك وسلطان لا علوّ انتقال وزوال) اهـ.

وقال الإمام القرطبي (٦ / ٣٩٩) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾: (ومعنى فوق عباده فوقية الاستعلاء بالقهر والغلبة عليهم أي هم تحت تسخيره لا فوقية مكان) اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر (الفتح ٦ / ١٥٨):

(ولا يلزم من كون جهتي العلوّ والسفل محالتين على الله أن لا يوصف بالعلوّ، **لأن وصفه بالعلوّ من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحسّ**) اهـ.

وقال أيضاً (الفتح ١ / ٥٠٨) عند شرحه لحديث: (إن أحدكم إذا

قام في صلاته فإنه يناجي ربه.. فإن الله في قبلته).

قال الحافظ: (**فيه ردًّ على من زعم أنه - تعالى - على العرش بذاته) اهـ.**

وقال الإمام بدر الدين بن جماعة رحمه الله:

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ورد في خمس آيات وفي سادسة في طه ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ والقرآن نزل بلغة العرب ومعاني كلامهم وما كانوا يتعقلون من خطابهم).

ثم أخذ رحمه الله ببيان معاني الاستواء في اللغة، ثم قال:

(واتفق السلف وأهل التأويل على أن ما لا يليق من ذلك بجلال الرب تعالى غير مراد كالقعود والاعتدال، واختلفوا في تعيين ما يليق بجلاله من المعاني المحتملة كالقصد والاستيلاء، فسكت السلف عنه وأوّله المتأولون على الاستيلاء والقهر لتعالي الرب عزّ وجلّ عن سمات الأجسام من الحاجة إلى الحيّز والمكان، وكذلك لا يوصف بحركة أو سكون أو اجتماع وافتراق، لأن ذلك كله من سمات المحدثات وعروض الأعراض، والرب تعالى مقدس عنه، فقوله تعالى ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ يتعين فيه معنى الاستيلاء والقهر لا القعود والاستقرار، إذ لو كان وجوده مكانياً أو زمانياً للزم قدم الزمان والمكان أو تقدّمهما عليه تعالى وكلاهما باطل... **فإن قيل**: نفي الجهة - أي حسّاً - عن الموجود يوجب نفيه- أي الموجود - لاستحالة موجود من غير جهة. **قلنا**: الموجود قسمان: موجود لا

يتصرف فيه الوهم والحس والخيال، ولا يقبل الاتصال والانفصال. وموجود يتصرف ذلك فيه ويقبله.

فالأول ممنوع الاستحالة - أي لا يستحيل وجوده بغير جهة - والرب تعالى لا يتصرف فيه ذلك، إذ ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر، فصحّ وجوده عقلاً من غير جهة ولا حيز، كما دلّ الدليل العقلي على وجوده مع نفي الجسمية والعرضية مع بُعد الفهم الحسي له، فكذلك دلّ على نفي الجهة والحيز مع بُعد الفهم والحس له... **فإن قيل**: قال الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ وهذا ظاهر في الجهة، وكذلك قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وقوله: ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ الآية. **قلنا**: ليس المراد بالغاية هنا غاية المكان، بل غاية انتهاء الأمور إليه، كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ و﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ وكقول الخليل: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾... وهو كثير، فالمراد الانتهاء إلى ما أعدّه لعباده والملائكة من الثواب والكرامة والمنزلة. **فإن قيل**: إنما يقال استولى لمن لم يكن مستولياً قبل، أو لمن كان له منازع فيما استولى عليه، أو عاجزاً ثم قدر. **قلنا**: المراد بهذا الاستيلاء القدرة التامة الخالية عن معارض... **فان قيل**: فالاستيلاء- أي بهذا المعنى - حاصل بالنسبة إلى جميع مخلوقاته، فما فائدة تخصيصه بالعرش. **قلنا**: خُصّ بالذكر لأنه أعظم المخلوقات إجماعاً، كما خصّ بقوله: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ﴾ وهو رب كل شيء، وإذا استولى على العرش المحيط بكل

شيء استولى على الكل قطعاً.

إذا ثبت ذلك فمن جعل الاستواء في حقه تعالى ما يفهم من صفات المحدثين، وقال: استوى بذاته، أو قال: استوى حقيقة، فقد ابتدع بهذه الزيادة التي لم تثبت في السنة ولا عن أحد من الأئمة المقتدى بهم) اهـ. (ايضاح الدليل ص١٠١-١٠٧)

وقس على الاستواء جميع ما هو ثابت من نصوص الصفات، يثبتون كل ذلك بلا تشبيه ولا تمثيل، ويؤولون - إذا استحال الظاهر - بلا تعطيل، يثبتون ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان نبيّه ﷺ بعد أن ينزهوه تعالى عن كل ما لا يليق به سبحانه من ظاهر اللفظ، وهذا القدر من معنى اللفظ هو المنفي عندهم لاستحالة أن يتصف الله تعالى به، وهو القدر الذي يجب نفيه، ومثبته لا محالة واقع في التشبيه أو التجسيم أو مائل إليه.

على أن التأويل ليس عنه محيص، وكل الذين يفرون منه مضطرون إليه لا محالة، وإلا فماذا عساهم أن يقولوا في مثل قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ وقوله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾. فإنه يلزمهم أن يثبتوا نسياناً حقيقياً - لأنه أثبت تعالى لنفسه نسياناً - ولكنه ليس كنسيان البشر الذي نفاه ربنا عن نفسه بقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾.

وقوله سبحانه: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ

إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾.

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾. وقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾.

وقوله ﷺ: (لا يملّ الله حتى تملّوا).

وقوله ﷺ في الحديث القدسي حاكياً عن ربّه عزّ وجلّ: (.. ومن أتاني يمشي أتيته هرولة).

وقوله ﷺ في الحديث القدسي حاكياً عن ربه تعالى: (عبدي مرضت فلم تعدْني).

وقوله ﷺ: (فإن موسى الله أحدّ من موساك، وساعدَ الله أشدّ من ساعدك).

وقوله ﷺ: (إن الله تعالى حَييٌّ كريم يستحيي من عبده أن يرفع يديه فيردّهما صفراً ليس فيهما شيء).

وقوله ﷺ: (إن الله يضحك...).

وقوله ﷺ: (إن الله يغار...).

وقوله ﷺ: (إن الله يعجب...). وغير ذلك من النصوص.

أتراهم يثبتون ظواهرها وحقائقها المعهودة المعروفة بين البشر أيضاً، فيقولون:

نثبت لله نسياناً حقيقياً ومكراً حقيقياً وخداعاً حقيقياً واستهزاءً حقيقياً ومرضاً حقيقياً وهرولة حقيقية وساعداً شديداً حقيقياً، وموسى

حادّةً حقيقية، ومللاً حقيقياً، وعجباً وغيرةً وحيـاءً وتـردداً وضـحكاً ومعيّةً وقرباً بالذات والمسافات، كلّ ذلك على الحقيقة وكما يعهده البشر من لغاتهم. معاذ الله؟!!

ولا نظن أن أحداً يماري ويكابر في استحالة هذه الظواهر وفي نفيها عن الله تعالى، فكذا ظاهر الاستواء والنزول والمجيء ونحوها يجب نفيه ومنعه لاتحاد العلّة في الجميع وهي استحالة الظاهر والحقيقة.

قال الحافظ ابن عساكر - رحمه الله تعالى - (تبيين كذب المفتري ص ٣٨٨):

(فإنهم -يعني الأشاعرة- بحمد الله ليسوا معتزلة، ولا نفاة لصفات الله معطلة، لكنهم يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات، ويصفونه بما اتصف به في محكم الآيات، وبما وصفه به نبيّه ﷺ في صحيح الروايات وينزهونه عن سمات النقص والآفات، فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة، ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة فحينئذ يسلكون طريق التأويل، ويثبتون تنزيهه تعالى بأوضح الدليل، ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه خوفاً من وقوع من لا يعلم في ظُلم التشبيه، فإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم، وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم، وما مثالهم في ذلك إلا مثل الطبيب الحاذق الذي يداوي كلّ داء من الأدواء بالدواء الموافق، فإذا تحقق غلبة البرودة على المريض داواه بالأدوية الحارّة، ويعالجه

بالأدوية الباردة عند تيقنه منه بغلبة الحرارة، وما هذا في ضرب المثال إلا كما رُويَ عن سفيان: إذا كنت بالشام فحدّث بفضائل عليّ رضي الله عنه، وإذا كنت بالكوفة فحدّث بفضائل عثمان رضي الله عنه.

وما مثال المتأوّل بالدليل الواضح إلا مثال الرجل السابح، فإنه لا يحتاج إلى السباحة ما دام في البر، فإن اتفق له في بعض الأحايين ركوب البحر، وعاين هوله عند ارتجاجه وشاهد منه تلاطم أمواجه، وعصفت به الريح حتى انكسر الفُلك، وأحاط به إن لم يستعمل السباحة الهُلك، فحينئذ يسبح بجهده طلباً للنجاة، ولا يلحقه فيها تقصير حبّاً للحياة، فكذلك الموحّد ما دام سالكاً محجّة التنزيه، آمناً في عقده من ركوب لجّة التشبيه، فهو غير محتاج إلى الخوض في التأويل لسلامة عقيدته من التشبيه والأباطيل، فأما إذا تكدّر صفاء عقده بكدورة التكييف والتمثيل، فلا بدّ من تصفية قلبه من الكدر بمصفاة التأويل، وترويق ذهنه براووق الدليل، لتسلم عقيدته من التشبيه والتعطيل) اهـ.

وقال الإمام أبو نصر القشيري رحمه الله تعالى (إتحاف السادة المتقين ٢ / ١٠٨):

(**فإن قيل**: أليس الله يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾؟ فيجب الأخذ بظاهره.

قلنا: الله يقول أيضاً: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ ويقول تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيۡءٍ مُّحِيطُۢ﴾ فينبغي أيضاً أن تأخذ بظاهر هذه الآيات حتى يكون - تعالى - على العرش وعندنا ومعنا ومحيطاً بالعالم

محدقاً به بالذات في حالة واحدة، والواحد يستحيل أن يكون بذاته في كلّ مكان.

قالوا: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يعني بالعلم، و﴿بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ إحاطة العلم.

قلنا: وقوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ قهر وحفظ) اهـ.

وقال الإمام وحجّة الإسلام الغزالي رحمه الله تعالى (الإحياء ١ / ١٠٨):

(الأصل الثامن: العلم بأنه تعالى مستوٍ على عرشه بالمعنى الذي أراده الله تعالى بالاستواء، وهو الذي لا ينافي وصف الكبرياء، ولا يتطرق إليه سمات الحدوث والفناء، وهو الذي أريد بالاستواء إلى السماء حيث قال في القرآن: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ وليس ذلك إلا بطريق القهر والاستيلاء..

واضطرّ أهل الحق إلى هذا التأويل كما اضطرّ أهل الباطل إلى تأويل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ إذ حمل ذلك بالاتفاق على الإحاطة والعلم وحمل قوله ﷺ: (قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن) على القدرة والقهر، وحمل قوله ﷺ: (الحجر الأسود يمين الله في أرضه) على التشريف والإكرام، لأنه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال، فكذا الاستواء لو ترك على الاستقرار والتمكن لزم منه كون المتمكن جسماً مماسّاً للعرش إما أكبر منه أو أصغر، وذلك محال، وما يؤدّي إلى المحال فهو محال) اهـ.

ولقد نقل العلماء الإجماع على أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع،

من ذلك ما ذكره الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن القطان الفاسي - رحمه الله تعالى - حيث قال: (الإقناع في مسائل الإجماع ١ / ٣٢ - ٣٤):

(وأجمعوا أنه تعالى يجيء يوم القيامة والملك صفاً صفاً لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين ويعذب منهم من يشاء كما قال تعالى، **وليس مجيئه بحركة ولا انتقال**.

وأجمعوا أنه تعالى يرضى عن الطائعين له، **وأن رضاه عنهم إرادته نعيمهم**.

وأجمعوا أنه يحب التوّابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، **وأن غضبه إرادته لعذابهم**، وأنه لا يقوم لغضبه شيء) اهـ.

أتراهم أجمعوا على باطل حين أجمعوا على نفي الظاهر المحال في لفظ المجيء والرضا والغضب؟! وهل تجتمع أمة محمد ﷺ على ضلالة وبدعة؟! أم تراهم أجمعوا على تعطيل صفات الباري عز وجل؟!

وقد مرَّ معنا قول القاضي عياض (شرح مسلم ٥ / ٢٤):

(لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ ونحوه ليست على ظاهرها بل متأوّلة عند جميعهم) اهـ.

وقال الإمام الزاهد القدوة أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى (الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات ص١٢٤):

(إن الله تعالى لم يزل مريداً، وشائياً، ومحبّاً، ومبغضاً، وراضياً، وساخطاً، ومواليا ومعادياً، ورحيماً، ورحماناً، **وأن جميع هذه الصفات راجعة إلى إرادته في عباده، ومشيئته في خلقه لا إلى غضب يغيّره، ورضاً يسكن طبعاً له، وحنق وغيظ يلحقه، وحقد يجده، وأنه تعالى راضٍ في أزله عمّن علم أنه بالإيمان يختم عمله ويوافي به، وغضبان على من يعلم أنه بالكفر يختم عمله ويكون عاقبة أمره**) اهـ.

وقال أيضاً في نزول الربّ جلّ وعزّ (ص١٣٥):

(ونزوله تبارك وتعالى كيف شاء، بلا حدّ، ولا تكييف، ولا وصف بانتقال ولا زوال) اهـ.

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ في استوائه تعالى (ص١٣٠):

(واستواؤه جلّ جلاله علوّه بغير كيفية ولا تحديد ولا مجاورة ولا مماسة) اهـ.

فهل كان هؤلاء الأئمة معطلين حين صرفوا هذه الألفاظ عن ظاهرها، وحملوها على المجازات والاستعارات؟!

بهذا تعلم - تولّى الله هدانا وهداك - أن التعطيل الذي يُرمى به الأشاعرة والماتريدية - وهم جماهير أعلام الأمة - إنما هو عين التقديس والتنزيه، والذي يرفض ما ذهبوا إليه، ويصرّ على إثبات ما نفوه يقع حتماً بالتجسيم والتشبيه، إذ إن هذا القدر من معنى اللفظ الذي نفاه الأشاعرة ونزهوا الله تعالى عنه يحرم إثباته ووصفُ الله تعالى

به لما يلزم منه من اللوازم الباطلة المحالة.

وعلى الجملة فأقوال سلف الأمة وخلفها مطبقة على تنزيه الله تعالى عن هذه الظواهر المحالة، وفي ما نقلناه مقنع لمن أنصف.

نخلص من هذا إلى أن التأويل بشرطه وضوابطه شعارٌ سُنّيٌّ ومنهج شرعي أصيل لا مناص من الأخذ به لفهم كتاب الله تعالى وسنة نبيّه صلى الله على وسلم، وليس شعاراً للبدعة والضلالة أو التعطيل، وأن من يحمل المتشابه من نصوص الصفات على الظواهر المعهودة لدى الخلق هو الواقع في التعطيل، لأنه عطل المعنى المفهوم من النص وصدف به عن القصد.

* * * * *

تأويلات السلف الصالح لنصوص الصفات

إن الخلف من علماء الأمة حين سلكوا مذهب التأويل لم يبتدعوا قولاً ومنهجاً من عند أنفسهم، لكنهم سلكوا بهذا مسلك جماعات كثيرة من السلف الصالح قالوا بالتأويل وأخذوا به - كما مرّ معنا - وهذا يدلّ قطعاً على سنّية هذا المنهج وأصالته وشرعيته، ولقد نقل العلماء تأويلات ثلة من أكابر السلف الصالح، من ذلك على سبيل المثال:

تأويل ابن عباس رضي الله عنهما للكرسي:

جاء في تفسير الطبري (٣ / ٧) عند تفسيره لآية الكرسي ما نصّه (اختلف أهل التأويل في معنى الكرسي الذي أخبر الله تعالى ذكره في هذه الآية أنه وسع السموات والأرض، فقال بعضهم: هو علم الله تعالى ذكره.... وأما الذي يدُلُّ على ظاهر القرآن فقول ابن عباس الذي رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير أنه قال: هو علمه..) اهـ.

تأويله رضي الله عنه لمجيء الرب جلّ وعزّ:

جاء في تفسير النسفي رحمه الله تعالى (٤ / ٣٧٨) عند قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ما نصّه (هذا تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبيين آثار قهره وسلطانه، فإن واحداً من الملوك إذا حضر بنفسه ظهر

بحضوره من آثار الهيبة ما لا يظهر بحضور عساكره وخواصّه، وعن ابن عباس: أمره وقضاؤه) اهـ.

ونقل الإمام القرطبي نحو هذا عن الحسن البصري، وقال هناك نقلاً عن بعض الأئمة ما نصّه (تفسير القرطبي ٢٠ / ٥٥):

(جعل مجيء الآيات مجيئاً له تفخيماً لشأن تلك الآيات، ومنه قوله تعالى في الحديث " **يا ابن آدم مرضت فلم تعدني. . واستسقيتك فلم تسقني. . واستطعمتك فلم تطعمني** ".. والله جلّ ثناؤه لا يوصف بالتحول من مكان إلى مكان، وأنّى له التحول والانتقال ولا مكان له ولا أوان، ولا يجري عليه وقت ولا زمان، لأن في جريان الوقت على الشيء فوْتَ الأوقات، ومن فاته شيء فهو عاجز) اهـ.

تأويله رضي الله عنه للفظ (الأعين) :

قال تعالى: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ قال رضي الله عنه: بمرأى منا (تفسير البغوي ٢ / ٣٢٢). وقال تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ قال رضي الله عنه: نرى ما يعمل بك (تفسير الخازن ٤ / ١٩٠).

تأويله رضي الله عنه للفظ (الأيد) :

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ قال رضي الله عنه: بقوّة وقدرة (القرطبي١٧ / ٥٢).

تأويله رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ :

جاء في تفسير الطبري (١٣٥/١٨) ما نصّه (عن ابن عباس قوله: ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يقول: الله سبحانه هادي أهل السموات والأرض).

تأويله رضي الله عنه لنصوص (الوجه):

قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ قال رضي الله عنه: الوجه عبارة عنه. وقال القرطبي في تفسيره: أي ويبقى الله فالوجه عبارة عن وجوده وذاته سبحانه.. وهذا الذي ارتضاه المحققون من علمائنا ابن فورك وأبو المعالي وغيرهم.. وقال أبو المعالي: وأما الوجه المراد به عند معظم أئمتنا: وجود الباري تعالى. (القرطبي ١٧ / ١٦٥).

تأويله رضي الله عنه للفظ (الساق):

قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ قال رضي الله عنه: عن كرب شديد (الطبري ٢٩ / ٣٨، القرطبي ١٨ / ٢٤٩).

تأويله رضي الله عنه للفظ (الجنب):

قال تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ قال رضي الله عنه: تركت من طاعة الله وأمر الله وثوابه (روح المعاني الآية ٥٦ من الزمر).

قال الإمام الألوسي رحمه الله تعالى: (وبالجملة لا يمكن إبقاء الكلام على حقيقته لتنزهه عزّ وجلّ من الجنب بالمعنى الحقيقي، ولم أقف على عدِّ أحد من السلف إياه من الصفات السمعية) اهـ. (المصدر السابق).

هذا هو سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما وناهيك بابن عباس فقهاً وعلماً بالقرآن والتنزيل، وهو الذي دعا له رسول الله ﷺ بقوله: (**اللهمّ فقّهه في الدين وعلمه التأويل**) وهو حبر الأمة وترجمان القرآن.

هذا والذي ذهب إليه الأشاعرة والماتريدية في هذه النصوص هو عين ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما، فإن جاز اتهام الأشاعرة والماتريدية بالتعطيل والابتداع، جاز ذلك على سيدنا ابن عباس - معاذ الله - وحاشاه أن يقول في الله تعالى ما ليس له به علم.

ألا فليتق الله امرؤ جاءته موعظة من ربه، ولينْتَهِ عن التطاول على أئمة الدين وعلماء الشرع الذي هو في حقيقة الأمر تطاول على صحابة رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان !!

تأويل مجاهد والسدي للفظ (الجنب):

جاء في تفسير الطبري رحمه الله (٢٤ / ١٩) عند قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ قال مجاهد: في أمر الله، وقال السدي: على ما تركت من أمر الله.

تأويل الضحاك وقتادة وسعيد بن جبير للفظ (الساق):

جاء في تفسير الطبري (٢٩ / ٣٨ - ٣٩) عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ قال الضحاك: هو أمر شديد، وقال قتادة: أمر فظيع وشدّة الأمر، وقال سعيد: شدة الأمر.

وقال الإمام الطبري قبل هذا بأسطر: (قال جماعة من الصحابة

والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمر شديد) اهـ.

تأويل سفيان الثوري وابن جرير الطبري للاستواء :

قال الإمام الطبري (١ / ١٩٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ بعد أن ذكر معاني الاستواء في اللغة، ما نصّه: (علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته....علا عليها علو ملك وسلطان، لا علو انتقال وزوال).

وأوّل سفيان الثوري الاستواء على العرش: بقصد أمره، والاستواء إلى السماء: بالقصد إليها (مرقاة المفاتيح ٢ / ١٣٧).

تأويل مجاهد والضحاك وأبي عبيدة للفظ (الوجه) :

قال تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ قال مجاهد رحمه الله: قبلة الله. (الطبري ١ / ٤٠٢، الأسماء والصفات للبيهقي ص٣٠٩، وصححه ابن تيمية عنهما كما في العقود الدرية ص٢٤٧ـ٢٤٨).

وقال الضحاك وأبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾: أي إلا هو (دفع شبه التشبيه ص١١٣).

تأويل الإمام الشافعي رضي الله عنه للفظ (الوجه) :

حكى المزني عن الشافعي في قوله تعالى: (فثم وجه الله) قال: يعني والله أعلم فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه. (الأسماء والصفات للبيهقي ص٣٠٩).

تأويل الإمام الطبري للفظ (العين):

قال رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ بمرأى مني ومحبة وإرادة (١٦ / ١٢٣).

تأويل الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه لحديث النزول :

سئل الإمام مالك - رحمه الله - عن نزول الرب عزّ وجلّ، فقال (ينزل أمره - تعالى - كل سَحَر، فأما هو عزّ وجلّ فإنه دائم لا يزول ولا ينتقل سبحانه لا إله إلى هو) اهـ. (التمهيد ٧ / ١٤٣، سير أعلام النبلاء ٨ / ١٠٥، الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني ص١٣٦، شرح النووي على صحيح مسلم ٦ / ٣٧، الإنصاف لابن السيد البطليوسي ص ٨٢ وانظر بحثنا هذا ص ١٢٩-١٣٤).

تأويل الإمام أحمد رضي الله عنه مجيء الله تعالى[1] :

---

(١) ذكر ابن تيمية أن الحنابلة اختلفوا في إثبات هذا عن أحمد رضي الله عنه فمنهم من قال: غلط حنبل، ولم يقل أحمد هذا، وقالوا: حنبل له غلطات معروفة وهذا منها، وهذه طريقة أبي إسحاق بن شاقلا.
ومنهم من قال: بل أحمد قال ذلك على سبيل الإلزام لخصومه من المعتزلة وقت المناظرة .. وذهبت طائفة ثالثة من أصحاب أحمد إلى أن أحمد قال هذا ذلك الوقت، وجعلوا هذا رواية عنه، ثم من يذهب منهم إلى التأويل كابن عقيل وابن الجوزي وغيرهما يجعلون هذه عمدتهم.
ثم قال: (ولا ريب أن المنقول المتواتر عن أحمد يناقض هذه الرواية ويبين أنه لا يقول: إن الرب يجيء ويأتي وينزل أمره. بل هو ينكر على من يقول ذلك) انتهى بتصرف يسير. الفتاوى ٥/٣٩٩.

=

جاء في كتاب البداية والنهاية للإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى (١٠ / ٣٦١) ما نصّه:

(روى البيهقي عن الحاكم عن عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأوّل قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أنه جاء ثوابه. ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه) اهـ.

ونقل الحافظ ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى عن الإمام أحمد في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ أنه قال: المراد به قدرته وأمره. قال: وقد بيّنه في قوله تعالى: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَۚ﴾ ومثل هذا في القرآن: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ قال: إنما هو قدرته. (دفع شبه التشبيه ص١٤١).

فلم يأت رحمه الله بدليل ينفي هذه الرواية ويبطلها، أما كون المشهور عن أحمد عدم التأويل فإنه لا يناقض هذه الرواية، وقد يكون المشهور المتواتر عن إمام شيء ويثبت عنه شيء آخر على سبيل الندور، لا سيما إذا لم يتعارض الأمران ويتناقضا كما هو في ما نحن فيه، وقد نقل عن السلف تجنبهم للتأويل وبغضهم للخوض في ذلك كما ثبت أيضاً كلمات لهم في تأويل بعض الألفاظ، وكلا الأمرين لا بأس به، ولم تبطل شهرة ذلك عنهم ما ثبت من تلك الكلمات. ثم إن حكم ابن تيمية رحمه الله تعالى غير ملزم، لا سيما مع وجود من يخالفه من الحنابلة من المتقدمين عليه ومن المتأخرين ومن غيرهم كالإمام البيهقي الذي صحح إسناد الرواية عن أحمد وأقرَّه على ذلك ابن كثير وأمرَّ قوله - وهو الناقد للأخبار وتلميذ ابن تيمية - دون اعتراض أو تعليق.
وعلى أية حال فيما نقلناه عن أئمة السلف الصالح غناء وكفاية حتى وإن لم تصح هذه الرواية عن أحمد.

تأويل الحسن البصري رضي الله عنه :

قال رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: جاء أمره وقضاؤه. وعن الكلبي: جاء حكمه (تفسير البغوي ٤ / ٤٥٤).

وعنه رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ قال: في طاعة الله. (انظر روح المعاني تفسير الآية ٥٦ من سورة الزمر).

تأويل الإمام البخاري رضي الله عنه للضحك:

قال الإمام البيهقي - رحمه الله تعالى - في كتاب " الأسماء والصفات " (ص٤٧٠): (باب ما جاء في الضحك.. عن أبي هريرة أن رسول الله صلى عليه وسلم قال: " يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة...".

قال: قال البخاري: معنى الضحك الرحمة.

قال أبو سليمان – يعني الخطابي -: قول أبي عبد الله قريب، وتأويله على معنى الرضى لفعلهما أقرب وأشبه، ومعلوم أن الضحك من ذوي التمييز يدلُّ على الرضى، والبشر والاستهلال منهم دليل قبول الوسيلة، ومقدّمة إنجاح الطَّلِبة، والكرام يوصفون عند المسألة بالبشر وحسن اللقاء، فيكون المعنى في قوله: " يضحك الله إلى رجلين " أي يُجزل العطاء لهما لأنه موجَب الضحك ومقتضاه) اهـ.

قال الحافظ ابن حجر (فتح الباري ٦ / ٤٨٦) مؤكداً مؤيداً لما ذهب إليه أبو سليمان الخطابي والأعلام المنزهون العارفون بالله تعالى:

(قلت: ويدلّ على أن المراد بالضحك الإقبال بالرضا تعديته بـ " إلى "، تقول: ضحك فلان إلى فلان. إذا توجّه إليه طلْق الوجه مظهراً للرضا به) اهـ.

تأويل الإمام البخاري للفظ (الوجه) :

قال الإمام البخاري - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾: إلا ملكه. ويقال: إلا ما أريد به وجه الله (الصحيح كتاب التفسير سورة القصص، فتح الباري ٨ / ٣٦٤) اهـ.

وقد مرّ معنا نقلُ إجماع الأمة على منهج التأويل حيث قال الحافظ أبو الحسن علي بن القطان الفاسي رحمه الله تعالى (الإقناع في مسائل الإجماع ١ / ٣٢ - ٣٣): (وأجمعوا أنه تعالى يجيء يوم القيامة والملك صفاً صفاً لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين ويعذب منهم من يشاء، كما قال تعالى، **وليس مجيئه بحركة ولا انتقال.**

وأجمعوا أنه تعالى يرضى عن الطائعين له، **وأن رضاه عنهم إرادته نعيمهم.**

وأجمعوا أنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، **وأن غضبه إرادته لعذابهم، وأنه لا يقوم لغضبه شيء**) اهـ.

وإجماع الأمة على صرف لفظ المجيء عن ظاهره المحال في حق الله تعالى وهو الحركة والانتقال إجماع على التفويض، وإجماعهم على حمل لفظ الرضا على إرادة الإحسان والنعيم، ولفظ

الغضب على إرادة العقاب والانتقام إجماع على التأويل، وبهذا يتأكد ما ذكرناه سابقاً أن هذين المذهبين التفويض والتأويل هما المذهبان المعتبران اللذان ارتضتهما الأمة وعوّلت عليهما، وما نقلناه من تأويلات سلفنا الصالح غيض من فيض وزهرة من روض، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى كتب التراث من تفسير وحديث وأصول وغيرها، ليقف على ما يثلج صدر كل موحد منزه.

تنبيه

شبهة تتردد على ألسنة المثبتين لظواهر نصوص المتشابه، وهي:

إثبات المعاني الإجمالية لهذه النصوص لا ينفي إثبات الصفة الواردة في النص، مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ يقولون: نحن لا ننكر أن النص يفيد إثبات الجود والكرم له تعالى ونفي البخل عنه، فإن معنى بسط اليد مشهور عند العرب، بيد أن هذا لا ينفي إثبات صفة اليد لله تعالى. وقس على هذا جميع النصوص الواردة في الصفات. كالساق في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ فمعنى شدة الأمر والكرب الذي حملت عليه الآية لا ينفي أن لله ساقاً حقيقية. وهكذا. هذا تقرير هذه الشبهة.

وفي جوابها نقول:

إن أريد بإثبات الصفات إثباتها على ما جاءت دون تفسير ولا تعيين معنى وإنما يكتفى بتلاوتها والسكوت عليها، وذلك - قطعاً - بعد صرفها عن ظاهرها المحال في حق الله تعالى ولا يقال بالذات أو

حقيقة، فذلك حق لا ريب فيه، وهو ذاته مذهب السلف الصالح، وهو لا ينافي - كما مر معنا - مذهب الخلف، وشرح هذا على المثال الذي ضربناه أن يقال: جاء في النص أن لله تعالى يدين، إذاً نثبت لله تعالى يدين ليستا بجارحتين، ثم نسكت، ونفوض العلم بالمراد إلى الله تعالى، فهذا مسلك لا خلاف في صحته، وهو بعينه مسلك السلف الصالح، أما إن أريد بالإثبات حملُها على ظاهر اللفظ المحال وعلى الحقيقة اللغوية المعهودة فهو باطل قطعاً، ولقد نقلنا عن علماء الأمة ما يدحضه وينفيه فلا نعيده.

على أننا نقول: ليس كل ما يضاف إلى الله تعالى يراد به إثبات صفة لله تعالى، إذ قد تكون الإضافة من باب المشاكلة والمقابلة كالاستهزاء والمكر والخداع وما جرى هذا المجرى، فلا يثبت بما كان من هذا القبيل من الألفاظ صفة لله تعالى، كأن يقال لله مكر يليق به أو استهزاء يليق به، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، ومن ذلك أيضاً ما كان صفة نقص كالملل والنسيان والمرض والتعجب والتردّد ونحو ذلك، فكل هذا وأمثاله الله تعالى منزه عنه عقلاً ونقلاً، فلا يوصف الله تعالى بشيء من ذلك، ومنه أيضاً ما كان مشهوراً في معنى مجازي كلفظ الجنب والأصبع ونحوه، فهذا وبابه لا خلاف في حمله على ما اشتهر فيه.

نقل الحافظ ابن حجر عن ابن دقيق العيد (فتح الباري ١٣ / ٣٩٥) ما نصّه:

(نقول في الصفات المشكلة أنه حق وصدق على المعنى الذي

أراده الله، ومن تأوّلها نظرنا فإن كان تأويله قريباً على مقتضى لسان العرب لم ننكره عليه، وإن كان بعيداً توقفنا عنه ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه، وما كان منها معناه ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب حملناه عليه، مثل قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللَّهِ﴾ فإن المراد به في استعمالهم الشائع حق الله فلا يتوقف في حمله عليه، وكذا قوله ﷺ: "**إن قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن** ".

فإن المراد به إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه، وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ معناه خرب الله بنيانهم، وقوله: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ معناه لأجل الله، وقس على ذلك، وهو تفصيل بالغ قلّ من تيقظ له) اهـ.

وقال **الشيخ علي الطنطاوي** رحمه الله تعالى (تعريف عام بدين الإسلام ص٨٢):

(إذا كانت اللغات تعجز عن الإحاطة بالمشاعر الإنسانية وتضيق عنها، فهي عن أن تحيط بصفات الله أعجز وأضيق، فلا يجوز إذن أن تفهم الكلمات الواردة في آيات الصفات بالمعنى " القاموسي"، ولا يجوز أن نقول: إن لله يداً كأيدينا لقوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ولأن معنى اليد في " القاموس " يدل على ذلك. هذا هو الأساس في فهم آيات الصفات، لقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ولأن الخالق لا يشبه المخلوق.

ولا يجوز كذلك أن ننفي عنها كل معنى، وأن نعطلها من الدلالة.

فالله لم ينزل القرآن ليعطل عن معانيه، ولم يجعله ألفاظاً جوفاء لا تدل على شيء.

فكيف إذن نفهم آيات الصفات؟

لقد وجدت أن هذه الآيات على ثلاثة أشكال:

١- آيات وردت على سبيل الإخبار من الله كقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فنحن لا نقول: إنه ما استوى، فنكون قد نفينا ما أثبته الله، ولا نقول: إنه استوى على العرش كما يستوي القاعد على الكرسي، فنكون قد شبهنا الخالق بالمخلوق، ولكن نؤمن بأن هذا هو كلام الله، **وأن لله مراداً منه لم نفهم حقيقته وتفصيله، لأنه لم يبين لنا مفصلاً، ولأن العقل البشري يعجز عن الوصول إلى ذلك بنفسه، ولا نخوض فيه بل نتبع فيه طريق السلف، والسلف لم يبحثوا فيه أصلاً، ولم يقولوا " حقيقة " ولم يقولوا "مجازاً "**.

٢- آيات وردت على الأسلوب المعروف عند علماء البلاغة بالمشاكلة.... والآيات الواردة على هذا الأسلوب كثيرة، كقوله تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ﴾... ومن أمثالها آية: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ﴾ وآية: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾.

٣- آيات دلّت على المراد منها آيات أخرى، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ تدل على المراد منها آية: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾ ويفهم منها أن بسط اليد يراد به الكرم والجود

ولا يستلزم ذلك " بل يستحيل " أن يكون لله تعالى يدان حقيقيتان كأيدي الناس وقد جاء في القرآن قوله : ﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ و﴿بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾. والقرآن ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ وليس للرحمة ولا للعذاب ولا للقرآن يدان حقيقيتان) اهـ.

ومما هو جدير بالتنبيه عليه والتحذير منه ذلك المنهج الغريب والمسلك الشاذ عن أصول المنهج العلمي لا سيما في مجال العقيدة وأبواب الصفات التي نيطت بالقطعي واليقيني من الأدلة، ذلك المنهج الذي طفق أصحابه يثبتون صفات لله تعالى بأحاديث وآثار لا تصلح أن تكون دليلاً في جزئيات فروع الفقه فضلاً عن أصول الديانات وما يتعلق منها بذات الله تعالى وصفاته، وهؤلاء متناقضون في أحكامهم أشد التناقض وأصرحَه، فبينما هم يتساهلون هنا في جانب الإثبات، ويثبتون لله تعالى الصفات بأحاديث واهية وأخبار ضعيفة[1]، تراهم يتشددون في جانب الفروع الفقهية، بل أبواب الترغيب والترهيب وأبواب فضائل الأعمال والمناقب - هذه الأبواب التي تساهل العلماء في قبول الأحاديث فيها بالشروط المعروفة - وينكرون على الناس العمل بالأحاديث الضعيفة في هذه الأبواب، ثم يثبتون لله تعالى صفات بمثل درجة هذه الأحاديث التي أنكروها، بل

---

(١) بل حتى ولو صحَّ الحديث وكان من أحاديث الآحاد وكان مضمونه مناقضاً لقواطع العقول ولم يمكن تأويله على وجه يتفق مع هذه القواطع وجب ردُّه وعدم الأخذ به.

أضعف منها وأوهى، فيتشدّدون في مواطن التسهيل ويتساهلون في المواطن التي يجب التشدد والتيقن فيها مثل العقائد.

هذا مع افتراضنا أن مضمون هذه الأحاديث والآثار التي يثبتون بها لله تعالى الصفات مما لا يحيله العقل والنقل، فكيف والأمر على النقيض من ذلك ومضمونها وظواهرها مما قطعت العقول الصريحة والنقول الصحيحة باستحالته وتنزه الله تعالى عنه.

لا شك أن البلية في هذه الحال تكون أطمّ والخطر أعظم.

ولقد نقلنا قبل عن الإمام الأبي في شرحه على صحيح مسلم (٧ / ٥٤) قاعدة ذهبية في أبواب الصفات، لا بأس بإعادتها لتستقر في الأذهان والعقول.

قال رحمه الله تعالى:

(القاعدة التي يجب اعتبارها أن ما يستحيل نسبته للذات أو الصفات يستحيل أن يرد متواتراً في نص لا يحتمل التأويل، وغاية المتواتر أن يرد فيما دلالته على المحال دلالة ظاهرة، والظاهر يقبل التأويل، فإن ورد يجب صرف اللفظ عن ظاهره المستحيل، ثم اختلف فوقف أكثر السلف عن التأويل، وقالوا نؤمن به على ما هو عند الله سبحانه في نفس الأمر، ونكِلُ علم ذلك إلى الله سبحانه، وقال قوم بل الأولى التأويل.. وإن ورد خبر واحدٍ نصّاً في محال قطع بكذب راويه، وإن كان محتملاً للتأويل يتصرف فيه كما سبق) اهـ.

ومضمون هذه القاعدة مما اجتمعت عليه عقول أعلام الأمة

وأئمة المسلمين والعارفين بالله، وهذا مما يدل يقيناً على خطأ هؤلاء المجازفين.

قال الحافظ ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - (دفع شبه التشبيه ١٥٥):

(لا تنفع ثقة الرواة إذا كان المتن مستحيلاً، وصار هذا كما لو أخبرنا جماعة من المعدّلين: بأن جمل البزاز دخل في خرم إبرة الخياط، فإنه لا حكم لصدق الرواة مع استحالة خبرهم) اهـ.

وبهذا نختم هذا الباب، ونمسك القلم عن الإسهاب، لننتقل إلى باب آخر من الحديث نثبت فيه كون الأشاعرة والماتريدية غالب الأمة المحمدية، وعلى الله التكلان.

* * * * *

الأشاعرة والماتريدية هم غالب الأمة

علماء الأمة هم نجوم السماء، يهتدي بهم من أطبقت عليه ظلمات الحيرة والتبست عليه معالم الطرق، فإذا رأى أمامه أكابر الذين شهدت لهم الأمة بالفضل وتلقاهم الخاصة والعامة بالقبول علم حينئذ أن هذا المنهج والطريق الذي سلكه هؤلاء منهج هدى وصراط مستقيم.

ومذهب الأشاعرة ومن وافقهم من أهل السنة هو المذهب الذي عليه سواد الأمة وأكابر أهل الفضل فيها كما نقلنا من أقوال علماء المسلمين، وما ذاك إلا لأنه الامتداد الطبيعي لما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم، فلم يبق علم من العلوم لم يكن لهم الريادة فيه، ولا تركوا باباً للمعرفة لم يلجوه، فكان لهم في كل علم من علوم الشريعة وغيرها القدح المعلى والجبين الأجلى.

* * * * *

أكابر مفسري الأمة من الأشاعرة والماتريدية

ومن هذه العلوم التي كان لأهل السنة فضل التقدم والتبريز فيها علم تفسير كتاب الله تعالى والعلوم المتعلقة به كالقراءات والغريب والمشكل ونحوها، وإلمامة عجلى بثلة من أعلام هذا الباب تقفك على هذه الحقيقة.

• الإمام الفذ المفسر والمحدث العلامة القرطبي رحمه الله تعالى، صاحب تفسير الجامع لأحكام القرآن، وقد سارت بتفسيره العظيم الشأن الركبان، حكى في تفسيره مذاهب السلف كلها، قال عنه الداوودي في الطبقات " هو من أجل التفاسير وأعظمها نفعاً ".

• الإمام الحافظ المفسر أبو الفداء إسماعيل بن كثير رحمه الله تعالى، صاحب التفسير العظيم والبداية والنهاية وغيرها، فقد نُقِلَ عنه أنه صَرَّحَ بأنه أشعري كما في الدرر الكامنة ٥٨/١، والدارس في تاريخ المدارس للنعيمي ٨٩/٢، أضف إلى ذلك أنه ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية التي كان شرط واقفها أن لا يلي مشيختها إلا

أشعري[1]، وزدْ عليه ما في تفسيره من التنزيه والتقديس والتشديد على من يقول بظواهر المتشابه كما مرَّ من قوله عند تفسيره لقوله تعالى من سورة الأعراف ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ (تفسيره ٢/٢٢٠) إلى غير ذلك من الأمثلة الظاهرة الجلية في كونه من أهل السنة الأشاعرة.

- الإمام المفسر الكبير قدوة المفسرين ابن عطية الأندلسي رحمه الله تعالى صاحب تفسير المحرر الوجيز، ألّف كتابه في التفسير فأحسن فيه وأبدع، كان رحمه الله من أفاضل أهل السنة والجماعة ومن أكابر أهل الفضل، قال أبو حيان الأندلسي فيه (في مقدمة البحر المحيط): " هو أجلّ من صنف في علم التفسير وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير "

- الإمام أبو حيان الأندلسي رحمه الله تعالى صاحب البحر المحيط والنهر الماد من البحر، الحجة الثبت اللغوي، وهو غني عن التعريف به والتنويه بذكره.

- الإمام المقدم فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى صاحب تفسير مفاتيح الغيب، المفسر، المتكلم، إمام وقته، وفريد عصره، كان شجاً في حلوق المبتدعة، وسيفاً مصلتاً على أهل الزيغ والإلحاد.

- الإمام المفسر الحافظ البغوي محي السنة رحمه الله تعالى

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٢٠٠، ٣٩٨.

صاحب كتاب شرح السنة، وتفسيره مملوء بما يدل على اعتقاد أهل السنة، وزاخر بالتأويل السني لنصوص المتشابه.

• الإمام المفسر أبو الليث السمرقندي رحمه الله تعالى، صاحب تفسير بحر العلوم، وكتاب تنبيه الغافلين وبستان العارفين، وقد اشتهر بلقب إمام الهدى.

• الإمام المفسر الواحدي أبو الحسن على النيسابوري أستاذ عصره في النحو والتفسير، كان سنياً أشعرياً من أهل السنة والجماعة، صاحب المؤلفات النافعة والإشارات الرائعة، وله كتاب أسباب النزول، وهو من أشهر الكتب في بابه.

• الإمام المفسر أبو الثناء شهاب الدين الآلوسي الحسيني الحسني رحمه الله تعالى، خاتمة المفسرين ونخبة المحدثين كما وصفه الشيخ بهجة البيطار وقال عنه أيضاً (حلية البشر ٣ / ١٤٥٠): " كان رضي الله عنه أحد أفراد الدنيا يقول الحق ولا يحيد عن الصدق، متمسكاً بالسنن، متجنباً للفتن ".

• الإمام المفسر السمين الحلبي رحمه الله تعالى صاحب تفسير الدر المصون.

• الإمام الحافظ المفسر جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى صاحب الدر المنثور في التفسير بالمأثور.

• الإمام الخطيب الشربينى رحمه الله تعالى صاحب تفسير

السراج المنير.

وغير هؤلاء ممن لو أطلنا النفس بذكرهم لخرجنا عن المقصود، كلهم كانوا من أهل السنة الأشاعرة والماتريدية.

تنبيه

اقتصرنا على ذكر من جاء بعد زمن الإمام الأشعري وسار على هديه، ولم نذكر في مقدمة المفسرين شيخهم وإمامهم في هذا العلم، نعني الحافظ المفسر محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى، وكان معاصراً للإمام الأشعري وتوفي قبله، فلا يبعد أن يكون وقف على شيء من تصانيف الإمام أبي الحسن على كثرتها واستفاد منها، لا سيما وهما في بلد واحد، ومن أنعم النظر في تفسير الإمام الطبري لا يستبعد ذلك، فقد صحَّ عنه رحمه الله تعالى بعض التأويل لبعض آيات المتشابه، ونقل بعض تأويلات السلف من الصحابة والتابعين مؤيداً لها كما مرَّ في مبحث تأويلات السلف، بل نزيد ونقول إنه لا يبعد أن يكون انتسب إليه فيما لم يصلنا من كتبه، فقد ذكرت كتب التاريخ أنه قد انتهض لنصرة طريقة الإمام أبي الحسن والإمام أبي منصور جميع أهل السنة في العالم الإسلامي، ولعل ما نقلناه من موقف بعض متعصبي الحنابلة من ابن جرير يقوي هذا الظن ويرجحه.

على أية حال يكفينا أن يكون موافقاً له في الاعتقاد بتنزيه الباري سبحانه وتقديسه، وهذا القدر كافٍ في عدِّ الإمام الطبري ضمن من ذكرنا من المفسرين، بل هو على رأسهم، إذ المقصود اعتقاد معتقد أهل السنة والجماعة سواء انتسب إلى الأشعري أم لم ينتسب.

* ومن المفسرين المتأخرين والمعاصرين :

• الأستاذ الداعية سيد قطب رحمه الله تعالى صاحب الكتاب العظيم " في ظلال القرآن ".

• الشيخ العلامة الطاهر بن عاشور صاحب التفسير العظيم " التحرير والتنوير ".

• الأستاذ الداعية الشيخ سعيد حوى رحمه الله تعالى صاحب كتاب " الأساس في التفسير".

• الشيخ العلامة محمد متولي الشعراوي رحمه الله تعالى الذي ارتبط اسمه بالقرآن حتى إذا ما ذكر القرآن ذكر الشيخ، وإذا ذكر الشيخ ذكر القرآن.

• والشيخ الدكتور وهبة الزحيلي حفظه الله تعالى ورعاه صاحب التفسير المنير والفقه الإسلامي وغيرها من الكتب النافعة.

* * * * *

أكابر محدثي الأمة وحفاظها من الأشاعرة والماتريدية

منهم على سبيل المثال:

• الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني رحمه الله تعالى إمام وقته والذي لم يرَ مثل نفسه، وقصته مع الإمام الباقلاني تغني عن الإطالة في إثبات اتباعه لمذهب الأشعري.(انظر تبيين كذب المفتري ٢٥٥، السير ٥٥٨/١٧، أثناء ترجمة الحافظ أبي ذر الهروي، وتذكرة الحفاظ ١١٠٤/٣).

• الحافظ أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله تعالى، صاحب حلية الأولياء، كان من الطبقة الثانية من أتباع الإمام الأشعري، أي من طبقة الإمام الباقلاني والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني والحاكم وابن فورك رحم الله الجميع (تبيين كذب المفتري ٢٤٦، الطبقات الكبرى للتاج السبكي ٣٧٠/٣ وانظر في ذلك أيضاً الحادثتين اللتين أوردهما الحافظ الذهبي مما يثبت أشعرية الحافظ أبي نعيم. السير ٤١/١٧ ، ٤٥٩).

• الحافظ أبو ذر الهروي عبد بن أحمد رحمه الله تعالى، عدّه الحافظ ابن عساكر في الطبقة الثالثة ممن أخذ عن أصحاب الأشعري (انظر المصادر السابقة، والطبقات الكبرى للتاج السبكي ٣٧٠/٣).

• الحافظ أبو طاهر السلفي رحمه الله تعالى، ذكره التاج السبكي في الخامسة (الطبقات ٣٧٢/٣) .

• الحافظ الحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى صاحب المستدرك على الصحيحين، وإمام أهل الحديث في عصره، وشهرته تغني عن التعريف به، اتفق العلماء على أنه من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين. ذكره الحافظ ابن عساكر في الطبقة الثانية، أي من أصحاب أصحاب الإمام. (تبيين كذب المفتري ص٢٢٧).

• الحافظ ابن حبان البستي رحمه الله تعالى صاحب الصحيح وكتاب الثقات وغيرها، الإمام الثبت القدوة إمام عصره ومقدم أوانه، وصحيحه خير شاهد على ذلك.

• الحافظ أبو سعد ابن السمعاني[١] رحمه الله تعالى، صاحب كتاب الأنساب (الطبقات ٣/٣٧٢) .

• الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي رحمه الله تعالى صاحب التصانيف التي طار صيتها في الدنيا والمؤلفات المرضية عند المؤيدين والمخالفين.

• الإمام الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى صاحب كتاب تاريخ مدينة دمشق الذي لم يترك فيه شاردة ولا واردة إلا أحصاها.

• الإمام الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، ذكره الحافظ ابن عساكر أول الطبقة الرابعة (التبيين ص٢٦٨).

---

(١) السمعانية كلهم إما أشاعرة أو ماتريدية.

- الإمام الحافظ محي الدين يحيى بن شرف النووي رحمه الله تعالى، صاحب المؤلفات النافعة التي كتب الله لها القبول في الأرض وبين الناس.

- الإمام المحقق بقية الحفاظ صلاح الدين خليل بن كيكلدى العلائي الذي لم يخلف بعده في الحديث مثله، ولم يكن في عصره من يدانيه في علم الحديث.

- شيخ الإسلام الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى وهو أول من ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية التي كان لا يليها إلا أشعري.

- الإمام الحافظ ابن أبي جمرة الأندلسي مسند أهل المغرب رحمه الله تعالى ورضي عنه، صاحب كتاب بهجة النفوس في شرح مئة حديث من صحيح البخاري.

- الإمام الحافظ الكرماني شمس الدين محمد بن يوسف رحمه الله ورضي عنه، صاحب الشرح المشهور على صحيح البخاري.

- الإمام الحافظ المنذري رحمه الله تعالى صاحب الترغيب والترهيب.

- الإمام الحافظ الأبي رحمه الله تعالى شارح صحيح مسلم.

- الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى صاحب أعظم شرح على صحيح البخاري المسمّى بـ " فتح الباري " والذي قيل فيه: "لا هجرة بعد الفتح"، لجلالة قدره وعموم نفعه.
- الإمام الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى.
- الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى.
- الإمام القسطلاني رحمه الله تعالى شارح الصحيح.
- الإمام الحافظ المناوي رحمه الله تعالى.

وغيرهم وغيرهم من أئمة الحديث وحفاظ الأمة، كانوا من أهل السنة الأشاعرة والماتريدية.

قال الإمام تاج الدين السبكي (الطبقات الكبرى ٤/٣٢) :

(وهو [يعني مذهب الأشاعرة] مذهب المحدثين قديماً وحديثاً) اهـ.

* * * * *

أكابر فقهاء الأمة من الأشاعرة والماتريدية

قال الحافظ ابن عساكر - رحمه الله تعالى - (تبيين كذب المفتري ص ٤١٠):

(وأكثر العلماء في جميع الأقطار عليه - يعني مذهب الأشعري - وأئمة الأمصار في سائر الأعصار يدعون إليه... **وهل من الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية إلا موافقٌ له أو منتسب إليه أو راضٍ بحميد سعيه في دين الله أو مثنٍ بكثرة العلم عليه**) اهـ.

وقال الإمام ابن السبكي رحمه الله تعالى (الطبقات ٣/٣٦٥): (وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام أن عقيدته - يعني الأشعري - اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب، وشيخ الحنفية جمال الدين الحصيري) اهـ.

وقال الإمام أبو المظفر الإسفراييني - رحمه الله تعالى - (التبصير في الدين ص١٨٩):(علوم الفقه ويختص بالتبحر فيه أصحاب الحديث وأصحاب الرأي...) اهـ. وقول هؤلاء الأعلام يغنينا عن الإفاضة بذكر أسماء العلماء الذين فاقوا نجوم السماء عدّاً وسَمَوْا عليها جدّاً.

ومن أراد تعداد الأسماء فليرجع إلى كتب طبقات الفقهاء ليعلم حقيقة ما نقول وليطلع على جلية الأمر.

أعلام الأمة في اللغة والأدب من الأشاعرة والماتريدية

قال الإمام أبو المظفر الإسفراييني - رحمه الله تعالى - (المصدر السابق وانظر الفرق بين الفرق ص١٨٣، ص٢٤٠، وإتحاف السادة المتقين ١٠٢/٢):

(وجملة الأئمة في النحو واللغة من أهل البصرة والكوفة في دولة الإسلام كانوا من أهل السنة والجماعة وأصحاب الحديث والرأي... وكذلك لم يكن في أئمة الأدب أحد إلا وله إنكار على أهل البدعة شديد وبُعدٌ من بدعهم بعيد، مثل الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والأخفش والزجّاج والمبرد وأبي حاتم السجستاني وابن دريد والأزهري وابن فارس والفارابي، وكذلك من كان من أئمة النحو واللغة مثل الكسائي والفراء والأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة وأبي عمرو الشيباني وأبي عبيد القاسم بن سلام، وما منهم أحد إلا وله في تصانيفه تعصّبٌ لأهل السنة والجماعة ورَدٌّ على أهل الإلحاد والبدعة، ولم يقرّ واحد في شيء من الأعصار من أسلاف أهل الأدب بشيء من بدع أهل الأهواء.... ومن كان متدنساً بشيء من ذلك لم يَجُزْ الاعتماد عليه في رواية أصول اللغة وفي نقل معاني النحو، ولا في تأويل شيء من الأخبار، ولا في تفسير آية من كتاب الله تعالى) اهـ. بتصرف يسير.

هؤلاء هم المتقدمون من أئمة اللغة والأدب والنحو، ثم جاء من بعدهم وساروا على نفس الطريق السويّ في الاعتقاد لم يبدلوا ولم يغيروا مثل الإمام ابن الأنباري وابن سيده صاحب كتاب المخصص في اللغة وابن منظور صاحب كتاب لسان العرب والجوهري صاحب الصحاح والمجد الفيروزآباذي صاحب كتاب القاموس المحيط والمرتضى الزبيدي صاحب كتاب تاج العروس، ومن النحويين محمد بن مالك صاحب الألفية المشهورة في النحو وشارحها ابن عقيل وابن هشام المصري وغيرهم ممن لا غَناء لمتعلم أو متأدب عن كتبهم ومصنفاتهم، وكلهم كانوا على عقيدة أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم.

* * * * *

كتاب سيرة المصطفى ﷺ من الأشاعرة والماتريدية

قال الإمام أبو المظفر الإسفراييني - رحمه الله تعالى - (المصدر السابق):

(علوم المغازي والسير والتواريخ والتفرقة بين السقيم والمستقيم، ليس لأهل البدعة من هو رأس في شيء من هذه العلوم فهي مختصة بأهل السنة والجماعة) اهـ.

وممن صنّف في السير والمغازي من الأشاعرة والماتريدية فبلغت مصنفاته ما بلغ الليل والنهار:

- الإمام البيهقي رحمه الله تعالى صاحب دلائل النبوة.
- الإمام أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله تعالى صاحب دلائل النبوة أيضاً.
- القاضي عياض رحمه الله تعالى صاحب الشفا في شمائل وأحوال المصطفى ﷺ الذي ليس له نظير.
- الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى صاحب الوفا بأحوال المصطفى.
- الإمام الحلبي رحمه الله تعالى صاحب السيرة الحلبية المسماة

"بإنسان العيون".

- الإمام السهيلي رحمه الله تعالى صاحب الروض الأنف.
- الإمام القسطلاني رحمه الله تعالى صاحب المواهب اللدنية.
- الإمام الصالحي الدمشقي رحمه الله تعالى صاحب سبل الهدى والرشاد.

ومصنفات هؤلاء الأئمة هي أهم المراجع التي عليها المعتمد في سيرة المصطفى ﷺ، وكلهم على عقيدة الأشاعرة والماتريدية وعلى ما كان عليه المتقدمون من كتاب السيرة الأوائل مثل ابن إسحاق والواقدي وابن سعد وابن هشام وغيرهم من أكابر العلماء في السيرة والمغازي.

وكذلك من صنف في التواريخ من الأئمة غالبهم من الأشاعرة والماتريدية مثل الإمام الحافظ ابن عساكر في كتابه الفذ تاريخ مدينة دمشق والإمام ابن الجوزي[1] في كتابه المنتظم والإمام الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بغداد وابن خلدون وابن الأثير، وكذلك من

---

(١) التزمنا أن نذكر من الأئمة من كان متبعاً للإمام الأشعري أو موافقا؛ فابن الجوزي مثلاً ليس أشعرياً إلا أنه موافق للأشاعرة فيما يعتقدون. وما نقده للإمام الأشعري في كتبه - في اعتقادنا - إلا نتيجة لتحريف كتب الإمام في بغداد؛ فليس بمستبعد أن يكون ابن الجوزي قد كوّن صورة عن الإمام الأشعري بناء على تلك الكتب المحرفة، ومن اطلع على بعض المسائل التي ينسبها ابن الجوزي للإمام يكاد يجزم بما ذكرناه.

صنّف في تراجم الأعلام مثل الإمام الصفدي في كتابه الوافي في الوفيات الذي اختصره في كتابه أعيان العصر، وقبله الإمام الباخرزي صاحب كتاب دمية القصر، وابن شاكر الكتبي صاحب كتاب فوات الوفيات وقاضي القضاة ابن خلكان الشافعي صاحب كتاب وفيات الأعيان، وكُتَّاب تراجم طبقات علماء المذاهب الفقهية وأصحاب كتب التراجم التي وضعت حسب القرون مثل الدرر الكامنة وإنباء الغمر كلاهما للحافظ ابن حجر والضوء اللامع للحافظ السخاوي، ومرآة الزمان لسبط ابن الجوزي، ومرآة الجنان لليافعي وخلاصة الأثر للمحبّي وسلك الدرر للمرادي والكواكب السائرة للغزي، وغيرهم الكثير.

ومما يلحق بما مرّ وهو قريب منه، ما صُنّف في الأنساب والأماكن والبلدان مثل كتاب الأنساب للإمام السمعاني ومعجم البلدان لياقوت الحموي ومعجم ما استعجم للبكري وغير ذلك كثير جداً، كل أولئك كانوا إما أشاعرة أو ماتريدية.

ونحن في كل هذا إنما نقتصر على من كان معروفاً بين الناس وإلا فالأمر لا يدخل تحت الجهد والطاقة، وهؤلاء الذين ذكرناهم وعدّدنا مصنفاتهم سواء في القرآن وعلومه أو الحديث أو الفقه والأصول أو علوم العربية أو التواريخ والمغازي والسير وغير ذلك، هم عبارة عن مراجع المكتبة الإسلامية التي لا غناء لكاتب أو باحث في أي فن عنها.

وعلى الجملة فإن التاريخ على مدى أدواره كلها هو خير شاهد

على أن مذهب الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم من أهل السنة بجميع طوائفهم هو المذهب الغالب السائد، فأينما ارتحلت في مشارق العالم الإسلامي ومغاربه، شماله وجنوبه فرايات أهل السنة أعلى ما تراه، ومهما بالغت بالرجوع في أحقاب الزمن لن تجد مذهبهم إلا غالباً على كل ما سواه، وذلك لحديث المصطفى ﷺ "لا تجتمع أمتي على ضلالة ".

أضف إلى ذلك، تلك الصروح الشامخة والمراكزالعلمية التي كانت تنشر النور في جميع أصقاع العالم الإنساني، مثل الجامع الأزهر في مصر، وجامع القرويين في المغرب، وجامع الزيتونة في تونس، والجامع الأموي في دمشق، وندوة العلماء في الهند، وغيرها من منارات العلوم المبثوثة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، كلها كانت ولا زالت تتبنى إما مذهب الأشاعرة أو الماتريدية.

ومن قبلها المدارس الإسلامية التي قامت في حواضر الإسلام قديماً، مثل المدارس النظامية نسبة للوزير نظام الملك، وهي كثيرة، حتى قيل بأنه لا تخلو مدينة من مدن العراق وخراسان من أحدها، وهي من أهم الأسباب في انتشار المذهب السني، ومن أشهرها نظامية بغداد التي كانت أكبر جامعة في الدنيا يومئذ[1] ولي مشيختها الإمام أبوإسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى، ونظامية نيسابور التي ولي مشيختها الإمام الجويني رحمه الله تعالى.

---

(١) كما يصفها الأستاذ الشيخ علي الطنطاوي رحمه الله تعالى. الفتاوى ٢/ ٢٥٣.

ومن تلك الصروح العلمية التي كان لها أكبر الأثر في التاريخ الإسلامي والحركة العلمية في العالم الإسلامي أجمع مدرسة دار الحديث الأشرفية التي كان شرط واقفها أن لا يلي مشيختها إلا أشعري (انظر طبقات ابن السبكي ١٠/٢٠٠، ٣٩٨)، وكان أول من استلم مشيختها الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى، ثم تعاقب الأئمة بعده، فمنهم الإمام الرباني الحافظ يحيى بن شرف النووي رحمه الله تعالى والحافظ جمال الدين المزي والحافظ التقي السبكي والحافظ ابن كثير وغيرهم، والذين تخرجوا فيها من العلماء لا يُحصَوْن كثرة، وهكذا استمرّت هذه المدرسة بإخراج العلماء والأئمة والحفاظ والفقهاء والمقرئين قروناً طويلة.

" وبقيت كذلك حتى القرن الحادي عشر الهجري، ثم بدأ يدب إليها الضعف وذلك تبعاً لما كان يمرّ به العالم الإسلامي من تفكك وخور، ثم هيأ الله لها عالمين جليلين استطاعا بجهودهما أن يعودا بالمدرسة إلى سابق عهدها، فاستؤنفت فيها حلقات العلم وقراءة الحديث وروايته منذ عام ١٢٧٢هـ، كان ذلك بجهود الشيخ يوسف المغربي ودعم الأمير عبد القادر الجزائري الذي افتتح المدرسة بقراءة صحيح البخاري، وكأن عملهما ذاك كان تمهيداً لبروز مجدد القرن الرابع عشر الهجري المحدث الأكبر محمد بدر الدين الحسني الذي تسلم مشيختها وأعاد لها عزها ومجدها وفخرها، فمن دار الحديث وعلى يدي شيخها المحدث الأكبر تخرج علماء الشام والبلدات الشامية، وما من عالم بدمشق في عصرنا الحاضر أو طالب علم إلا

وهو تلميذ له أو تلميذ لتلاميذه " (من كتاب دار الحديث الأشرفية بدمشق للدكتور محمد مطيع حافظ، بتصرف يسير).

ومما يستشهد به لإثبات فضل السادة الأشاعرة والماتريدية ما جاء في الحديث من الدعاء والثناء على الجيش الذي يفتح القسطنطينية وأمير ذلك الجيش وهو من الإشارات الباهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد روى البخاري في التاريخ الكبير والصغير وأحمد في مسنده والبزار وابن خزيمة والطبراني والحاكم وصححه وأقره عليه الذهبي ورَمَزَ له السيوطي في الجامع الصغير بالصحة عن النبي ﷺ قال: " **لتفتحن القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش** ".

وهذا الحديث حدا بكثير من المسلمين منذ زمن الصحابة إلى الذين بعدهم والذين بعدهم أن يحاولوا الكرة بعد الكرة فتح القسطنطينية، وما ذلك إلا ليحظوا بهذا الشرف السامي والثناء العظيم العاطر من المصطفى ﷺ، فذخر الله هذا الشرف وهذه المنقبة للسلطان العثماني محمد الفاتح رحمه الله تعالى ولجيشه المقدام الجسور. وفتحت القسطنطينية وفاز الفاتح وجيشه بثناء رسول الله ﷺ.

ومما لا يخفى على شادٍ في التاريخ أن محمداً الفاتح والعثمانيين جميعاً كانوا أحنافاً في الفروع، ماتريدية في الاعتقاد.

والسؤال الذي يرد هنا: أيكون ثناء رسول الله ﷺ على مبتدع وضال؟!

أيصح أن يكون هذا الثناء العاطر على فاتح القسطنطينية من

نصيب منحرف في الاعتقاد؟!.

ومن قبل الفاتح من سلاطين الأمة وفاتحيها يأتي السلطان المجاهد الشهيد نور الدين محمود رحمه الله تعالى ورضي عنه.

والسلطان المجاهد صلاح الدين الأيوبي رحمه الله وهو الذي حظي بشرف تطهير المسجد الأقصى من الصليبيين.

والملك المظفر التقي قطز رحمه الله تعالى، الذي حظي بشرف دحر التتار عن بلاد الإسلام.

ومن متأخري الأبطال والمجاهدين الذين يفخر أهل السنة والجماعة بهم الأسد الهصور عمر المختار رحمه الله تعالى وهو أحد أعلام وأتباع الحركة السنوسية المباركة، والعلامة المجاهد الصوفي الناسك بديع الزمان النُّورْسي رحمه الله تعالى محيي الإسلام في تركيا بعد أن كادت تودي به رياح اللادينية، والبطل المجاهد عز الدين القسام رحمه الله تعالى وهو من أعلام العلماء النساك المتصوفة والمجاهدين، والبطل المجاهد عبد القادر الجزائري رحمه الله تعالى.

وغير هؤلاء الكثير ممن لا يحصيهم إلا خالقهم ولقد اكتفينا بمن اشتهر بين الخواص والعوام على السواء فمفاخر أهل السنة لا تدخل تحت الحصر وأنَّى لنا بكيل ماء البحر أو عدِّ نجوم السماء، وإنما ذكرنا هذا استئناساً لا استشهاداً، إذ بما ذكرناه سابقاً من الحجج والبراهين كفاية وبلاغ.

ورحم الله الإمام عبد القاهر البغدادي إذ يقول (الفرق بين الفرق ص٢٨٣):

(لا خصلة من الخصال التي تعدّ في المفاخر لأهل الإسلام من المعارف والعلوم وأنواع الاجتهادات إلا ولأهل السنة والجماعة في ميدانها القدح المعلى والسهم الأوفر) اهـ.

ورحم الله الإمام العلامة عبد الله بن علوي الحداد حيث قال (نيل المرام شرح عقيدة الإسلام ص٨):

(اعلم أن مذهب الأشاعرة في الاعتقاد هو ما كان عليه جماهير أمة الإسلام علماؤها ودهماؤها، إذ المنتسبون إليهم والسالكون طريقهم كانوا أئمة أهل العلوم قاطبة على مرّ الأيام والسنين، وهم أئمة علم التوحيد والكلام والتفسير والقراءة والفقه وأصوله والحديث وفنونه والتصوف واللغة والتاريخ) اهـ.

ولنا الحق أن نتساءل بعد كل ما مر وما قيل: ما الهدف من القدح بأعلام المسلمين وإسقاط الهيبة والتوقير من قلوب الأجيال المسلمة لهم؟!

لماذا يصر البعض على تحطيم صروح الدين من خلال تحطيم أعلامه ورموزه؟!

ترى ألا يمكن أن يقام مجد للمتأخرين إلا على أنقاض شرف الأولين؟!

أم أنه حق فينا قول رسول الله صلَّى الله عليه وسلم: (**لا تقوم الساعة حتى يلعن آخر هذه الأمة أولها**)؟!!

* * * * *

جهود أهل السنّة في الذود عن الدين والرّد على المبتدعين

نظرة عابرة إلى كتب التراجم والتواريخ والسير والعلوم الأخرى الشرعية وغيرها كفيلة بإقناع من تجرد للحقيقة وأزاح عن عينيه غشاوة التقليد والتعصّب بفضل الأشاعرة والماتريدية.

فأوّل ما يلحظه المطّلع على كتب التراث هذا الجهد الهائل الجبّار الذي بذله أعلام المسلمين وأئمة الدين من الأشاعرة والماتريدية في نصرة الإسلام وتوطيد عقائده والذود عن حرماته وتحصين ثغوره، ونشر العلم في مشارق الأرض ومغاربها.

جهود هي عند المنصف غرّة في جبين الدهر، وإكليل غار على ناصية التاريخ.

وحريٌّ بنا في هذا البحث الذي أردنا به نصرة الحقّ وإظهار فضائل أهل الفضل أن ننوّه بهذه الجهود المباركة ونذكر طرفاً منها، ليطّلع القارئ على ما تقرُّ به عينه من تاريخ أمته المشرق والمشرّف، وليعلم بعدُ مجازفة من يتطاول على هؤلاء السادة الأكابر ويضللهم.

من ذلك ما جاء في كتاب " الفرق بين الفرق " (ص ٢٨٣) للإمام الفذ الفرد عبد القاهر البغدادي قال رحمه الله تعالى:

(اعلم أنه لا خصلة من الخصال التي تُعدُّ في المفاخر لأهل الإسلام من المعارف والعلوم وأنواع الاجتهادات إلا ولأهل السنة والجماعة في ميدانها القدح المعلّى والسهم الأوفر، فدونك أئمة أصول الدين وعلماء الكلام من أهل السنة، فأوّل متكلميهم من الصحابة عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه... ثم عبد الله بن عمر... وأول متكلمي أهل السنة من التابعين عمر بن عبد العزيز وله رسالة بليغة في الردّ على القدرية.

ثم زيد بن عليّ زين العابدين... ثم الحسن البصري... ثم الشعبي... ثم الزهري... ومن بعد هذه الطبقة جعفر بن محمد الصادق... وأوّل متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة والشافعي... وكان أبو العباس بن سريج أبرع الجماعة في هذه العلوم... ثم من بعدهم الإمام أبو الحسن الأشعري الذي صار شجاً في حلوق القدرية، ومن تلامذته المشهورين أبو الحسن الباهلي وأبو عبد الله بن مجاهد وهما اللذان أثمرا تلامذة هم إلى اليوم شموس الزمان وأئمة العصر كأبي بكر محمد بن الطيب ـ الباقلاني ـ وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني، وابن فورك... وكذلك أئمة الإرشاد والتصوّف كانوا على توالي القرون على هذا المنهج السديد في المعتقد، وكذلك جمهرة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهل السنة... وكذلك أئمة القراءة وحملة التفسير بالرواية من عهد الصحابة إلى عهد محمد بن جرير الطبري وأقرانه ومن بعدهم كانوا كلهم أهل السنة، وكذلك المفسرون بالدراية إلا بعض أفراد من

أهل البدعة، وكذلك مشاهير علماء المغازي والسير والتواريخ ونقد الأخبار وحملة الرواية من أهل السنة والجماعة، فيظهر بذلك أن جماع الفضل في العلوم في أهل السنة والجماعة. حشرنا الله سبحانه في زمرتهم) اهـ.

وقال أيضاً - رحمه الله تعالى - (ص٢٤٠):

(الفصل الأوّل من فصول هذا الباب في بيان أصناف أهل السنة:

صنف منهم : أحاطوا علماً بأبواب التوحيد... وسلكوا في هذا النوع من العلم طرق الصفاتية من المتكلمين الذين تبرءوا من التشبيه والتعطيل... وسائر أهل الأهواء الضالة.

والصنف الثاني منهم: أئمة الفقه من فريقي الرأي والحديث من الذين اعتقدوا في أصول الدين مذاهب الصفاتية في الله وفي صفاته الأزلية...

الصنف الثالث منهم: هم الذين أحاطوا علماً بطرق الأخبار والسنن المأثورة عن النبيّ ﷺ وميزوا بين الصحيح والسقيم منها، وعرفوا أسباب الجرح والتعديل، ولم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة.

الصنف الرابع منهم: قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف، وجَرَوْا على سمت أئمة اللغة كالخليل وأبي عمرو بن العلاء وسيبويه والفرّاء والأخفش والأصمعي والمازني وأبي عبيد وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين... ومن مال منهم إلى شيء

من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة ولا كان قوله حجّة في اللغة والنحو.

الصنف الخامس منهم: هم الذين أحاطوا علماً بوجوه قراءات القرآن وبوجوه تفسير آيات القرآن وتأويلها على وفق مذاهب أهل السنة دون تأويلات أهل الأهواء الضالة.

الصنف السادس منهم: الزهاد الصوفية الذين أبصروا فأقصروا واختبروا فاعتبروا... وجرى كلامهم في طريق العبارة والإشارة على سمت الحديث دون من يشتري لهو الحديث.

الصنف السابع منهم: قوم مرابطون في ثغور المسلمين في وجوه الكفرة يجاهدون أعداء المسلمين ويحمون حمى المسلمين... ويظهرون في ثغورهم مذاهب أهل السنة والجماعة.

والصنف الثامن منهم: عامّة البلدان التي غلب فيها شعائر أهل السنة، دون عامّة البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة، وإنما أردنا بهذا الصنف من العامّة، عامّة اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة، ولم يعتقدوا شيئاً من بدع أهل الأهواء الضالة... فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة، ومجموعهم أصحاب الدين القويم والصراط المستقيم) اهـ.

وقال الإمام الكبير أبو المظفر الإسفراييني - رحمه الله تعالى - (التبصير في الدين ص١٨٧):

(أما العلوم: **فأوّلها**: الرقيّ في مدارج الفضل والأدب الذي هو

ترجمان جميع العلوم، ومعرض جميع الفوائد الفاخرة في الدنيا والآخرة، إذ لا سبيل إلى تفسير القرآن وأخبار الرسول ﷺ إلا بمعرفة الأدب.

وجميع الأئمة في النحو واللغة من أهل البصرة والكوفة في دولة الإسلام كانوا من أهل السنة والجماعة وأصحاب الحديث والرأي... وكذلك لم يكن في أئمة الأدب أحد إلا وله إنكارٌ على أهل البدعة شديد، وبعدٌ من بدعهم بعيد...

وثانيها: علم تفسير القرآن...

وثالثها: العلوم المتعلقة بأحاديث المصطفى ﷺ...

ورابعها: علوم الفقه ويختصّ بالتبحّر فيه أصحاب الحديث وأصحاب الرأي...

خامسها: علوم المغازي والسير والتواريخ.. وليس لأهل البدعة من هو رأس في شيء من هذه العلوم فهي مختصّة بأهل السنة.

سادسها: علم التصوف والإشارات.. ولم يكن قطّ لأحد من أهل البدعة فيه حظّ...

وسابعها: علم أصول الدين وإن لأهل السنة والجماعة التفرّد بأكثر من ألف تصنيف في أصول الدين...

وأما أنواع الاجتهادات الفعلية التي مدارها على أهل السنة والجماعة في بلاد الإسلام فمشهورة مذكورة.. ومن آثارهم الاجتهادية سدُّهم ثغور الإسلام والمرابطة بها في أطراف الأرض، مثل ثغور

الروم وأرمينية، وانسداد جميعها ببركات أصحاب الحديث، وأما ثغور بلاد الترك فمشتركة بين أهل الحديث والرأي..

فبان لك بما ذكرناه من مساعي أهل السنة والجماعة في العلوم والاجتهادات أنهم أهل الاجتهاد والجهاد...) اهـ.

هذا هو شأن أهل السنة، وهذا هو قدْرهم، فما الذي ينقمه منهم خصومهم؟!

ولله درُّ **الحافظ ابن عساكر** - رحمه الله تعالى - حيث يقول (تبيين كذب المفتري ص٣٦٧): (**فيا ليت شعري ماذا الذي تنفر منه القلوب عنهم - يعني الأشاعرة - أم ماذا ينقم أرباب البدع منهم؟! أغزارة العلم، أم رجاحة الفهم، أم اعتقاد التوحيد والتنزيه، أم اجتناب القول بالتجسيم والتشبيه، أم القول بإثبات الصفات، أم تقديس الرب عن الأعضاء والأدوات؟!**) اهـ.

وحيث يقول أيضاً (ص٤١٠):

(وأكثر العلماء في جميع الأقطار عليه - يعني مذهب الأشاعرة - وأئمة الأمصار في سائر الأعصار يدعون إليه، ومنتحلوه هم الذين عليهم مدار الأحكام، وإليهم يرجع في معرفة الحلال والحرام، وهم الذين يُفتون الناس في صعاب المسائل، ويعتمد عليهم الخلق في إيضاح المشكلات والنوازل، وهل من الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية إلا موافق له أو منتسب إليه أو راضٍ بحميد سعيه في دين الله أو مُثنٍ بكثرة العلم عليه) اهـ.

وقال الإمام العلامة المرتضى الزبيدي - رحمه الله تعالى - (إتحاف

السادة المتقين ٢ / ١٠٢):

(اعلم أن أهل ملة الإسلام قد أطلقوا جميعاً القول بأن صانع العالم لا يشبه شيئاً من العالم، وأنه ليس له شبه ولا مثل ولا ضدّ، وأنه سبحانه موجود بلا تشبيه ولا تعطيل، ثم اختلفوا بعد ذلك فيما بينهم، فمنهم من اعتقد في التفصيل ما يوافق اعتقاده في الجملة، ولم ينقض أصول التوحيد على نفسه بشيء من فروعه، وهم المحققون من أهل السنة والجماعة أصحاب الحديث وأهل الرأي الذين تمسّكوا بأصول الدين في التوحيد والنبوّات ولم يخلطوا مذاهبهم بشيء من البدع والضلالات... وعلى ذلك أئمة الدين جميعهم في الفقه والحديث والاجتهاد في الفتيا والأحكام كمالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري وفقهاء المدينة وجميع أئمة الحرمين وأهل الظاهر وكل من يعتبر خلافه في الفقه.

وبه قال أئمة الصفاتية المثبتة من المتكلمين كعبد الله بن سعيد القطان والحارث بن أسد المحاسبي وعبد العزيز المكي والحسين بن الفضل البجلي وأبي العباس والقلانسي وأبي الحسن الأشعري ومن تبعهم من الموحدين الخارجين عن التشبيه والتعطيل، وإليه ذهب أيضاً أئمة التصوف، كأبي سليمان الداراني وأحمد بن أبي الحواري وسري السقطي وإبراهيم بن أدهم والفضيل بن عياض والجنيد ورُويم والنوري والخراز والخواص ومن جرى مجراهم، دون من انتسب إليهم وهم منه بريئون من الحلولية وغيرهم، وعلى ذلك درج من سلف من أئمة المسلمين في الحديث كالزهري وشعبة وقتادة وابن

عيينة وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد ويحيي بن معين وعلي بن المدائني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى التميمي وجميع الحفاظ لحديث رسول الله صلي الله عليه وسلم الذين نُقل قولهم في الجرح والتعديل، والتمييز بين الصحيح والسقيم من الأخبار والآثار، وكذلك الأئمة الذين أخذت عنهم اللغة والنحو والقراءات وإعراب القرآن، كلهم كانوا على طريقة التوحيد من غير تشبيه ولا تعطيل...).

وذكر طائفة من أئمة اللغة والأدب ثم قال: (وكل من يصحّ اليوم الاحتجاج بقوله في اللغة والنحو والقراءات من أئمة الدين فإنهم كلهم منتسبون إلى ما انتسب إليه أهل السنة والجماعة في التوحيد وإثبات صفات المدح لمعبودهم - سبحانه - ونفي التشبيه عنه) اهـ.

وقد ذكرنا قوله قبلُ (الإتحاف ٢ / ١٠٦):

(إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية).

فدلّ قوله الآنف (فإنهم كلهم منتسبون...) على أنه يعني الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم من طوائف أهل السنة والجماعة.

يتضح بهذا قدْر أهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية وأصحاب الحديث ومزيّتهم على من سواهم من أهل الأهواء والزيغ والبدع، ويظهر ما اختصّهم الله تعالى به من الفضل، واجتباهم له من حمل لواء الحق والهدى والإرشاد لعامة الورى.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

فتاوى وأقوال العلماء في فضل الأشاعرة وتغليظهم القول لمن انتقصهم وذمهم

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾.

وقال تعالى في الحديث القدسي: (**من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب**).

والعلماء هم أولياء الله تعالى وخاصته من خلقه، بهم ينتشر الدين ويُذاد عن عقائد الناس وحرماتهم، وموت آلاف من البشر أهون ضرراً على الدين والدنيا من موت عالم.

وحرمة العلماء من حرمة الدين، فمن وقرهم وعرف لهم أقدارهم فالدين يوقر، ومن تطاول عليهم وحقرهم فعلى الدين يتطاول وله يحقر. يقول الله تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾.

فأي شعيرة من شعائر الإسلام أعظم من رموزه وأعلامه الذين بهم قوام الدين وصلاح العباد والبلاد؟!

وأي عزيمة أوثق أمراً وأعظم أجراً من تكريمهم وتوقيرهم والاعتراف بفضلهم؟!

وأي جريمة وعظيمة أشد نكراً وأكبر وزراً من تحقيرهم وازدرائهم والحط من أقدراهم؟!

والتطاول على العلماء لا سيما المتقدمون منهم من الذنوب التي تكون في آخر الزمان فقد جاء في الحديث أن من أشراط الساعة لعْنَ آخر هذه الأمة أوّلها، إشارة منه ﷺ إلى فظاعة هذا الصنيع وشناعته حتى إنه أخّر إلى آخر الزمان!

ولقد تضافرت أقوال أئمة الإسلام وتواترت فتاواهم في التشنيع على من تطاول على مقام أعلام الشريعة وعلماء الأمة، وأوجبوا على ولاة أمور المسلمين الضرب على يده وتعزيره ومعاقبته.

من ذلك ما أفتى به قدوة المالكية في عصره الإمام ابن رشد (الجد) رحمه الله تعالى، وهذا نص السؤال:

(ما يقول الفقيه القاضي الأجل، أبو الوليد - وصل الله توفيقه وتسديده ونهج إلى كل صالحة طريقه - في الشيخ أبي الحسن الأشعري وأبي إسحق الإسفراييني وأبي بكر الباقلاني وأبي بكر بن فورك وأبي المعالي... ونظرائهم ممن ينتحل علم الكلام ويتكلم في أصول الديانات ويصنف للرد على أهل الأهواء؟ وما يقول في قوم يسبونهم وينتقصونهم، ويسبون كل من ينتمي إلى علم الأشعرية، ويكفرونهم ويتبرؤون منهم وينحرفون بالولاية عنهم، ويعتقدون أنهم على ضلالة، وخائضون في جهالة، فماذا يقال لهم ويصنع بهم ويعتقد فيهم؟ أيتركون على أهوائهم؟ أم يكف عن غلوائهم؟).

فأجاب رحمه الله تعالى بما نصه:

(تصفحت - عصمنا الله وإياك - سؤالك هذا ووقفت عليه، وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير وهدى، وممن يجب بهم الاقتداء، لأنهم قاموا بنصر الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات وبينوا ما يجب أن يُدانَ به من المعتقدات، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة، لعلمهم بالله عزّ وجلّ، وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه، إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول، فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم ويقر لهم بسوابقهم، فهم الذين عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين**). فلا يعتقد أنهم على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق مائل، ولا يسبهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلا فاسق، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ فيجب أن يبصر الجاهل منهم، ويؤدب الفاسق، ويستتاب المبتدع الزائغ عن الحق إذا كان مستسهلاً ببدعة، فإن تاب وإلا ضرب أبداً حتى يتوب، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بصبيغ المتهم في اعتقاده، من ضربه إياه حتى قال: يا أمير المؤمنين إن كنت تريد دوائي فقد بلغت مني موضع الداء، وإن كنت تريد قتلي فأجهز علي. فخلى سبيله. والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته. قاله محمد بن رشد) (فتاوى ابن رشد ٢ / ٨٠٢).

وقال الإمام الكبير **أبو المظفر الإسفراييني** - رحمه الله تعالى - بعد أن فصّلَ اعتقاد الفرقة الناجية:

(وأن تعلم أن كل من تديّن بهذا الدين الذي وصفناه من اعتقاد الفرقة الناجية فهو على الحق وعلى الصراط المستقيم، **فمن بدّعَهُ فهو مبتدع ومن ضلله فهو ضالّ ومن كفّره فهو كافر**) اهـ (التبصير في الدين ص١١١).

وقد شدّدَ الإمام النووي - رحمه الله تعالى - النكير على من انتقص العلماء وعَرضَ لهم بالثلب، فقال:

(قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَـٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ وقال تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾

وثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلي الله عليه وسلم أن الله عزّ وجلّ قال: "**من آذى لي وليّاً فقد آذنته بالحرب**".

وروى الخطيب البغدادي عن الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما قالا: إن لم تكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي.

وفي كلام الشافعي: الفقهاء العاملون.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: من آذى فقيهاً فقد آذى رسول الله صلى الله على وسلم، ومن آذى رسول الله ﷺ فقد آذى الله عز وجل.

وفي الصحيح عنه ﷺ " **من صلى الصبح فهو في ذمّة الله فلا يطلبنّكم الله بشيء من ذمّته**") اهـ. (المجموع ١ / ٢٤).

وإن لم يكن أعلام الأمة وأماثلها من أئمة الدين الأشاعرة والماتريدية أولياء الله فمن تراهم يكونون؟!

وقال الحافظ ابن عساكر - رحمه الله - تعالى:

(اعلم يا أخي وفقني الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته، أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب بلاه الله قبل موته بموت القلب ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾) اهـ. (تبيين كذب المفتري ص٤٢٥، المجموع ١/ ٢٤).

وقد سئل الإمام العلامة ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى عن الإمام أبي الحسن الأشعري والباقلاني وابن فورك وأبي المعالي إمام الحرمين وأبي الوليد الباجي وغيرهم ممن تكلم في الأصول وسلك مذهب الأشعري في الاعتقاد، وعن حكم من انتقصهم وضللهم؟

فأجاب رحمه الله بعد أن شنّع على من عرض لهم بشتم أو تضليل أو قدح:

(بل هم أئمة الدين وفحول علماء المسلمين فيجب الاقتداء بهم لقيامهم بنصرة الشريعة وإيضاح المشكلات وردّ شبه أهل الزيْغ، وما يجب من الاعتقادات والديانات لعلمهم بالله وما يجب

له وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه... والواجب الاعتراف بفضل أولئك الأئمة المذكورين في السؤال وسابقتهم، وأنهم من جملة المرادين بقوله ﷺ " **يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين** " فلا يعتقد ضلالتهم إلا أحمق جاهل أو مبتدع زائغ عن الحق، ولا يسبهم إلا فاسق، فينبغي تبصير الجاهل وتأديب الفاسق واستتابة المبتدع) اهـ. (الفتاوى الحديثية ص٢٠٥).

ونقل الحافظ ابن عساكر رحمه الله فتوى للإمام محمد بن علي الدامغاني وافقه عليها الإمام أبو إسحاق الشيرازي إبراهيم بن علي الفيروزباذي والإمام أبو بكر الشاشي في فضل الأشاعرة، ووجوب معاقبة منتقصهم والمُعرِّض بهم.

وهذا نص الاستفتاء والفتوى على ما جاء في كتاب " تبيين كذب المفتري " (ص٣٣٢):

(بسم الله الرحمن الرحيم. ما قول السادة الأجلة الأئمة الفقهاء أحسن الله توفيقهم ورضي عنهم في قوم اجتمعوا على لعن فرقة الأشعري وتكفيرهم، ما الذي يجب عليهم في هذا القول؟ أفتونا في ذلك منعّمين مثابين إن شاء الله.

الجواب وبالله التوفيق: أن كل من أقدم على لعن فرقة من المسلمين وتكفيرهم فقد ابتدع وارتكب ما لا يجوز الإقدام عليه، وعلى الناظر في الأمور أعزّ الله أنصاره الإنكار عليه وتأديبه بما يرتدع هو وأمثاله عن ارتكاب مثله. **كتب محمد بن علي الدامغاني**.

وبعده:

الجواب وبالله التوفيق: إن الأشعرية أعيان السنة ونصّار الشريعة، انتصبوا للرّد على المبتدعة.... فمن طعن فيهم فقد طعن على أهل السنة، وإذا رفع أمر من يفعل ذلك إلى الناظر في أمر المسلمين وجب عليه تأديبه بما يرتدع به كل أحد. **كتبه إبراهيم بن علي الفيروزباذي - أبو إسحاق الشيرازي -.**

وبعده:

جوابي مثله. كتبه محمد بن أحمد الشاشي).

قال الحافظ ابن عساكر: (فهذه أجوبة هؤلاء الأئمة الذين كانوا في عصرهم علماء الأمة، فأما قاضي القضاة أبو عبد الله الحنيفي الدامغاني فكان يقال له في عصره أبو حنيفة الثاني، وأما الشيخ الإمام أبو إسحاق فقد طبّق ذكر فضله الآفاق، وأما الشيخ الإمام أبو بكر الشاشي فلا يخفى محله على مُنْتهٍ في العلم ولا ناشي، فمن وفقه الله للسداد وعصمه من الشقاق والعناد انتهى إلى ما ذكروا واكتفى بما عنه أخبروا، والله يعصمنا من قول الزور والبهتان) اهـ.

وقال العلامة السيد محمد بن علوي المالكي الحسني رحمه الله في الأشاعرة والماتريدية (مفاهيم يجب أن تصحح ص١١١):

(هم أئمة وأعلام الهدى من علماء المسلمين الذين ملأ علمهم مشارق الأرض ومغاربها، وأطبق الناس على فضلهم وعلمهم ودينهم، هم جهابذة علماء أهل السنة وأعلام علمائها الأفاضل الذين

وقفوا في وجه طغيان المعتزلة... إنهم طوائف المحدثين والفقهاء والمفسرين من الأئمة الأعلام كشيخ الإسلام أحمد بن حجر العسقلاني شيخ المحدثين بلا مراء.. أشعري العقيدة، وشيخ علماء أهل السنة الإمام النووي... أشعري العقيدة، وشيخ المفسرين الإمام القرطبي... أشعري العقيدة، وشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي... أشعري العقيدة، وشيخ الفقه والحديث الإمام الحجة الثبت زكريا الأنصاري أشعري العقيدة، والإمام أبو بكر الباقلاني والإمام النسفي والإمام الشربيني وأبو حيان النحوي... والإمام ابن جزي... الخ كل هؤلاء من أئمة الأشاعرة.. وأي خير يرجى فينا إن رمينا علماءنا الأعلام وسلفنا الصالحين بالزيغ والضلال؟ وكيف يفتح الله علينا لنستفيد من علومهم إذا كنا نعتقد فيهم الانحراف والزيغ عن طريق الإسلام؟) اهـ[١].

---

(١) كتاب (مفاهيم يجب أن تصحح) للعلامة السيد محمد بن علوي المالكي رحمه الله تعالى، وهو من الكتب القيمة النافعة المباركة، وقد قرَّظه جمع من أكابر علماء العالم الإسلامي هذه بعض أسمائهم:

ـ الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية السابق. ـ الشيخ محمد أحمد بن حسن الخزرجي المؤرخ الفقيه ووزير الشؤون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات ورئيس لجنة التراث. ـ الشيخ محمد الطيب النجار رئيس مركز السنة والسيرة الدولي ورئيس جامعة الأزهر سابقاً. ـ الشيخ عبدالله كنون الحسني رئيسرابطة علماء المغرب وعضو رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة. ـ الدكتور الحسيني هاشم وكيل الأزهر الشريف وأمين عام مجمع البحوث الإسلامية. ـ الدكتور رؤوف شلبي وكيل الأزهر الشريف. ـ الدكتور عبدالفتاح بركة الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية في =

فتوى الهيئة الشرعية للإفتاء في دبي

هذا جواب سؤال كنا قد بعثنا بـه إلى الهيئـة الـشرعية للإفتـاء في دبي الإمارات عن طريق موقعهم الإلكتروني:

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكراً على اتصالكم بنا وهذا رد على رسالتكم التي وردت إلينا.

السؤال:

القاهرة. ـ الشيخ سيد أحمد العوض مفتي السودان ورئيس مجلس الإفتاء. ـ شيخ الحديث ورئيس الجامعة الأشرفية وأمير جمعية الإسلام في باكستان. ـ مدير التعليم بجامعة العلوم الإسلامية في كراتشي. ـ رئيس مجلس علماء الباكستان. ـ الدكتور حسن الفاتح قريب الله مدير الجامعة الإسلامية في السودان. ـ الشيخ يوسف بن أحمد الصديقي وكيل محكمة الاستئناف العليا في البحرين وعضو الرابطة الإسلامية بمكة المكرمة.

وغير هؤلاء من غالب أقطار العالم الإسلامي، مما يؤيد ما ذكرناه في البحث من أن غالب أمة الإسلام في القديم والحاضر وغالب أصقاع العالم الإسلامي على هذا المنهج السديد القويم، ولله الحمد أولاً وآخراً.

إخــواني الأعــزاء الــسلام علــيكم ورحمــة الله وبركاتــه مــن هــم الأشاعرة؟ وهل هم من أهل السنة والجماعة؟ وما حكم من ينتقـصهم ويبدعهم ويضللهم؟

الجواب وبالله التوفيق:

الأشاعرة: هم من أهـل الـسنة والجماعـة مـن أتبـاع أبي الحـسن الأشعري، الذي سار على منهج الصحابة والتابعين وتابعيهم أقـوالهم المنسوبة إلى السلف، والأقوال المنسوبة إلى الخلف، وكـل مـا ذكـر مستند إلى الأدلة والنصوص، سواء إمرار الـصفات علـى ظاهرهـا أو تأويلها بما يتفق مع الآثار واللغة.

فلا يجوز انتقاصهم ولا تبـديعهم ولا تـضليلهم، ومـن انتقـصهم فهو الناقص، ومن بدعهم فهو المبتدع، ومـن ضـللهم فهـو الـضال، لأن الأمــة مــن خــلال قرونهــا المتتاليــة تلقــت أقــوالهم بــالقبول، واجتهاداتهم بالرضا والإنصاف.

والله ولي التوفيق

* * * * *

فتوى الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد الحجي الكردي

ورد السؤال الآتي على الشيخ في موقعه في الشبكة الإلكترونية وكان جوابه الآتي بعد. وهذا نص السؤال:

السلام عليكم:

أود أن تشرحوا لنا أساسيات هذه الفرقة وأيضا شيئاً من عقيدتها بالنسبة للأسماء والصفات. نسألكم العفو للإطالة وأرجو ألا تبخلوا علينا بالشرح الوافي.

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبع هداهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فالإمام أبو الحسن الأشعري هو إمام هذه الفرقة وهي فرقة أهل السنة والجماعة وعليها عامة المسلمين في الكرة الأرضية وأصولها مشروحة في كتب العقيدة الإسلامية المختلفة ومنها كتاب العقيدة الطحاوية فيستحسن الرجوع إليها لبيان التفاصيل.

والله تعالى أعلم

أ.د/ أحمد الحجي الكردي

فتوى مفتي الجمهورية اللبنانية

﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الأشاعرة هم من أهل السنة والجماعة ينتسبون إلى الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رحمه الله تعالى، ولد سنة ستين ومائتين للهجرة على الأشهر في مدينة البصرة، وتوفي عام أربعة وعشرين وثلاثمائة للهجرة.

والإمام أبو الحسن الأشعري ـ رحمه الله تعالى ـ هو إمام كبير من أئمة أهل السنة والجماعة.

وعقيدة الأشاعرة هي عقيدة أهل السنة والجماعة، في إثبات وجود الله تعالى وتوحيده، وأنه تعالى ليس كمثله شيء لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء، وأنه تعالى يتصف بكل صفات الكمال، وينزه عن كل صفات النقصان.

والأشاعرة يدحضون آراء المبتدعة كالمعتزلة الذين ينكرون رؤية الله تعالى في الآخرة، وقد أثبتها الله تعالى في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ سورة القيامة الآية٢٢.

ومن أبرز أئمة الأشاعرة: الإمام الجويني الشافعي، والإمام الغزالي الشافعي، والإمام اللقاني المالكي، وكثير من المحدثين والفقهاء رضي الله عنهم أجمعين.

ومعظم بلاد الشام وغيرها من بلاد المسلمين على عقيدة أهل السنة والجماعة الأشعرية أو الماتريدية.

والله تعالى أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيرا، والحمد لله رب العالمين.

مفتي الجمهورية اللبنانية

الشيخ محمد رشيد راغب قباني

بيروت ١٢ صفر ١٤٢٥هـ

و ٢٢ آذار ٢٠٠٥ م

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

هذا وكتب علماء الإسلام مزينة بالثناء على الأشاعرة وأهل السنة جميعاً، لا يكاد يخلو من ذلك كتاب، وطافحة بالنكير على من انتقصهم أو عرض لهم بشتم أو سباب، وفي ما نقلنا بلاغ وكفاية لمن أنصف وتجرد، أما المتعسف فلن تغنيه الشمس في كبد السماء دليلاً على النهار. والله المستعان على ما يصفون.

* * * * *

عقيدة أهل السنة والجماعة

إن المطالع في كتب العقائد لأهل السنة يرى أنهم رحمهم الله قد اقتصروا على إثبات عشرين صفة لله تعالى، وخشية أن يسبق إلى ذهن المسلم أن أهل السنة نفوا ما سوى ذلك من الصفات نقول:

إن صفات الله تعالى من حيث الإيمان بها تنقسم إلى قسمين، قسم يجب الإيمان به ومعرفته إجمالا، وهو ما قامت عليه الأدلة النقلية والعقلية إجمالاً، وهو جميع الكمالات في نظر العقل مثل العدل والحب والرحمة والانتقام والمغفرة والحكمة وكل ما هو صفة كمال لله تعالى. وقسم يجب معرفته والإيمان به تفصيلاً، وهو ما قامت الأدلة النقلية والعقلية عليه تفصيلاً، وهي العشرون صفة التي يذكرها العلماء في كتبهم لأنها أمهات مهمات الصفات، وكل ما يرد من صفات أخرى فهو داخل في هذه الصفات. (أركان الإيمان للشيخ وهبي غاوجي، أركان الإسلام له أيضا ١/ ٤١ بتصرف)

قال الشيخ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي حفظه الله (كبرى اليقينيات ص ١٠٨):

(يجب أن تعلم في كلمة جامعة مجملة أن الله عز وجل متصف بكل صفات الكمال ومنزه عن جميع صفات النقصان إذ إن ألوهيته

تستلزم اتصافه بالكمال المطلق لزوماً بيناً بالمعنى الأخص.

ثم إن علينا بعد ذلك أن نقف على تفصيل أهم هذه الصفات، ونبين معناها وما تستلزمه من أمور ومعتقدات. وقد وصف الله تعالى نفسه في كتابه الكريم بصفات كثيرة مختلفة إلا أن جزئيات هذه الصفات كلها تلتقي ضمن عشرين صفة رئيسية ثبتت بدلالة الكتاب وبالبراهين القاطعة) اهـ.

وجاء في شرح جوهرة التوحيد (للشيخين عبدالكريم تتان ومحمد أديب الكيلاني ١/٢٧٤):

(وقبل الكلام على " وجوب الوجود " نبين أنه يجب لله تعالى - على الإجمال - كل كمال، وينزه عن كل نقصان، ويجوز في حقه فعل كل ممكن وتركه، وعلى التفصيل يجب لله تعالى عشرون صفة قسمها العلماء - ابتغاء التعرف إليها على أنها أمهات ما يجب لله تعالى- إلى أربعة أقسام...) اهـ.

وقال الإمام العلامة الهدهدي (شرح السنوسية الصغرى ص٤٥، ٤٦) عند قول المصنف (فممّا يجب لمولانا جل وعز عشرون صفة).

قال في شرح ذلك: (من بمعنى بعض فهي للتبعيض أي من بعض ما يجب، لأن صفات مولانا جل وعز الواجبة له لا تنحصر في هذه العشرين، إذ كمالاته لا نهاية لها، ولم يكلفنا الله إلا بمعرفة ما نصب لنا عليه دليلاً وهي هذه العشرون، وتفضل علينا بإسقاط التكليف بما لم ينصب لنا عليه دليلاً) اهـ.

وبالجملة، فأقوال ونصوص العلماء في ذلك كثيرة، وبما نقلناه كفاية لبيان المقصود، فإن أهل السنة الأشاعرة والماتريدية لم يكونوا معطلين للصفات ولا مشبهين لله تعالى بالمخلوقات، وإنما هم مثبتون لله تعالى كل ما ثبت نقلاً وعقلاً من الكمالات ومنزهون له سبحانه عن سمات النقص والآفات.

وإليك - وفقنا الله وإياك لهداه - مجمل عقيدة أهل السنة الأشاعرة لكي تعلم صفاء هذا العقيدة وتمسكها بالمأثور عن رسول الله ﷺ وعن صحابته رضوان الله عليهم:

(الحمد لله المبدئ المعيد، الفعال لما يريد، ذي العرش المجيد والبطش الشديد، الهادي صفوة العبيد إلى المنهج الرشيد والمسلك السديد، المنعم عليهم بعد شهادة التوحيد بحراسة عقائدهم عن ظلمات التشكيك والترديد، السالك بهم إلى اتباع رسوله المصطفى واقتفاء صحبه الأكرمين المكرمين بالتأييد والتسديد، المتجلي لهم في ذاته وأفعاله بمحاسن أوصافه التي لا يدركها إلا من ألقىٰ السمع وهو شهيد، المعرِّفِ إياهم أنه في ذاته واحد لا شريك له فردٌ لا مثيل له صمد لا ضد له منفرد لا نِدّ له وأنه واحد قديم لا أول له، أزلي لا بداية له، مستمر الوجود لا آخر له، أبدي لا نهاية له قيوم لا انقطاع له، دائم لا انصرام له، لم يزل ولا يزال موصوفاً بنعوت الجلال، لا يقضى عليه بالانقضاء والانفصال بتصرم الآباد وانقراض الآجال، بل هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم.

وأنه تعالى ليس بجسم مصور، ولا جوهر محدود مقدر، وأنه

تعالى لا يماثل الأجسام ولا يقبل الانقسام، وأنه تعالى ليس بجوهر ولا تحله الجواهر، ولا بعرض ولا تحله الأعراض، بل لا يماثل موجوداً ولا يماثله موجود، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ ولا هو مثل شيء، وأنه لا يحده المقدار ولا تحويه الأقطار، ولا تحيط به الجهات ولا تكتنفه الأرضون والسموات.

وأنه تعالى مستو على عرشه على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواءً منزهاً عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش والسماء، وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسماء، كما لا تزيده بعداً عن الأرض والثرى، بل هو سبحانه رفيع الدرجات عن العرش والسماء كما أنه رفيع الدرجات عن الأرض والثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد، إذ لا يماثل قربه قرب الأجسام كما لا تماثل ذاته ذات الأجسام.

وأنه تعالى لا يحل في شي ولا يحل فيه شيء، تعالى عن أن يحويه مكان وتقدس عن أن يحده زمان، بل كان قبل أن خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان.

وأنه تعالى بائن عن خلقه بصفاته، ليس في ذاته سواه، ولا في سواه ذاته، وأنه مقدس عن التغير والانتقال، لاتحله الحوادث ولا تعتريه العوارض، بل لا يزال في نعوت جلاله منزهاً عن الزوال، وفي

صفات كماله مستغنياً عن زيادة الاستكمال.

وأنه تعالى في ذاته معلوم الوجود بالعقول، مرئي الذات بالأبصار نعمة منه ولطفاً بالأبرار في دار القرار، وإتماماً منه للنعيم بالنظر إلى وجهه الكريم.

وأنه تعالى حي قادر جبار قاهر، لا يعتريه قصور ولا عجز ولا تأخذه سنة ولا نوم وأنه ذو الملك والملكوت والعزة والجبروت له السلطان والقهر والخلق والأمر، وأنه المنفرد بالخلق والاختراع المتوحد بالإيجاد والإبداع، خلق الخلق وأعمالهم، وقدر أرزاقهم وآجالهم، لا يشذ عن قبضته مقدور، ولا يعزب عن قدرته تصاريف الأمور، لا تحصى مقدوراته ولا تتناهى معلوماته.

وأنه تعالى عالم بجميع المعلومات، محيط بما يجري من تخوم الأرضين إلى أعلى السماوات، فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، مطلع على هواجس الضمائر وحركات الخواطر وخفيات السرائر بعلم أزلي قديم لم يزل موصوفاً به في أزل الآزال، لا بعلم متجدد حاصل في ذاته بالحلول والانتقال.

وأنه تعالى مريد للكائنات مدبر للحادثات، لا يجري في الملك قليل أو كثير صغير أو كبير خير أو شر نفع أو ضر إيمان أو كفر عرفان أو نكر فوز أو خسران زيادة أو نقصان طاعة أو عصيان إلا بقضائه وقدره وحكمته ومشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

وأن إرادته قائمة بذاته في جملة صفاته، لم يزل موصوفاً بها، مريداً في أزله لوجود الأشياء في أوقاتها التي قدرها، فوجدت في

أوقاتها كما أراده في أزله من غير تقدم ولا تأخر، بل وقعت على وفق علمه وإرادته من غير تبدل ولا تغير، دبّر الأمور لا بترتيب أفكار ولا تربص زمان، فلذلك لم يشغله شأن عن شأن.

وأنه تعالى سميع بصير، يسمع ويرى ولا يعزب عن سمعه مسموع وإن خفي ولا يغيب عن رؤيته مرئي وإن دق، ولا يحجب سمعه بُعد، ولا يدفع رؤيته ظلام، يرى من غير حدقة وأجفان، ويسمع من غير أصمِخةٍ وآذان، كما يعلم من غير قلب، ويبطش بغير جارحة، ويخلق بغير آلة، إذ لا تشبه صفاته صفات الخلق كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق.

وأنه تعالى متكلم آمرٌ ناهٍ واعدٌ متوعدٌ بكلام أزلي قديم قائم بذاته لا يشبه كلام الخلق، فليس بصوت يحدث من انسلال هواء أو اصطكاك أجرام، ولا بحرف ينقطع بإطباق شفة أو تحريك لسان.

وأن القرآن والتوراة والإنجيل والزبور كتبه المنزلة على رسله عليهم السلام، وأن القرآن مقروء بالألسنة مكتوب في المصاحف محفوظ في القلوب، وأنه مع ذلك قديم قائم بذات الله تعالى لا يقبل الانفصال والافتراق بالانتقال إلى القلوب والأوراق.

وأن موسى ﷺ سمع كلام الله تعالى بغير صوت ولا حرف، كما يرى الأبرار ذات الله تعالى في الآخرة من غير جوهر ولا عرض.

وإذا كانت له هذه الصفات كان حياً عالماً قادراً مريداً سميعاً بصيراً متكلماً بالحياة والقدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام لا بمجرد الذات.

وأنه تعالى لا موجود سواه إلا وهو حادث بفعله وفائض من عدله على أحسن الوجوه وأكملها وأتمها وأعدلها، وأنه حكيم في أفعاله عادل في أقضيته لا يقاس عدله بعدل العباد، إذ العبد يتصور منه الظلم بتصرفه في ملك غيره، ولا يتصور الظلم من الله تعالى فإنه لا يصادف لغيره ملكاً حتى يكون تصرفه فيه ظلماً.

فكل ما سواه من إنس وجن وملك وشيطان وسماء وأرض وحيوان ونبات وجماد وجوهر وعرض ومدرك ومحسوس، حادث اخترعه بقدرته بعد العدم اختراعاً وأنشأه إنشاءً بعد أن لم يكن شيئاً. إذ كان موجوداً وحده ولم يكن معه غيره فأحدث الخلق بعد ذلك إظهاراً لقدرته وتحقيقاً لما سبق من إرادته، ولما حقّ في الأزل من كلمته لا لافتقاره إليه وحاجته.

وأنه متفضل بالخلق والاختراع والتكليف لا عن وجوب، ومتطول بالإنعام والإصلاح لا عن لزوم، فله الفضل والإحسان والنعمة والامتنان، إذ كان قادراً على أن يَصُبَّ على عباده أنواع العذاب ويبتليهم بضروب الآلام والأوصاب، ولو فعل ذلك لكان منه عدلاً ولم يكن منه قبيحاً ولا ظلماً.

وأنه تعالى يثيب عباده المؤمنين على الطاعات بحكم الكرم والوعد لا بحكم الاستحقاق واللزوم له، إذ لا يجب عليه لأحد فعل ولا يتصور منه ظلم ولا يجب لأحد عليه حق.

وأن حقه في الطاعات وجب على الخلق بإيجابه على ألسنة أنبيائه عليهم السلام لا بمجرد العقل، ولكنه بعث الرسل وأظهر صدقهم

بالمعجزات الظاهرة فبلغوا أمره ونهيه ووعده ووعيده فوجب على الخلق تصديقهم فيما جاءوا به.

وأنه تعالى بعث النبي الأمي القرشيّ محمداً صلى الله عليه وسلم برسالته إلى كافة العرب والعجم والجن والإنس فنسخ بشريعته الشرائع إلا ما قرره منها، وفضّله على سائر الأنبياء وجعله سيد البشر.

وألزم الخلق تصديقه في جميع ما أخبر من أمور الدنيا والآخرة.

وأنه لا يقبل إيمان عبد حتى يؤمن بما أخبر به بعد الموت.

وأوله: سؤال منكر ونكير، وهما شخصان مهيبان هائلان يقعدان العبد في قبره سوياً ذا روح وجسد فيسألانه عن التوحيد والرسالة ويقولان له: من ربك وما دينك ومن نبيك، وهما فتّانا القبر.

وأن يؤمن بعذاب القبر ونعيمه وأنه حق وعدل على الجسم والروح على ما يشاء.

وأن يؤمن بالميزان ذي الكفتين واللسان، توزن به الأعمال بقدرة الله تعالى، وأن يؤمن بأن الصراط حق وهو جسر ممدود على متن جهنم أحد من السيف وأدق من الشعرة تزل عليه أقدام الكافرين بحكم الله تعالى، وتثبت عليه أقدام المؤمنين بفضل الله.

وأن يؤمن بالحوض المورود حوض نبينا محمد صلي الله عليه وسلم يشرب منه المؤمنون قبل دخول الجنة وبعد جواز الصراط، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً.

وأن يؤمن بالحساب وتفاوت الناس فيه إلى مناقش في الحساب

وإلى مسامح فيه وإلى من يدخل الجنة بغير حساب وهم المقربون، فيسأل الله تعالى من شاء من الأنبياء عن تبليغ الرسالة، ومن شاء من الكفار عن تكذيب المرسلين.

ويسأل المبتدعة عن السنة ويسأل المسلمين عن الأعمال.

وأن يؤمن بإخراج الموحدين من النار بعد الانتقام حتى لا يبقى في جهنم موحد بفضل الله تعالى، فلا يخلد في النار موحد.

وأن يؤمن بشفاعة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء ثم سائر المؤمنين كل على حسب جاهه ومنزلته عند الله تعالى.

وأن يعتقد فضل الصحابة رضي الله عنهم وترتيبهم وأن أفضل الناس بعد النبي ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم. وأن يحسن الظن بجميع الصحابة ويثني عليهم كما أثنى الله عز وجل ورسوله ﷺ عليهم أجمعين.

فكل ذلك مما وردت به الأخبار وشهدت به الآثار فمن اعتقد جميع ذلك موقناً به كان من أهل الحق وعصابة السنة وفارق رهط الضلال وحزب البدعة. فنسأل الله كمال اليقين وحسن الثبات في الدين لنا ولكافة المسلمين برحمته إنه أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى كل عبد مصطفى)[1].

---

(١) من كتاب قواعد العقائد لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى بتصرف يسير.

قال الإمام العارف بالله الحبيب عبدالله بن علوي الحداد رضي الله تعالى عنه ونفعنا به في هذه العقيدة حاثّاً على الأخذ والتمسك بها (رسالة المعاونة والمظاهرة ص٦٨):

(وينبغي لكل مؤمن أن يحصِّن معتقده بحفظ عقيدة من عقائد الأئمة المجمع على جلالتهم ورسوخهم في العلم، ولا أحسب مبتغي ذلك يصادف عقيدة جامعة واضحة بعيدة عن الشُّبه، سالمة من الأشياء الموهمة مثل عقيدة الإمام الغزالي رضي الله عنه التي أوردها في الفصل الأول من كتاب العقائد من الإحياء، فعليك بها) اهـ.

قال الإمام عبد القاهر البغدادي - رحمه الله تعالى - بعد أن فصّل اعتقاد أهل السنة (الفرق بين الفرق ص٢٠):

(فمن قال بهذه الجهة التي ذكرناها ولم يخلط إيمانه بشيء من بدع سائر أهل الأهواء فهو من جملة الفرقة الناجية إن ختم له بها) اهـ.

وقال الإمام أبو المظفر الاسفراييني - رحمه الله تعالى - (التبصير في الدين ص١٨٠): (وأن تعلم أن كل من تديّن بهذا الدين الذي وصفناه من اعتقاد الفرقة الناجية فهو على الحق وعلى الصراط المستقيم، فمن بدعه فهو مبتدع، ومن ضلله فهو ضال ومن كفره فهو كافر، لأن من اعتقد أن الإيمان كفر وأن الهداية ضلالة وأن السنة بدعة كان اعتقاده كفراً وضلالةً وبدعةً) اهـ.

جعلنا الله تعالى من المتمسكين بهذه العقيدة العاملين بمقتضاها وختم لنا بها آمين.

الخاتمة

هذه خاتمة تطوافنا في هذا الموضوع الذي كثر السؤال عنه، وعمّ الجهل به، على الرغم من أهميته وخطورته، موضوع غشّى على وجه الحقيقة فيه الجهل أحياناً، والتعصب أحياناً أخرى، فكانت النتيجة هذا الظلم الواقع على جل الأمة وجِلّتها.

لقد كنا نظن أن لن يتجاوز هذا البحث ورقات قليلة، ففوجئنا به وقد زاد على مئتين وخمسين صفحة، فكلما أنجزنا بيان مسألة جرّنا الحديث إلى مسألة أخرى لا تقلّ أهمية عن أختها التي سبقتها.

على أننا نرجوا أن نكون غطينا جوانب الموضوع بسطاً ومناقشة، وأعطيناه ما يستحق من الإيضاح والبيان، إذ هو بشتى قضاياه ومسائله بالغ الأهمية والخطورة والدقة.

ولولا أن خاض به البعض فأساءوا ـ هداهم الله ـ وبلبلوا أفكار الأجيال المسلمة الناشئة، وألقوا إلى أذهانهم تضليلَ علماء الإسلام من الأشاعرة والماتريدية وانحرافَهم عن طريق السلف، نقول لولا هذا ما ولجنا هذا الباب، ولتركناه موصداً، ولكن ما حيلتنا وقد فتح البعض هذا الباب على مصراعيه، وانطلقوا ـ دون تثبت ولا بينة ولا علم ـ يضللون ويبدعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولقد حرصنا على الاكتفاء بالنقل عن علماء الأمة وساداتها وأكابرها، فهؤلاء الأئمة هم الذين كانوا يخاطبون القارئ في هذا البحث من خلال نقولاتهم ونصوصهم التي جمعناها فيه، وهذا الذي نقلناه ما هو في الحقيقة إلا نزر يسير مقارنة مع ما أغضينا عن ذكره من أقوال الأئمة والعلماء خشية الإطالة.

ولقد اكتفينا بمن هو معروف بين العامة، ولو أردنا الاستقصاء لضاق الزمان والمكان، ووالله ما نقول ذلك تخرّصاً وميناً، كلا، بل هي حقيقة يشهد بها التاريخ وتُقِرُّ بها الدنيا.

على أية حال صار هذا البحث الآن في عهدة القارئ، وهو المعنيّ باكتشاف الجهد المبذول فيه، وهو المعنيّ أيضا بوزن الحقيقة التي اعتضدت بالبراهين والحجج العقلية والنقلية، ونخلص الآن إلى أهم النتائج التي خرجنا بها في هذا البحث، وهي:

- الأشاعرة والماتريدية هم أتباع الإمامين العظيمين أبي الحسن الأشعري وأبي منصورالماتريدي، إمامي أهل السنة والجماعة رضي الله عنهما، وهما لم يبتدعا طريقاً غير طريق السلف الصالح، ولم ينشئا مذهباً جديداً، بل هما مقرران لمذاهب السلف مدافعان عنها، مؤيدان لها بالأدلة العقلية، فالانتساب لهما إنما هو من حيث كونهما شَهَرَا طريقة السلف، فهما بمنزلة الأئمة الأربعة في الفروع الفقهية، إذ كما أن المنتسب إلى أحد الأربعة هو في حقيقة الأمر متبع للسلف غير مخالف لهم، فكذلك المتبع لأحد هذين الإمامين ـ أيضاً ـ متبع للسلف غير مفارق لهم في المنهج.

• أهل السنة والجماعة مصطلح يراد به عند العلماء الأشاعرة والماتريدية وأصحاب الحديث، فإن هؤلاء هم السواد الأعظم والكثرة الغالبة التي عمّت جميع الأدوار التاريخية ومعظم مساحة الدولة الإسلامية ابتداء بعصر السلف الصالح إلى يوم الناس هذا، وكانوا قبل ذلك يُسَمَّون بالمثبتة، لكونهم أثبتوا الصفات التي نفاها المعتزلة، ثم سُمُّوا أهل السنة بعد ظهور إمامي أهل السنة الأشعري والماتريدي لكونهما نصروا السنة وقمعوا البدعة.

• ليس في المتشابه من نصوص الصفات إلا مذهبان صحيحان للعلماء، هما مذهب التفويض الذي ذهب إليه جمهور السلف، ومذهب التأويل الذي قال به جماعات من السلف وجمهور الخلف، وليس بعد هذين المذهبين إلا الجنوح نحو التعطيل أو التشبيه.

• لا خلاف بين مذهب التفويض والتأويل، إذ كلاهما مبني على تنزيه الله تعالى عن ظواهر المتشابهات وحقائقها اللغوية المستحيلة في حقه تعالى، والاختلاف بين المسلكين داخل في دائرة الاختلاف الجائز الذي لا يستلزم تضليلاً ولا تبديعاً، فكلا المسلكين منقول عن سلف الأمة.

• التأويل بشروطه التي بيّنها العلماء شعار سُنّي لاسبيل إلى فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيّه صلى الله عليه وسلم فهماً صحيحاً إلا بالأخذ به، فهو أمر لا محيد عنه، وكل من ينكره مضطر إليه في بعض النصوص.

• التأويل السُنّي ليس تعطيلاً أو طريقاً إلى التعطيل، والذي يتهم الخلف من الأمة بالتعطيل من أجل أخذهم بالتأويل هو في حقيقة الأمر متهم لسلف الأمة الصالح بهذه التهمة، لأن جماعات من السلف قالوا بالتأويل، وقد نقلنا طرفاً من أقوالهم وتأويلاتهم ونصوص العلماء في ذلك في ثنايا البحث.

• بحسب الأشاعرة والماتريدية من شهود الإثبات التي تشهد بفضلهم وفضائلهم ومناقبهم وسابقتهم الحسنة في الدين ما تزخر به المكتبة الإسلامية من المعارف والعلوم والمفاخر التي هي بمنزلة الدرّة اليتيمة في تاج المعارف الإنسانية، ومَن أنصَفَ ونظر نظرة سريعة خاطفة إلى المكتبة الإسلامية بشتى أقسامها من القرآن وعلومه والحديث وفنونه والفقه أصوله وفروعه والسير والمغازي والتواريخ واللغة والأدب وغير ذلك من المعارف التي يضيق عن تفصيلها المقام، نقول من أنصف ونظر هذه النظرة السريعة إلى ما ذكرنا خرج بيقين لا يشوبه ريب بفضل علماء الأمة من الأشاعرة والماتريدية، وتبين له بجلاء ذلك الجهد الهائل الجبار الذي بذله هؤلاء الأعلام في الذود عن الدين والدفاع عن الإسلام والمسلمين.

• لقد تواترت فتاوى علماء الأمة في جميع العصور بالثناء على الأشاعرة والماتريدية، والتنويه بفضلهم وشرفهم، كما تضافرت أقوالهم بالنكير على من عرض لهم بالانتقاص والثلب، وشنّعوا عليه غاية التشنيع، وطالبوا بتعزيره وتأديبه.

هذا إجمال لنتائج البحث مما قد فصلناه هناك مؤيداً بالحجة والبرهان، ومدعماً بالعقل والنقل، ومصطَحباً بأقوال أكابر الأمة وفضلائها.

وإننا لنعلم أننا لن نستطيع إقناع كل من سيقرأ هذا الكتاب ولو حرصنا وبذلنا في سبيله وسعنا، فإنه طمع في غير مطمع، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾.

بيد أنه لا أقل من الإنصاف والمصاحبة في المعروف، والله يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون، وحسبنا أننا نصرنا حقيقة تبنتها الأمة على مدى تاريخها الطويل ولا تزال تفعل، والجهل بها لن يقلل من شأنها ولن يسلبها بريقها أو يقلبها وهماً، ولن يكون الجهل إلا ترةً على أصحابه، عندما يكتشفون جهلهم بعد حين.

وإننا لنجأر إلى الله تعالى بأن يوحّد كلمة المسلمين، ويزيل أسباب الشقاق المزروعة بينهم، ويهدينا وإخواننا جميعاً إلى ما يحبه ويرضاه، ويجمعنا معهم في صف واحد.

وأخيرا .. نقول لكل مسلم:

فلْنُوجّه أنظارنا إلى موجبات الوحدة والوفاق التي حبانا الله تعالى بها، ضاربين صفحاً عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو ذلك، واضعين نصب أعيننا قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمّ بحمد الله

مصادر البحث

١. الإبانة – الإمام الأشعري.

٢. إتحاف السادة المتقين – المرتضى الزبيدي.

٣. إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات – ابن خطاب السبكي.

٤. الإتقان في علوم القرآن – السيوطي.

٥. إحياء علوم الدين – الغزالي.

٦. إرشاد الفحول – الشوكاني.

٧. أركان الإسلام – وهبي غاوجي.

٨. أركان الإيمان – وهبي غاوجي.

٩. الاستذكار – ابن عبدالبر.

١٠. الأسماء والصفات – البيهقي.

١١. إشارات المرام من عبارات الإمام – كمال الدين البياضي.

١٢. الإشارة إلى الإيجاز – العز بن عبدالسلام.

١٣. أصول الدين – البغدادي.

١٤. الاعتصام – الشاطبي.
١٥. الاعتقاد – البيهقي.
١٦. اعتقاد أهل السنة والجماعة – عدي بن مسافر.
١٧. الإقناع في مسائل الإجماع – ابن القطان.
١٨. إكمال المعلم – القاضي عياض.
١٩. إلجام العوام – أبو حامد الغزالي.
٢٠. الانتقاء – ابن عبد البر.
٢١. الإنصاف – ابن السيد البطليوسي.
٢٢. أوجز المسالك بشرح موطأ مالك – الكاندهلوي.
٢٣. إيضاح الدليل – ابن جماعة.
٢٤. البحر المديد – ابن عجيبة الحسني.
٢٥. البداية والنهاية - ابن كثير.
٢٦. البرهان في علوم القرآن – الزركشي.
٢٧. بعض ما علمني الإخوان – عمر التلمساني.
٢٨. البيان والتحصيل – ابن رشد.
٢٩. التاريخ الصغير.
٣٠. التاريخ الكبير.

٣١. تاريخ المذاهب الإسلامية – محمد أبو زهرة.

٣٢. تاريخ دمشق – ابن عساكر.

٣٣. تبسيط العقائد الإسلامية – حسن أيوب.

٣٤. تبصير القانع في الجمع بين شرحي ابن شطي وابن مانع– جمع/ ياسر المزروعي.

٣٥. التبصير في الدين – أبو المظفر الإسفراييني.

٣٦. تبيين كذب المفتري – ابن عساكر.

٣٧. تذكرة الحفاظ – الذهبي.

٣٨. تعريف عام بدين الإسلام – علي الطنطاوي.

٣٩. تفسير ابن كثير.

٤٠. تفسير البغوي.

٤١. تفسير الخازن.

٤٢. تفسير الطبري – الطبري.

٤٣. تفسير العز بن عبدالسلام.

٤٤. تفسير القرطبي – القرطبي.

٤٥. تفسير النسفي.

٤٦. تفسير روح المعاني – الآلوسي.

٤٧. التمهيد – ابن عبدالبر.

٤٨. الجامع الصغير.
٤٩. جولات في الفقهين الكبير والأكبر – سعيد حوى.
٥٠. حلية البشر – بهجة البيطار.
٥١. خريدة التوحيد وشرحها – أحمد الدردير
٥٢. خلق أفعال العباد – البخاري.
٥٣. دار الحديث الأشرفية – محمد مطيع الحافظ.
٥٤. الدارس في تاريخ المدارس – النعيمي.
٥٥. الدرر الكامنة.
٥٦. دفع شبه التشبيه – ابن الجوزي.
٥٧. الديباج المذهب – ابن فرحون.
٥٨. الدين الخالص – ابن خطاب السبكي.
٥٩. رجال الفكر والدعوة في الإسلام – أبو الحسن الندوي.
٦٠. ردود على أباطيل – محمد الحامد.
٦١. رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة – محمد بن درويش الحوت
٦٢. رسالة المعاونة والمظاهرة والمؤازرة – الإمام الحداد.
٦٣. الرسالة النظامية – الإمام الجويني.
٦٤. الرسالة الوافية – أبو عمرو الداني.

٦٥. روضة الطالبين – النووي.

٦٦. الزواجر عن اقتراف الكبائر – ابن حجر الهيتمي.

٦٧. سنن الترمذي.

٦٨. سير أعلام النبلاء – الذهبي.

٦٩. السيف الصقيل – تقي الدين السبكي مع تعليقات العلامة الكوثري.

٧٠. شجرة النور الزكية – مخلوف.

٧١. شرح الدرة المضية – محمد بن سلوم.

٧٢. شرح السنوسية الصغرى – العلامة الهدهدي.

٧٣. شرح العقائد العضدية – الجلال الدواني.

٧٤. شرح العقيدة الطحاوية – البابرتي.

٧٥. شرح العقيدة الطحاوية – الغنيمي.

٧٦. شرح جوهرة التوحيد – عبدالكريم تتان و محمد أديب الكيلاني.

٧٧. شرح صحيح مسلم – الأبي.

٧٨. شرح صحيح مسلم – النووي.

٧٩. صحيح ابن خزيمة.

٨٠. صحيح البخاري.

٨١. الصلة – ابن بشكوال.

٨٢. صيد الخاطر – ابن الجوزي.

٨٣. طبقات الأطباء – ابن أبي أصيبعة.

٨٤. طبقات الحنابلة والذيل.

٨٥. طبقات الشافعية الكبرى – تاج الدين السبكي.

٨٦. طبقات الشافعية – ابن قاضي شهبة.

٨٧. طبقات الشافعية – الإسنوي.

٨٨. طبقات الفقهاء الشافعيين – ابن كثير.

٨٩. عارضة الأحوذي - أبو بكر بن العربي.

٩٠. العقود الدرية.

٩١. العقيدة الطحاوية – الطحاوي.

٩٢. العين والأثر – المواهبي.

٩٣. فتاوى ابن رشد.

٩٤. الفتاوى الحديثية – ابن حجر الهيتمي.

٩٥. فتاوى الطنطاوي.

٩٦. فتاوى العز بن عبدالسلام.

٩٧. فتح الباري – ابن حجر العسقلاني.

٩٨. الفرق بين الفرق – البغدادي.

٩٩. فرقان القرآن – سلامة القضاعي.

١٠٠. فهرس الفهارس – الكتاني.

١٠١. في ظلال القرآن – سيد قطب.

١٠٢. القبس شرح الموطأ – أبو بكر بن العربي.

١٠٣. الكامل في التاريخ – ابن الأثير.

١٠٤. كبرى اليقينيات الكونية – محمد سعيد رمضان البوطي.

١٠٥. لسان الميزان – ابن حجر العسقلاني.

١٠٦. اللمع – الإمام الأشعري تحقبق حمود غرابة.

١٠٧. لوامع الأنوار البهية – السفاريني.

١٠٨. مجمع الزوائد.

١٠٩. المجموع – النووي.

١١٠. مجموع الفتاوى – ابن تيمية.

١١١. مجموعة الرسائل – حسن البنا.

١١٢. مختصر العلو – الذهبي.

١١٣. مذاهب الإسلاميين – عبدالرحمن بدوي.

١١٤. مرقاة المفاتيح – ملا علي القاري.

١١٥. المستدرك على الصحيحين.

١١٦. مسند أحمد.

١١٧. مسند البزار.

١١٨. معالم السنن – الخطابي.

١١٩. معجم الطبراني.

١٢٠. مفاهيم يجب أن تصحح – محمد بن علوي المالكي.

١٢١. مفتاح السعادة – طاش كبري زادة.

١٢٢. مفردات القرآن – الراغب الأصفهاني.

١٢٣. المفهم شرح صحيح مسلم – القرطبي.

١٢٤. المقاصد الحسنة – السخاوي.

١٢٥. مقدمة ابن خلدون.

١٢٦. الملل والنحل – الشهرستاني.

١٢٧. مناهل العرفان – الزرقاني.

١٢٨. الموافقات – الشاطبي.

١٢٩. المواقف – عضد الدين الإيجي.

١٣٠. ميزان الاعتدال - الذهبي.

١٣١. نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلى الإمام أبي الحسن الأشعري – وهبي غاوجي.

١٣٢. النهاية في غريب الحديث – ابن الأثير.

١٣٣. النوادر والزيادات – ابن أبي زيد القيرواني.

١٣٤. نيل المرام شرح عقيدة الإسلام – الإمام الحداد.
١٣٥. الوافي بالوفيات – الصفدي.
١٣٦. وفيات الأعيان – ابن خلكان.

فهرس

تم بحمد الله ،،،